المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ROYAUME DU MAROC
البرلمان - مجلس المستشارين
ⴰⵙⵇⵎⵓⵏⴰⵢ - ⴰⵙⵉⵎⵍⵍⵉ ⵏ ⵜⵎⵖⵔⵉⴱⵜ
CHAMBRE DES CONSEILLERS

مجلس المستشارين

تقديم ومناقشة عرض
الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات

حول

أعمال المحاكم المالية برسم 2022 - 2023

الولاية التشريعية 2021 – 2027

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

الفهرس

تقديم

أولا: عرض السيدة زينب عدوي، الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات أمام مجلسي البرلمان 09

ثانيا: مناقشة عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات أمام مجلس المستشارين

مداخلة المستشار السيد كمال آيت ميك، عضو فريق التجمع الوطني للأحرار 44

مداخلة المستشار السيد الخمار المرابط، عضو فريق الأصالة والمعاصرة 49

مداخلة المستشار السيد محمد زيدوح، عضو الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية 54

مداخلة المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي، عضو الفريق الحركي 59

مداخلة المستشار السيد يوسف أيذي، رئيس الفريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية 63

مداخلة المستشار السيد المخلول محمد حرمة، عضو فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب 67

مداخلة المستشار السيد محمد عزيز بوسليخن، عضو فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب 70

مداخلة المستشار السيد محمد رضى الحميني، عضو فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب 72

مداخلة المستشارة السيدة زهرة محسين، عضو فريق الاتحاد المغربي للشغل 74

مداخلة المستشار السيد عبد الكريم شهيد، منسق مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي 77

مداخلة المستشار السيد لحسن نازهي، عضو مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل 80

مداخلة المستشار السيد المصطفى الدحماني، منسق مجموعة العدالة الاجتماعية 83

مداخلة المستشارة السيدة لبنى علوي، عضو غير منتسب لأي فريق أو مجموعة 90

ثالثا: مداخلات السيدات والسادة أعضاء الحكومة

مداخلة السيدة نادية فتاح، وزيرة الاقتصاد والمالية 93

مداخلة السيد عبد الوافي لفتيت، وزير الداخلية 99

مداخلة السيد محسن الجزولي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية 104

مداخلة السيد نزار بركة، وزير التجهيز والماء 106

مداخلة السيدة فاطمة الزهراء عمور، وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني 109
مداخلة السيد شكيب بنموسى، وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة 111
مداخلة السيد خالد آيت طالب، وزير الصحة والحماية الاجتماعية 114
مداخلة السيد يونس السكوري وبحسو، وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات 117
مداخلة السيدة غيثة مزور، الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة 119

تقديم

تعد مناقشة البرلمان لعرض الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات محطة سنوية هامة يطلع البرلمان بمناسبتها على حصيلة أعمال المحاكم المالية، طبقا لأحكام الفصل 148 من الدستور، ولاسيما الفقرة الأخيرة منه.

وتعتبر هذه المناسبة أيضا محطة لتكريس التعاون البناء والمثمر بين مجلس المستشارين والمجلس المذكور، في المجالات التي تهم المالية العمومية، كما تشكل فرصة سانحة للبرلمان لممارسة دوره الرقابي على عمل الحكومة، والمساهمة في تعميق النقاش العمومي ببلادنا حول مختلف التساؤلات والإشكالات المرتبطة بالتدبير المالي العمومي، من خلال رصد الاختلالات التي قد تعتريه، وتقديم بعض الاقتراحات والحلول لضمان حكامة الإنفاق العمومي، بما يكون له الوقع الإيجابي على المعيش اليومي للمواطنات والمواطنين.

وبناء عليه، وتطبيقا لأحكام الفصل 148 من الدستور، والمادة 352 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، وفي إطار التنسيق والتكامل مع مجلس النواب، تولى مجلس المستشارين مناقشة المحاور التي تضمنها عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات عن أعمال المجلس برسم سنتي 2022 و2023، الذي تفضلت بتقديمه في جلسة عامة مشتركة أمام البرلمان بمجلسيه بتاريخ 30 يناير 2024، وهي محاور ترتبط بخصوصية تكوين مجلس المستشارين، وبمجالات اهتمام تركيبته الترابية والنقابية والمهنية، وقد همت بصفة خاصة:

- تتبع أوراش الإصلاحات الكبرى؛
- مراقبة تسيير وتقييم البرامج والمشاريع العمومية؛
- القطاعات الاجتماعية؛
- القطاعات الإنتاجية والبنيات الأساسية؛
- التنمية المجالية وتدبير المرافق العمومية الترابية.

وانطلاقا من تقدير مجلس المستشارين للدور الهام الذي يقوم به المجلس الأعلى للحسابات في تدعيم وحماية مبادئ وقيم الحكامة الجيدة والشفافية، بالنسبة للدولة والأجهزة العمومية، ونظرا لغنى المداولات المتعلقة بمناقشة تقاريره السنوية وردود أعضاء الحكومة عليها، فإن هذا الكتاب يقدم في طياته العرض الذي تقدمت به السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية برسم 2022-2023، وكذا مختلف المداخلات التي تقدم بها السيدات والسادة المستشارون أعضاء المجلس في إطار مناقشتهم لهذا العرض بتاريخ 05 فبراير 2024، ومداخلات أعضاء الحكومة.

وهي نقاشات حاولت الوقوف عند الإيجابيات ومواطن الخلل، مع تقديم الحلول والمقترحات التي ستساهم لا محالة في إغناء النقاش وتنوير الرأي العام الوطني حول المواضيع ذات الصلة.

مجلس المستشارين

أولا: عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات أمام مجلسي البرلمان

الجلسة العامة المشتركة الجلسة العامة المشتركة المنعقدة

يوم الثلاثاء 19 رجب 1445 ه

الموافق لـ 30 يناير 2024 م

عرض السيدة زينب عدوي
الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات

باسم الله الرحمان الرحيم؛
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المصطفى الأمين؛

السيد رئيس مجلس النواب المحترم؛
السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم؛
السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون؛
السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

تشرفت برفع التقرير السنوي المتعلق بأنشطة المجلس الأعلى للحسابات برسم الفترة 2022-2023 إلى **جلالة الملك نصره الله وأيده**، بعد أن صادقت عليه غرفة المشورة بالمجلس الأعلى للحسابات في 21 نونبر 2023، طبقا لمقتضيات مدونة المحاكم المالية.

كما قمت بتوجيهه إلى السادة رئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين، وتم نشره بالجريدة الرسمية في 19 دجنبر 2023.

واليوم، يشرفني ويسعدني أن أتقدم أمام المؤسسة التشريعية الموقرة بعرض عن أعمال المجلس الأعلى للحسابات، تطبيقا للفصل 148 من الدستور.

يأتي نشر التقرير وتقديم هذا العرض أمام البرلمان بغرفتيه في هذا الظرف بالذات، انسجاما مع الممارسات الفضلى على الصعيد الدولي حتى يتمكن نواب الأمة ويتمكن الرأي العام، في الوقت المناسب، من الوقوف على أهم التطورات والإشكاليات المتعلقة بالتدبير العمومي والتي تكتسي راهنية كبرى.

ويعتبر هذا اللقاء محطة متميزة لتفعيل مبدإ المساءلة والإسهام في تعميق النقاش العمومي ببلادنا حول تنفيذ السياسات والبرامج العمومية وتقييمها ورصد المخاطر ومكامن الخلل التي قد تعتريها، وكذا اقتراح السبل الكفيلة بالرفع من أداء

الأجهزة العمومية والارتقاء بأثر أعمالها، بما ينعكس إيجابا على التدبير العمومي وعلى الاستثمار والشغل والمرافق والخدمات الموجهة للمواطن، إضافة إلى الإخبار عن الأحكام والقرارات التي تصدرها المحاكم المالية ومدى تنفيذها.

ويأتي هذا العرض في سياق وطني ودولي يعرف تطورات متواترة ومتسارعة وأحداثا غير مرتقبة، حيث تأثر الاقتصاد العالمي منذ بداية 2022، من انعكاسات الصدمات الناتجة عن الصراعات الجيوسياسية وعن الضغوط التضخمية.

وارتباطا بهذه الظرفية، دخل نمو الاقتصاد العالمي مرحلة التباطؤ بانخفاض معدل النمو في المتوسط من 6,3% سنة 2021 إلى 3,4% سنة 2022، إلا أنه في نهاية عام 2023، ظهرت بوادر انفراج للسياسة النقدية عبر تخفيف تدريجي لأسعار الفائدة، مما قد يسمح بتحسن التوقعات سواء على الصعيدين الاقتصادي والمالي.

وقد تأثر الاقتصاد الوطني بتداعيات هذه الظرفية العالمية المتقلبة، تضاف إلى ذلك الانعكاسات المترتبة عن توالي سنوات الجفاف. وهكذا، خلال سنة 2022، لم تتجاوز نسبة النمو 1,3%، لاسيما تحت تأثير الانخفاض الحاد في القيمة المضافة الفلاحية التي تقلصت بنسبة 12,9%، وفي المقابل، سجل القطاع السياحي دينامية متزايدة يؤكدها تنامي عدد السياح بالمؤسسات المصنفة الذي ارتفع عند نهاية 2023 بنسبة 12% بالمقارنة مع 2019. وفي نفس السياق بلغت نسبة التضخم ببلادنا 6,6% سنة 2022، لتبدأ في التراجع منذ منتصف سنة 2023، وتستقر عند نهاية السنة في 6,1% حسب آخر التقديرات، مع الاحتفاظ في مجال السياسة النقدية، على سعر الفائدة الرئيسي في نسبة 3% منذ مارس 2023.

وفي مواجهة الصدمات المختلفة، أبانت بلادنا، تحت القيادة الرشيدة **لصاحب الجلالة نصره الله وأيده**، عن توفرها على عديد من مقومات الصمود، تم التعبير عنها من خلال القدرة القوية على التعامل مع الظرفية الصعبة. يتجلى ذلك من خلال الاستجابة الإنسانية السريعة والفعالة، مباشرة بعد زلزال الحوز والمساعدات المالية للأسر المتضررة وخطة التنمية الطموحة التي أعقبت الكارثة الطبيعية.

وتتجلى مقومات الصمود أيضا في مؤشرات أخرى، من أبرزها انخفاض عجز الميزانية، الذي يتوقع أن يتراجع في نهاية 2023 إلى 4,5% من الناتج الداخلي الخام عوض 5,2% سنة 2022، على الرغم من الضغوط القوية على الإنفاق العام، ومنها أيضا تزايد تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع الصناعي، وظهور

مجالات صناعية مختلفة مرتبطة بسلاسل القيمة العالمية، والحفاظ على مستوى ملائم من احتياطي العملات الأجنبية، وكذا ولوج المغرب إلى السوق المالية الدولية بشروط مواتية، رغم إكراهات الظرفية على المستوى العالمي.

وفي هذا السياق تترقب بلادنا آفاقا واعدة في مجال الاستثمارات الأجنبية من خلال الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية وفي إطار التعاون الثنائي.

وعلى صعيد المالية العمومية، سجلت سنة 2022 ارتفاعا في الموارد العادية بنسبة 20,8% مقارنة بسنة 2021، إذ بلغت 336,5 مليار درهم، بزيادة قدرها 17,3% عن توقعات قانون المالية.

ويؤشر هذا التفاوت على صعوبات التحكم في آليات التوقع في سياق متسارع ومضطرب، حيث فاقت نسبة الإنجازات مستوى التوقعات بـ 12,8% فيما يخص الموارد الضريبية، وبـ 57,3% فيما يتعلق بالموارد غير الضريبية، والتي تتضمن أساسا مبلغ 25,1 مليار درهم في إطار آليات التمويل المبتكرة و6,5 مليار درهم كحصيلة من المكتب الشريف للفوسفاط و4 مليار درهم من الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية.

أما بالنسبة للنفقات الإجمالية برسم سنة 2022، ارتفعت بزيادة قدرها 15,8% بالمقارنة مع 2021 حيث بلغت 414 مليار درهم متجاوزة بنسبة 12,4% توقعات قانون المالية، وتضم ارتفاعا للنفقات العادية بنسبة 14,5% حيث وصلت إلى 320,8 مليار درهم، وزيادة في نفقات الاستثمار بنسبة 20,6% إذ بلغت 93,8 مليار درهم.

ولتلبية الحاجيات الاستثنائية والمستعجلة خلال سنة 2022، تم فتح اعتمادات إضافية بمرسومين الأول بقيمة 16 مليار درهم برسم نفقات المقاصة، والثاني بمبلغ 12 مليار درهم لفائدة بعض المؤسسات والمقاولات العمومية كالمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب وشركة الخطوط الملكية المغربية والصندوق المغربي للتقاعد.

وبخصوص إنجازات 2023 وإلى متم شهر نونبر، بلغت الموارد العادية 275,1 مليار درهم بزيادة ضئيلة بنسبة 2,1% بالمقارنة مع نونبر 2022، بينما ارتفعت الموارد الضريبية ب 4,4%، حيث بلغت 235,6 مليار درهم وتراجعت الموارد غير الضريبية ب 11,6%، حيث بلغت 36 مليار درهم. كما أن النفقات الإجمالية وصلت متم نونبر إلى ما مجموعه 348,3 مليار درهم، فقد ناهزت النفقات العادية مبلغ 262,9 مليار درهم، وعرفت مكوناتها تطورا متباينا. فبالمقارنة مع نونبر 2022 ارتفعت نفقات

السلع والخدمات بما يناهز 11,6 مليار درهم وكذا نفقات خدمة الدين بمبلغ قدره 3,3 مليار درهم، وبالمقابل تراجعت تكاليف المقاصة بما يناهز 11,5 مليار درهم. أما نفقات الاستثمار فقد ارتفعت خلال نفس الفترة بنسبة 13,6% لتصل إلى 85,3 مليار درهم .

وبفضل تطور الموارد، واصل عجز الميزانية منحاه التنازلي، حيث انخفض من 5,9% من الناتج الداخلي الخام سنة 2021 إلى 5,2% سنة 2022، ومن المتوقع، حسب البرمجة متعددة السنوات، كما تم تحيينها من طرف وزارة الاقتصاد والمالية، أن يتراجع في متم 2023 إلى 4,5%.

وعلى صعيد حاجيات التمويل: بلغت 71,1 مليار درهم في نهاية 2022، وتمت تغطيتها بالموارد الداخلية بما يناهز 65 مليار درهم وكذا باللجوء إلى الموارد الخارجية بما يعادل 6,1 مليار درهم.

وعلاقة بعجز الميزانية وحاجيات التمويل، ارتفع المبلغ الجاري للدين العمومي مقارنة بسنة 2021، بنسبة 7,5% ليصل متم سنة 2022 إلى 951,8 مليار درهم أي ما يمثل 71,6% من الناتج الداخلي الخام، مقابل 69,5% سنة 2021، ويتوزع بين الدين الداخلي بحصة 76% والدين الخارجي بنسبة 24%.

واعتبارا لتزايد اللجوء إلى الاقتراض على المستويين الداخلي والخارجي من أجل تمويل عجز الميزانية، وحسب توقعات بنك المغرب، يرتقب أن يرتفع مبلغ الجاري للدين العمومي إلى 1012 مليار درهم في نهاية سنة 2023.

ويرى المجلس أن مواجهة التحديات القائمة على مستوى المالية العمومية، تقتضي إيجاد التوافق الأمثل بين إلزامية المحافظة على توازن المالية العمومية واستدامتها، وضرورة تعبئة التمويلات اللازمة من أجل مواصلة تنفيذ مختلف الإصلاحات والبرامج والمشاريع المهيكلة، فضلا عن المحافظة على القدرة الشرائية للمواطنين.

وقصد تحقيق مستوى نسبة عجز مستدام، يوصي المجلس بمواصلة العمل على تحسين مردودية الموارد العادية، تماشيا مع غايات القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي وكذا التحكم في مستوى النفقات.

وبالموازاة، يوصي المجلس بضبط نسبة الدين حتى تتوافق تدريجيا مع الأهداف التي تم وضعها في إطار البرمجة الميزانية المتعددة السنوات (2024-2026) والتي تروم احتواء هذه النسبة في حدود 69,5% من الناتج الداخلي الخام.

وبالنظر للاحتياجات المتعددة المرتبطة بالأوراش والمشاريع الكبرى التي انخرطت فيها بلادنا، تبدو الحاجة ملحة إلى مواصلة وتسريع وتيرة الإصلاحات الكبرى التي من شأنها أن توفر هوامش مهمة لمواجهة هذه المتطلبات.

ومن بين أهم هذه الإصلاحات تلك المتعلقة بالنظام الضريبي التي يمكن أن تساهم في تعبئة موارد إضافية عبر الاستغلال الأمثل للإمكانات الضريبية، وكذا إصلاح منظومة الاستثمار لدورها في تحسين نسب النمو، كما أن ورش إصلاح قطاع المقاولات والمؤسسات العمومية من شأنه أيضا أن يخفف من اعتمادها على الميزانية العامة وأن يرفع من مردوديتها ومساهمتها في الموارد العمومية.

وعلاوة على ما سبق يثير المجلس الانتباه مرة أخرى إلى إشكالية **منظومة التقاعد**، إذ على الرغم من صعوبتها وتعقيدها وتعدد الأطراف المعنية بها، فإن معالجتها تكتسي أهمية بالغة مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الحالية والتي تتسم بالعديد من التحديات ذات الطبيعة الاجتماعية والاقتصادية والمالية.

لذا، يدعو المجلس إلى مباشرة الإصلاح الهيكلي الكفيل بضمان ديمومة أنظمة التقاعد. وقد يزيد التأخر في هذا الإصلاح من المخاطر التي من شأنها أن تشكلها، على المديين المتوسط والطويل، ليس فقط على ميزانية الدولة بل على الاقتصاد الوطني وتوازناته، علما أن السهر على توازن مالية الدولة من صميم الالتزامات التي يفرضها الدستور على البرلمان والحكومة، والتي تقتضيها المصلحة العامة.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين؛

ارتباطا بكل هذه التحديات وتنزيلا لتوجهات المخطط الاستراتيجي الذي اعتمده المجلس الأعلى للحسابات، للفترة الممتدة من 2022 إلى 2026، أود أن أقدم أمامكم حصيلة موجزة عن أهم أعماله خلال الفترة 2022 - 2023 والتي تغطي مختلف وظائفه التي تجمع بين المراقبة والتدقيق والتقييم وأيضا عند الاقتضاء، المعاقبة على المخالفات المتعلقة بالعمليات المالية، وكذا المساهمة، إلى جانب متدخلين آخرين معنيين، في تخليق الحياة العامة والحرص على تدعيم مبادئ وقيم الحكامة الجيدة والمحاسبة.

أود التركيز على هذه الأنشطة من خلال ثلاثة محاور:

المحور الأول: مدى تقدم أوراش الإصلاحات الكبرى؛

المحور الثاني: أهم نتائج مراقبة التسيير وتقييم البرامج والمشاريع العمومية وكذا تتبع التوصيات؛

المحور الثالث: حصيلة الأعمال القضائية ومراقبة التصريح بالممتلكات ومراقبة حسابات الأحزاب السياسية.

بخصوص المحور الأول: أستعرض أمامكم للمرة الثانية، خلاصات حول تقدم أربعة أوراش إصلاح كبرى، انخرطت فيها بلادنا في السنوات الأخيرة تتعلق ب:

- منظومة الحماية الاجتماعية؛
- منظومة الاستثمار؛
- المؤسسات والمقاولات العمومية؛
- والإصلاح الجبائي، والمالية العامة.

كما سبق للمجلس أيضا أن أنجز وقام بنشر تقرير في نونبر 2023 حول **التقييم المؤسساتي لورش الجهوية المتقدمة** باعتبارها إصلاحا جوهريا يتقاطع مع تنزيل وحكامة السياسات العمومية والبرامج العمومية.

فيما يخص مجال الورش الإصلاحي المتعلق بمنظومة الحماية الاجتماعية:

ركزت المبادرات الحكومية، إلى حد الآن، على إرساء آليات التنزيل بصفة عامة وعلى توسيع التأمين الإجباري عن المرض وتعميم التعويضات العائلية بصفة خاصة. أما بالنسبة لتوسيع قاعدة المنخرطين في نظام التقاعد والتعويض عن فقدان الشغل فيوجدان في مرحلة الإعداد.

ففيما يتعلق بتعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض: تم استكمال الترسانة القانونية المؤطرة لهذا التأمين بالإضافة إلى تفعيل مجموعة من الإجراءات التدبيرية المتعلقة به.

وإلى حدود نهاية 2023، بلغ عدد المستفيدين بالنسبة لفئة الأجراء 9,8 مليون شخص بينما وصل عدد المسجلين في التأمين الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، ما مجموعه 1,9 مليون منخرط رئيسي، كما تم إلحاق المستفيدين السابقين من نظام المساعدة الطبية «راميد» بالنظام الجديد وذلك اعتمادا على السجل الاجتماعي الموحد لاستهداف الفئات المستحقة.

فيما يخص تعميم التعويضات العائلية: خلال سنتي 2023 و2024، فقد دعا **جلالة الملك نصره الله**، في خطابه الموجه للبرلمان يوم 13 أكتوبر 2023، إلى تنزيل برنامج الدعم الاجتماعي المباشر وفق تصور شامل وبطريقة تدريجية. ويغطي هذا الدعم، الذي شرع في تفعيله في 28 دجنبر 2023، ما يقارب 60% من الأسر غير المشمولة بأنظمة الضمان الاجتماعي والمستوفية لشروط الاستحقاق بعد تسجيلها في السجل الاجتماعي الموحد.

وقصد توفير أسباب النجاح لاستكمال هذا الإصلاح، يرى المجلس ضرورة الحرص على استقطاب جميع الأشخاص المستهدفين، والضبط الموثق للساكنة المستهدفة بالتأمين التضامني والتقييم الدقيق للقدرة الفعلية للقطاع العمومي على استقطاب جزء هام من طلبات العلاج، وتوفير القدرات، التي يحتاجها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، طبعا مع مراعاة الأولويات.

كما يؤكد المجلس على اعتماد آليات التمويل والتقييم المواكب الكفيلة بضمان استدامة واستمرارية التأمين الإجباري الأساسي عن المرض وتمكين المؤمنين من حصة ملائمة لتغطية تكاليف العلاجات، بالإضافة إلى مواصلة تطوير وتأهيل المؤسسات الاستشفائية في القطاع العام، قصد توفير عرض العلاجات وتحسين جودة الخدمات الصحية وتشجيع الشراكات ما بين القطاع العام والخاص.

فيما يخص الورش الإصلاحي لمنظومة الاستثمار:

على المستوى الاستراتيجي: تم الشروع في تنفيذ مضامين التعاقد الوطني للاستثمار من خلال التزام جميع الأطراف المعنية، من حكومة وقطاع خاص وأيضا قطاع بنكي لكن استكماله يظل رهيناً بضرورة تسريع وضع استراتيجية وطنية للاستثمار قصد إضفاء الطابع الرسمي على كافة مكونات الإصلاح، والتي توجد قيد التنزيل من طرف مختلف الفاعلين المعنيين.

ويؤكد المجلس في هذا السياق على جهود التنسيق والتكامل لكل الأطراف، لا سيما بين الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية وصندوق محمد السادس للاستثمار، كما يدعو لوضع الآليات الكفيلة بتحسين الالتقائية والرفع من أثر تدخلات الدولة في مجال الاستثمار.

وفيما يتعلق بأنظمة دعم الاستثمار بالاستناد إلى الميثاق الجديد: تم إصدار النصوص التنظيمية المتعلقة بنظام الدعم الأساسي وبنظام الدعم الخاص بالمشاريع

الاستراتيجية في حين أن الجزء الثاني من المراسيم التطبيقية، المتعلق خاصة بتشجيع المقاولات المغربية على الصعيد الدولي لم يتم اعتماده بعد، رغم استنفاذ أجل الستة أشهر المحدد لهذا الغرض.

أما ما يخص الجزء الثالث من النصوص التنظيمية المتعلقة بنظام الدعم الخاص بالمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، فيؤكد المجلس على أهمية إصدارها في أقرب الآجال، علما أن الأجل المحدد أصلا في اثني عشر شهرا قد تم تجاوزه.

وبالنسبة لتحسين مناخ الأعمال: أعلنت الحكومة في مارس 2023، اعتماد خارطة طريق استراتيجية جديدة لتطوير مناخ الأعمال للفترة 2023-2026، إثر انعقاد المناظرة الوطنية لمناخ الأعمال. وتبعا لذلك فإن تنزيل مكونات الإصلاح يستلزم المزيد من العمل لضمان الانخراط والالتقائية والتكامل والتعاضد في استعمال الوسائل، كما يستدعي وضع نظم للرصد والقيادة تخول التتبع الدقيق لتنزيل خارطة الطريق.

كما يوصى المجلس بتحيين مضامين القانون المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار لملاءمتها مع التطورات الاستراتيجية والمؤسساتية، وتمكين هذه المراكز من الإشراف الشامل على عملية الاستثمار في كل مراحله ومن المساهمة في الرفع من نجاعته.

فيما يخص الورش الإصلاحي لقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية:

سجل المجلس، من خلال تقييمه للتقدم الذي تحقق في تنزيل هذا الورش، المجهودات المبذولة من طرف مختلف المتدخلين. إلا أنه يؤكد على ضرورة توضيح الرؤية وتحديد الأولويات بشأن المحفظة العمومية المستهدفة، سواء من حيث الحجم أو من حيث التركيبة، من أجل وضع خارطة طريق لعمليات إعادة الهيكلة، مع جدولة زمنية محددة تحترم آجال تنزيل الإصلاح.

فعلى مستوى محفظة المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع التجاري: أناط القانون الإطار رقم 50,21 مسؤولية إعادة هيكلتها بالوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية.

ويدعو المجلس إلى تسريع المسار المتعلق بتجميع المؤسسات في أقطاب وتأهيل وملاءمة أنظمتها القانونية، والشروع في عمليات فتح رأسمالها، طبقا للتوجهات الاستراتيجية التي سيتم اعتمادها.

كما لم يتم تحويل أي مؤسسة عمومية تابعة للوكالة إلى شركة مجهولة الإسم كما هو منصوص عليه في القانون رقم 82,20، المحدث للوكالة، مع العلم أنها ملزمة باحترام أجل خمس سنوات، ابتداء من 26 يوليوز 2021، لتحويل المؤسسات العمومية الخمسة عشر التابعة لها إلى شركات مجهولة الاسم.

أما فيما يخص المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، فلم يتم بعد تحديد رؤية واضحة في هذا الإطار لا سيما من خلال إعادة تصنيفها وهيكلتها وتفعيل ذلك وفق جدولة زمنية محددة.

- في مجال الورش الإصلاحي للجبايات:

يسجل المجلس مواصلة تنزيل القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي، فبعد التدابير التي جاء بها قانون المالية 2023، والتي همت بشكل أساسي الضريبة على الشركات، تضمن قانون المالية لسنة 2024 إجراءات جديدة تخص أساسا الضريبة على القيمة المضافة، وذلك وفق مقاربة تدريجية.

وفي تقييمه لمقتضيات الضريبة على القيمة المضافة، كما وردت في مشروع قانون المالية لسنة 2024، قام المجلس بإبداء مجموعة من الملاحظات تتعلق أساسا بأثر تغيير بعض الأسعار وبحيادية هذه الضريبة؛ ويسجل المجلس ضمن قانون المالية المعتمد، أن إصلاح الضريبة على القيمة المضافة تم بطابع أكثر توازنا.

ويؤكد المجلس على أهمية إجراء تقييم دوري لأثر التغييرات في أسعار الضريبة على القيمة المضافة، وعلى مستويات الأثمنة والقدرة الشرائية وعلى ميزانيات الأسر ووضعية المقاولات، أخذا بعين الاعتبار تأثير الضريبة على القيمة المضافة على الأثمان وكذا بالنظر إلى السياق الاقتصادي الخاص الذي يأتي فيه هذا الإصلاح، والذي يعرف إجراءات تهدف إلى الحد من آثار التضخم.

ويشكل هذا التقييم الدوري لأثر التغييرات ممارسة فضلى يتعين اعتمادها، لا سيما وأن مراجعة بعض الأسعار ستتم بصفة تدريجية على مدى ثلاث سنوات. ويتعين، خلال عمليات التقييم هذه، مراعاة الوظائف الأساسية للمنظومة الضريبية والتي تتمثل في المساهمة في التكاليف العمومية وكذا في إعادة توزيع الموارد.

وبشأن الأهداف المرتبطة بمراجعة القواعد المتعلقة بجبايات الجماعات الترابية والرسوم شبه الضريبية، سجل المجلس عدم اتخاذ إجراءات ملموسة في إطار الإصلاح

الجبائي الشامل الذي نص عليه القانون الإطار سالف الذكر، ويؤكد المجلس على الإسراع في بلورة وتنفيذ خارطة طريق لتنزيل هذا الإصلاح، كما يثير الانتباه إلى ضرورة التنسيق بين إصلاح جبايات الدولة وإصلاح جبايات الجماعات الترابية بالنظر للعلاقة والارتباط الوثيق بين المنظومتين.

كما يعيد المجلس تأكيد توصياته السابقة المرتبطة بمواصلة الجهود لتنزيل إصلاح الضريبة على الدخل، مع تحديد جدولها الزمني، على غرار الضريبة على الشركات والضريبة على القيمة المضافة، والتواصل بشأن أثر التغييرات المحدثة أو المبرمجة على الميزانية وعلى مختلف فئات الملزمين، وبإجراء تقييم دوري للأثر الاجتماعي والاقتصادي للامتيازات الضريبية الممنوحة من أجل مواصلة توجيه القرارات في شأن الاحتفاظ بها، في شأن حذفها، أو في شأن مراجعتها.

وعلاقة بالإصلاح الجبائي في جوانبه المرتبطة بالتحصيل، أشاطركم الخلاصات العامة لمهمتين تتعلقان بتحصيل الموارد الضريبية والموارد الجمركية خلال مدة 2017-2021.

فعلى الرغم من التزايد المضطرد للأداء التلقائي من طرف الملزمين، فإن الأداءات المتأتية من خلال التسويات والمراجعات التي تهم الموارد الضريبية تتسم بضعف التحصيل، حيث لم يتجاوز معدل تحصيلها 45% مع نهاية 2021، وبالتالي تفاقمت المبالغ الباقي استخلاصها، حيث تزايدت من 61,6 مليار درهم إلى 86 مليار درهم ما بين 2017 و2021. وترجع هذه الوضعية، حسب الحالات، إلى تأخر الإصدارات، إلى محدودية جودة الإصدارات، إلى عدم التحديد الدقيق للملزمين أو عدم نجاعة إجراءات المتابعات.

لذا، أكد المجلس على ضرورة تعزيز وظيفة التحصيل على مستوى إدارة الجبايات، وتقليص المدة الفاصلة بين الإصدارات وتاريخ الفعل المنشئ للضريبة، بالإضافة إلى العمل مع الشركاء الخارجيين على تطوير وسائل تتيح تبادل المعلومات في إطار حق الإطلاع في مجال المتابعات، على تطوير وسائل تتيح تبادل المعلومات.

كما لاحظ المجلس أن الغرامات والإدانات النقدية الصادرة لفائدة إدارة الجمارك وغير المستوفاة بلغت مستويات جد ضخمة، حيث ارتفع «الباقي استخلاصه» بنسبة 41% ما بين سنتي 2017 و2022، مع نسبة تحصيل تقل عن 1 %، وهو ما يستلزم إجراء دراسة وفحص دقيقين لمختلف أصنافها، وكذا وضع برنامج عمل محدد وموثق بتشاور وتنسيق مع جميع المتدخلين، من أجل تحسين نجاعة هذا التحصيل.

- **في مجال الورش الإصلاحي للمالية العمومية:**

تم التركيز على المحاور الأساسية المتعلقة بالتصديق على حسابات الدولة، وإرساء التدبير المبني على نجاعة الأداء، ورقمنة حسابات الدولة.

في ما يخص **عملية التصديق على حسابات الدولة**، التي أسندها القانون التنظيمي لقانون المالية للمجلس الأعلى للحسابات اعتبارًا من يناير 2020، فإن تحقيق أهدافها يتطلب الاعتماد على المحاسبة العامة والتغطية الشاملة لجميع عمليات الدولة، وهي متطلبات بالغة التعقيد تمثل تحديًا كبيرا للإدارات والمؤسسات المسؤولة عن مسك هذا النوع من المحاسبة. وهذه العملية التي تتم في إطار مقاربة تدريجية لا تزال في مراحلها الأولى بسبب التأخر في توفير مكونات هذه الحسابات، حيث لم يتم استيفاؤها إلا بتاريخ 05 شتنبر 2023، من خلال تقديم الدفتر الأستاذ (le grand livre).

وفي ما يتعلق **بمشروع نجاعة أداء التدبير العمومي**، يؤكد المجلس أن هذا المشروع يواجه تحديات يتعين التغلب عليها لتحقيق الأهداف المرجوة، والتي تكمن في ضعف تملك منهجية نجاعة الأداء من طرف القطاعات الوزارية. هذا بالإضافة إلى عدم ارتباط البرامج في العديد من الحالات بشكل كافٍ بالاستراتيجيات القطاعية، مما يجعل من الصعب مراقبة وقياس الأداء بشكل فعالٍ. وعلى الرغم من تعزيز الترسانة القانونية للرقابة الداخلية على مستوى القطاعات الوزارية، فإنه لم يتم بعد اعتماد إطار مرجعي موحد .

ولتجاوز هذه الإكراهات، يؤكد المجلس توصياته بوضع آليات تضمن التجانس بين البرامج والاستراتيجيات القطاعية، وزيادة الوضوح في عدد الأهداف والمؤشرات المتعلقة بمنهجية نجاعة الأداء. كما حث على تسريع اعتماد إطار مرجعي للرقابة الداخلية وإيلاء اهتمام خاص لتحسين أنظمة المعلومات، ومراقبة التسيير بغية تحسين تنفيذ نجاعة الأداء في الأنشطة الحكومية وضمان تحقيق الأهداف المحددة لها.

وبخصوص **رقمنة وتقديم الحسابات**، فقد عرف هذا الإصلاح تطورا ملحوظًا في السنوات الأخيرة، بهدف تقديم الحسابات بشكل غير مادي للمجلس الأعلى للحسابات، لا سيما على مستوى المديرية العامة للضرائب وإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة. ولهذا الغرض انخرط المجلس في إعداد رؤية تستند إلى بلورة نموذج لتقديم الحسابات، قصد إعادة النظر بصفة شاملة في عمليات تقديم حسابات مؤسسات الدولة.

إلا أنه رغم تقدم هذا الورش، لا زالت هناك تحديات يتعين تجاوزها لتحقيق الأهداف المرجوة، والتي تتمثل في ضعف قدرة الأنظمة المعلوماتية الحالية على تنفيذ عملية رقمنة شاملة لجميع الوثائق، سواء أثناء إعدادها أو توثيقها، وعدم تغطية هذه الأنظمة لجوانب التدبير بشكل كامل، وكذا بعض المخاطر المتعلقة بالأمان وسرية المعلومات، بالإضافة إلى تحديات مرتبطة بحجية الوثائق الإلكترونية.

ولتجاوز هذه الإكراهات، يؤكد المجلس على مواصلة تحسين الأنظمة المعلوماتية وتعزيز التفاعل في ما بينها، وذلك لتسهيل تبادل البيانات والتمرس على استخدامها. كما حث الإدارات العمومية على التوظيف الأمثل للأنظمة المعلوماتية وتقديم الدعم للمحاسبين العموميين والمستخدمين للأنظمة المحاسبية الإلكترونية عبر تطوير المهارات والتدريب على الاستعمال الأفضل لهذه الأنظمة وذلك لتفادي المخاطر التي قد تحول دون تحقيق الأهداف المتوخاة.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين؛

يعد **البعد الجهوي** عاملا أساسيا في نجاح كل هذه الإصلاحات الكبرى، حيث تشكل الجهوية رافعة للنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية المندمجة والمستدامة، تعد أيضا رافعة لإرساء عدالة مجالية وتنمية الاستثمار الترابي المنتج للثروة وللشغل، تعد أيضا مجالا لتقريب الخدمات والمرافق من المواطنين. وقد أنجز المجلس في مرحلة أولى تقييما للجوانب المؤسساتية لهذا الورش بشقها المتعلق **باللاتمركز الإداري**.

فبعد مرحلة تأسيسية، امتدت للفترة 2015-2018، والتي عرفت أساسا استكمال المنظومة القانونية المؤطرة للجماعات الترابية بمستوياتها الثلاثة، فضلا عن إصدار الميثاق الوطني للاتمركز الإداري، اتسمت فترة ما بعد سنة 2018 بالانخراط التدريجي للجهات في ممارسة اختصاصاتها في ضوء المستجدات القانونية ذات الصلة. وتمكنت الجهات من اعتماد 11 برنامجا للتنمية الجهوية، حيث أنجزت 36% من المشاريع المبرمجة بكلفة ناهزت 47 مليار درهم، وهو ما يعادل 11% من الكلفة الإجمالية التوقعية لبرامج التنمية الجهوية،والتي ناهزت 420,54 مليار درهم. كما أمكن تفعيل أربع جهات لآليات التعاقد مع الدولة، وتم إحداث وكالات جهوية لتنفيذ البرامج.

وفي ذات السياق، حرصت الدولة على تعزيز الموارد المالية المرصودة لفائدة الجهات، التي ناهزت 47 مليار درهم خلال الفترة 2016-2022، فضلا عن تمكينها من الموارد

البشرية والتي بلغت 865 موظفا بنسبة تأطير ناهزت 60%، وخلال سنة 2023 تم التأشير على برامج الجيل الثاني لبرامج التنمية الجهوية (2021 - 2027) الخاصة بخمس جهات بكلفة تقديرية تزيد على 108 مليار درهم.

ويظل تقليص الفوارق بين الجهات وإرساء عدالة مجالية من أهم التحديات، وهو ما يؤكده على سبيل المثال اتساع الفوارق بين الجهات في جذب الاستثمار وخلق الثروة.

وهكذا، فبعد أن ساهمت أربع جهات، من أصل 16 جهة حسب التقسيم الترابي السابق في حوالي 50% من الناتج الداخلي الإجمالي خلال سنة 2011، فإن مساهمة ثلاث جهات فقط من أصل 12 جهة الحالية، مساهمتها فاقت 58% خلال سنة 2021.

ومن ضمن الإكراهات، التأخير المسجل على مستوى التفعيل الحقيقي للاتمركز الإداري. فإذا كان هناك إجماع بين مختلف الأطراف على دوره المحوري، وهو ما تمت ترجمته من خلال إصدار الميثاق الوطني للاتمركز الإداري منذ سنة 2018، فإن الأهم والأجدى هو التسريع في تجسيد هذا الميثاق على أرض الواقع وتملك وترسيخ ثقافة نقل الاختصاصات من المركز، ولا سيما الاختصاصات التقريرية، إلى المستوى الترابي، يدل على ذلك المعدل الإجمالي لإجراءات الميثاق مكتملة الإنجاز الذي لم يتجاوز إلى غاية شتنبر 2023، 32%، وكذا نسبة نقل الاختصاصات ذات الأولوية المتعلقة بالاستثمار والتي لم تتعد 30%.

ومن أهم معيقات تفعيل هذا الورش الملكي الاستراتيجي، عدم قدرة الجماعات الترابية وهيئاتها، بصفة عامة، والجهات والوكالات الجهوية لتنفيذ المشاريع، بصفة خاصة، على استقطاب الموارد البشرية ذات المؤهلات الضرورية لكسب رهان التنمية الترابية.

وفي هذا الصدد، يرى المجلس ضرورة تعزيز القدرات التدبيرية للجهات باعتماد مقاربة شمولية تقوم أساسا على الاستثمار الأمثل لمختلف الخبرات والكفاءات المتاحة التي يتوفر عليها باقي الفاعلين المؤسساتيين على المستوى الترابي بدل اللجوء إلى عمليات للتوظيف قد تكون غير مجدية ويترتب عنها تحمل تكاليف مالية إضافية.

ويشكل الضبط الدقيق والإحاطة بإشكاليات كل مجال ترابي وبمؤهلاته وخصوصياته الطبيعية والسوسيو- ثقافية، مدخلا أساسيا للاستجابة لحاجيات الساكنة والفاعلين الاقتصاديين.

لذا، يرى المجلس أن المبادرات التنموية على مستوى الجهات، لا يمكن أن تحقق أهدافها ما لم تراع هذه الجوانب وما لم تستند إلى تشخيص قائم على منظومة مندمجة للمعلومات، تتيح توفير المعطيات المناسبة والمضبوطة والمحينة في الوقت المناسب وتقاسمها مع جميع الفاعلين.

كما يقتضي بلوغ غايات هذه المبادرات على المستوى الترابي ضمان التقائيتها وتجانسها مع ترتيب الأولويات وتجويد آليات الاستهداف.

ويؤكد المجلس على ضرورة إرساء نظام محكم للقيادة والتتبع بصفة دورية على مختلف المراحل وكذا التقييم من أجل اتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان تحسين طرق التدبير في الوقت الملائم.

ويعتبر المجلس أيضا أهمية تبني منهج في تدبير الشأن العمومي على المستوى الترابي، يكرس العمل الجماعي وقيمته بين مختلف الفاعلين المؤسساتيين ويثمن الحصيلة الجماعية.

ويواصل المجلس تتبعه لتنزيل هذا الورش من خلال أربع مهمات للتقييم، تشمل:

- الوظيفة العمومية الترابية؛
- جاذبية المجالات الترابية؛
- تقليص الفوارق الجهوية؛
- وآليات التمويل.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين؛

المحور الثاني، يتعلق بنتائج مراقبة التسيير وتقييم البرامج والمشاريع العمومية وتتبع التوصيات.

واعتبارا لتعدد وتنوع المواضيع، سواء ذات الطبيعة القطاعية أو الموضوعاتية أو تلك التي تهم تدبير الأجهزة العمومية، ارتأيت التركيز في هذا الجزء من العرض على بعض المهمات ذات الطابع الأفقي من خلال تصنيفها إلى مجموعتين:

- المجموعة الأولى تعنى بمجال تحسين إطار الاستثمار؛
- أما المجموعة الثانية فتهتم أساسا بتحسين الخدمات والتجهيزات العمومية والرفع من وقعها على المعيش اليومي للمواطن.

كما سأتناول، بعد عرض خلاصات هذه المهمات، جانبا يكتسي أهمية قصوى على مستوى عمل المحاكم المالية ويخص تتبع التوصيات.

تضم المهمات المرتبطة بمجال تحسين إطار الاستثمار المواضيع التالية:

- تثمين السدود؛
- تعبئة الملك الخاص للدولة لفائدة الاستثمار؛
- تدبير المقالع؛
- السياحة الداخلية؛
- التنمية الرقمية؛
- برامج واتفاقيات التنمية الترابية المندمجة.

في مجال تثمين السدود: وارتباطا بمواكبته المستمرة للبرامج والمشاريع العمومية المتعلقة بالماء، سبق للمجلس أن أنجز مجموعة من المهمات الرقابية بخصوص المياه المخصصة للري وتوزيع الماء الشروب والتطهير السائل وتزويد العالم القروي بماء الشرب.

ومواصلة لهذه الأعمال الرقابية، عمد المجلس إلى تقييم استراتيجية وإجراءات تثمين السدود التي اعتمدتها وثائق التخطيط المتعلقة بالماء، ولا سيما الاستراتيجية الوطنية للماء 2009-2030، والمخطط الوطني للماء 2010-2030، وكذا المخططات التوجيهية للتهيئة المندمجة لموارد المياه 2011-2030.

وقد سجل المجلس عدم إنجاز بعض البرامج المضمنة في وثائق التخطيط، لا سيما تلك المتعلقة بإعادة تأهيل قنوات نقل المياه انطلاقا من السدود وتثمين السدود الصغيرة، فضلا عن التأخر في بناء عدد من السدود مقارنة بالتوقعات، حيث تم تشييد 16 سداً كبيراً من أصل 30 كانت مبرمجة خلال الفترة 2010-2020. وتعزى هذه الوضعية أساسا إلى تأخر مباشرة مسطرة نزع الملكية لتعبئة العقارات، وكذا اللجوء إلى صفقات تكميلية لتغطية الأشغال الإضافية.

وفيما يخص مشاريع التزويد بالماء الشروب انطلاقا من السدود، ألغيت 6 مشاريع من أصل 19 مشروعا مبرمجا، مع تسجيل تأخير فاق سنتين بالنسبة 13 مشروعا. هذا بالإضافة إلى عدم بلوغ أهداف التثمين الفلاحي والسياحي للسدود، وكذا عدم تحقيق هدف الزيادة في حجم المياه المعبأة في أفق سنة 2030 حيث لم تتجاوز نسبة الزيادة 15% من التعبئة المتوقعة، وذلك نظرا لبطء وتيرة إنجاز المنشآت. ومن الطبيعي أن

حجم المياه المعبأة تأثر إلى حد كبير بضعف التساقطات المطرية لعدة سنوات متتالية.

وعلى هذا الأساس، أوصى المجلس بتعزيز التنسيق بين الأطراف الرئيسية المعنية بتثمين السدود، ولا سيما القطاعات المكلفة بالماء وبالفلاحة والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، وذلك بهدف إنجاز المشاريع ذات الصلة داخل آجال محددة وتحقيق الجدوى الاقتصادية المتوخاة، فضلا عن تسريع وتيرة إنجاز الدراسات التقنية والمالية المتعلقة بمشاريع الربط بين الأحواض المائية.

بخصوص تعبئة الملك الخاص للدولة لفائدة الاستثمار الذي تفوق مساحته الإجمالية 2,5 مليون هكتاراً، منها 55% غير محفظة، يثير المجلس الانتباه إلى استمرار النقائص البنيوية التي تعتري تدبيره والتي تتمثل أساسا في عدم اكتمال تصفية العقارات التابعة له، حيث أن أزيد من 173 ألف هكتار غير مصفاة بالكامل، ويعزى ذلك أساسا إلى التحملات التي تثقل بعضها والملكية على الشياع للبعض الآخر، وكذا للاحتلال بغير سند ودون سند لبعض أراضي الدولة والذي يستلزم التصدي له بحزم.

يضاف إلى تلك الاختلالات عدم تحديد هذه العقارات بالدقة اللازمة وضعف توفير المعلومات ذات الصلة وصعوبة الولوج لها من طرف المستثمرين.

لذلك يدعو المجلس إلى العمل على إعادة تكوين الاحتياطي العقاري بما يستجيب لحاجيات سياسات الدولة المتعلقة بالاستثمار والاستراتيجيات القطاعية المختلفة، وتسريع عملية تحفيظ وتصفية أراضي الملك الخاص للدولة من أجل تسهيل حمايتها وتعبئتها لفائدة الاستثمار والعمل على تثمين هذا الصنف من العقارات، والإسراع في وضع نظام معلومات جغرافي من أجل توفير المعطيات الكافية المتعلقة بها وإتاحتها للمستثمرين.

ويؤكد المجلس على إدراج كل هذه العناصر الرئيسية ضمن استراتيجية وطنية للملك الخاص للدولة، تحدد الاحتياجات والأولويات سواء على المديين المتوسط والطويل لمختلف القطاعات الحكومية.

وفيما يتعلق **بتدبير المقالع**، بلغ العدد الإجمالي للمقالع 2920، منها 1682 مقلعا نشيطاً، بإنتاج يصل إلى 258 مليون طن من المواد سنة 2020.

وبالرغم من اعتماد عدة آليات لتجويد تدبير القطاع، إثر صدور القانون المتعلق بالمقالع لسنة 2015، فإن مجموعة من النقائص ما زالت قائمة بسبب تعدد المتدخلين

وتراكم الاختلالات على مر السنين وضعف المراقبة والحاجة إلى المزيد من الشفافية.

ويسجل المجلس افتقار تدبير قطاع المقالع إلى مقاربة تهدف إلى تدبير أمثل ومستدام لمواردها، وتثمين المواد المستخرجة، وتعزيز الطابع المهني لمستغلي المقالع، وهذا جد مهم، فضلا عن عدم تكافؤ فرص الاستثمار في هذا القطاع، حيث لا تتوفر المراكز الجهوية للاستثمار بصفة عامة، على خرائط للوعاء العقاري العمومي، وذلك نظرا لصعوبة الولوج إلى المعلومات المتوفرة لدى الأجهزة العمومية التي تشرف على تدبير هذا الوعاء.

لذا، يدعو المجلس إلى تتميم الإطار القانوني المنظم لهذا القطاع، ولا سيما فيما يتعلق بتثمين المواد المستخرجة، وتحديد الضوابط التقنية لاستغلال المقالع المكشوفة وصيانة محيطها وكذا الحزم في شروط إنتهاء استغلالها، ووضع منصة معلوماتية مشتركة مع مختلف الجهات المتدخلة في تدبير القطاع.

وعلى مستوى آخر، قام المجلس بمهمة **لتقييم السياحة الداخلية** والتي تشكل مكونا أساسيًا في قطاع السياحة وتساهم في التنمية الاقتصادية الوطنية والمحلية، وفي تخفيف آثار الأزمات التي يتعرض لها القطاع، وكذا في تقليص أثر الطابع الموسمي للسياحة الدولية على مؤسسات الإيواء السياحي المصنفة.

وقد سجلت السياحة الداخلية نموًا سنويا بنسبة 6,7% في عدد ليالي المبيت في المؤسسات السياحية المصنفة خلال الفترة 2000-2019 مقابل 2,3% بالنسبة للسياح الوافدين. كما لعب هذا المكون دورا حيويا في إنعاش القطاع السياحي الوطني عقب الأزمة الصحية.

فخلال سنة 2022، بلغ عدد السياح الداخليين 3,5 مليون شخص على مستوى المؤسسات السياحية المصنفة. وقد مكنت هذه النتائج السياحة الداخلية من التموقع كأول سوق على المستوى الوطني، متجاوزة أهم الأسواق المصدرة إلى الوجهة الوطنية، كفرنسا وكإسبانيا.

وعلى الرغم من من المجهودات المبذولة لتطوير هذا القطاع من خلال تنويع العرض الموجه للسياح الداخليين والتحفيز على الطلب، يلاحظ نقص في الخدمات والأنشطة الترفيهية، كما أن الأثمنة المعتمدة تبقى غير مشجعة وقد سجل المجلس تأخرا في إنجاز خمس محطات سياحية من أصل ثمانية المندرجة في إطار مخطط «بلادي» وكذا في تنزيل آلية شيكات السياحة.

لذلك، أوصى المجلس بضرورة إعادة النظر في حكامة مشاريع تنمية السياحة الداخلية، من خلال تعزيز دور الأجهزة العمومية اللامركزة في تتبع إنجاز مشاريع التهيئة والإنعاش السياحي وكذا التنسيق بين الأطراف المعنية على المستوى الترابي، كما حث على توفير عروض سياحية ملائمة لتطلعات السياح الداخليين، متنوعة وموزعة على جميع الوجهات السياحية الوطنية، من خلال تنشيط مشاريع «بلادي» ومشاريع تطوير السياحة القروية والسياحة المستدامة، وعلى وضع استراتيجية تواصلية ملائمة، تجعل من السياحة الداخلية قطاعا ذات أولوية، مع تحديد أهداف على المدى القصير والمتوسط والبعيد، وتجاوز الطابع الموسمي للأنشطة الترويجية المخصصة للقطاع.

فيما **يخص التنمية الرقمية**، فإن الاستراتيجيات التي تم اعتمادها لم تحقق بعد النتائج المنتظرة إذ سجل المجلس أن إنجازات مخطط «المغرب الرقمي 2020» كإطار إستراتيجي وطني للتنمية الرقمية عن الفترة 2016-2020، بقيت دون الطموحات بسبب ضعف انخراط مختلف الأطراف المعنية، سواء من القطاع العمومي أو من القطاع الخاص، مما انعكس سلبا على تطور هذا المجال، لاسيما في القطاع العام، حيث سجل تباين في تبني استراتيجيات رقمية فعلية على مستوى القطاعات الوزارية.

وتضمنت الخطة الوطنية لإصلاح الإدارة عن الفترة 2018-2021، محاور متعلقة بالتحول الرقمي من بينها المخطط التوجيهي للإدارة العمومية، ومنصة التشغيل البيني المشتركة بين الإدارات ونظام المعلومات المتعلق بالموارد البشرية، وجاهزية الخدمات الإدارية للتحول الرقمي، وقد تبين من خلال النتائج المنجزة أن وكالة التنمية الرقمية عملت بتنسيق مع الجهات المختصة الأخرى على تطوير المنصة الرقمية الخاصة بتبادل البيانات، والتي تهدف إلى ربط قواعد المعطيات لمختلف الإدارات والمؤسسات العمومية من أجل تسهيل الخدمات المقدمة للمواطنين والمقاولات، حيث تم الشروع في استغلالها من خلال بعض الحالات العملية، من أهمها السجل الاجتماعي الموحد، والانخراط بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وهوية الشركات المسجلة في السجل التجاري ومنظومة التدبير المدرسي «مسار» وبرنامج «تيسير» للدعم المادي.

وعلى الرغم من أن وكالة التنمية الرقمية سبق أن أعدت توجهات عامة للتنمية الرقمية في أفق 2025، فإن المجلس يلاحظ أن غياب توجهات إستراتيجية وطنية شاملة ومندمجة، ينعكس هذا الغياب سلبا على تنزيل وتنفيذ مشاريع التنمية الرقمية وفق منهجية منسجمة ومتناسقة ومعتمدة من جميع الأطراف.

وتتجلى أوجه القصور أساسا في المجالات المتعلقة بتطوير الخدمات عبر الإنترنيت وقابلية التشغيل البيني وتطوير الاقتصاد الرقمي وترسيخ السيادة الوطنية الرقمية، وتجاوز الفجوة الرقمية.

ويعتمد تمويل المشاريع في هذا المجال أساسا على الاعتمادات المبرمجة في ميزانيات الوزارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، وذلك في غياب آليات تمويل ترتكز على التعاضد والتكامل بين مختلف المتدخلين من أجل ترشيد النفقات.

ويسجل المجلس في هذا الإطار ضعف تعبئة التمويلات عن طريق الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وعلى سبيل الإشارة، فرغم توفر صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات على موارد إجمالية بلغت في سنة 2021 أكثر من 4,4 مليار درهم، وهو نفس المبلغ برسم 2022، فإن إجمالي النفقات لم يتجاوز 424,85 مليون درهم سنة 2021، و676,03 مليون درهم خلال سنة 2022، أي ما يمثل على التوالي 9,6% و15,3% من الموارد الإجمالية.

ومن المعلوم أن هذا الصندوق يساهم في تمويل مجموعة من المشاريع في القطاع العمومي لتطوير وتحديث شبكة الأنترنيت وتوسيع مجالاتها وكذا خارطة الطريق التحول الرقمي التي تتولى الإشراف عليها وكالة التنمية الرقمية.

ويرى المجلس أن التوظيف الأمثل للموارد المتاحة لدى هذا الصندوق رهين بتحديد الأولويات وبرمجة المشاريع القطاعية المعنية وأجال تنزيلها، وكذا أيضا آليات التتبع والتقييم الدوري.

بالنسبة للتحول الرقمي في القطاع العام، يعرف تنفيذ المشاريع صعوبات على مستوى التخطيط والقيادة، كما أن البنية التحتية تتسم بقدمها وعدم تجانسها.

كما أن الفجوة الرقمية تشكل تحديا حقيقيا لنجاح ورش التنمية الرقمية بالنظر لوجود ساكنة مهمة لا تتوفر على الإمكانيات والمعدات الضرورية لولوج العالم الرقمي، وكذا لضرورة توفير ضمانات كافية تحمي الحقوق والمعطيات الشخصية.

وفي هذا الصدد، يؤكد المجلس على ضرورة اعتماد استراتيجية وطنية مندمجة للتنمية الرقمية تأخذ بعين الاعتبار الحاجيات، مع تحديد أهداف واضحة وتوفير الوسائل اللازمة لتمويل المشاريع والآليات الكفيلة بتحسين الحكامة والتتبع والتقييم. كما يدعو المجلس إلى ضرورة تسريع مشروع قابلية التشغيل البيني بين نظم المعلومات، وكذا تعزيز حماية الأنظمة المعلوماتية من المخاطر التي تمس بسلامتها وبسرية

البيانات وصدقيتها. ويؤكد المجلس أيضا على تعزيز البنية التحتية للاتصالات بغية ضمان جودة الربط بالشبكة وملاءمة كلفته، وكذا تمكين مختلف الساكنة من الولوج للعالم الرقمي مع تعزيز الحماية من مخاطر الأنترنيت.

وبخصوص **تقييم برامج واتفاقيات التنمية الترابية المندمجة**، أبرزت المخرجات الأساسية لهذه المهمة الموضوعاتية اعتماد، ما بين 2010 و2022، ما مجموعه 236 برنامجا واتفاقية تتعلق بالتنمية الترابية المندمجة، خصصت لها تمويلات عمومية تزيد عن 225 مليار درهم. وقد حظي منها 78 برنامجا واتفاقية-إطار بالتوقيع عليها أمام أنظار صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، بغلاف مالي إجمالي يفوق 180,5 مليار درهم. وتميزت هذه البرامج والاتفاقيات، فضلا عن أهمية أغلفتها المالية وتعدد الشركاء الموقعين عليها والمتدخلين في تنفيذها، بكونها برامج مندمجة متعددة الأبعاد والمجالات.

ومن حيث التنفيذ المادي لهذه البرامج، فإن ما مجموعه 31% منها عرفت الانتهاء التام من كافة أشغال مشاريعها، في حين أن 50% من البرامج المندمجة لا تزال قيد التنفيذ. كما أن 19% تعرف تأخرا في استكمال تنفيذ مجموع مشاريعها أو لم يتم الشروع فيها، وذلك لمبررات تتعلق بالتأخر في تعبئة أو الإفراج عن المساهمات المالية والعقارية للشركاء، وبإسناد التنفيذ المادي لمكونات البرنامج الواحد إلى أكثر من صاحب مشروع مع ضعف آليات التنسيق ووضع آجال غير واقعية في بعض الحالات.

من حيث استغلال المشاريع موضوع هذه البرامج، سجل المجلس تأخر عمليات تسليم مجموعة من المرافق والمنشآت، ويعزى ذلك في أغلب الحالات إلى غياب تصور قبلي حول طرق تدبير المشاريع، مما يترتب عنه تأخير تسليمها إلى الجهة المكلفة بالاستغلال وتأجيل الشروع في العمليات التشغيلية وبالتالي التأخير في استفادة الساكنة منها.

بخصوص الإشراف على هذه البرامج، والاتفاقيات وتتبعها، سُجل ضعف على مستوى إدارتها نتيجة عدم تعيين مسؤولين عن البرامج، ونتيجة عدم وضع منظومة لرصد المخاطر وضعف آليات التتبع والمواكبة والافتحاص الداخلي المرتبطة بتنفيذ هذه البرامج، إذ أن المقاربة المعتمدة غالبا ما تقتصر على مدى تعبئة الاعتمادات المالية وصرفها من خلال نسب الالتزام والإصدار (les taux d'émission et les taux d'engagement)، وتتبعه.

وعلى إثر هذا التقييم، يؤكد المجلس على ضرورة وضع كافة الآليات والإجراءات

العملية لتجاوز هذه الاختلالات من أجل ضمان إنجاز هذا الصنف من البرامج داخل الآجال المحددة وبلوغ أهدافها الاجتماعية والاقتصادية.

وعلاقة بمجال **التنمية المحلية** وفي تقييم المحاكم المالية لشركات التنمية المحلية، سجل المجلس أن عددها يبلغ 42 شركة، برأسمال إجمالي يناهز 5,9 مليار درهم، 99% منه في ملكية أجهزة عمومية، مع تمركز 23 منها في جهتي الدار البيضاء - سطات والرباط - سلا - القنيطرة. وقد لوحظ لجوء متزايد لإحداث هذا الصنف من الشركات في السنوات الأخيرة، ذلك أن 26 شركة، أي ما يعادل 62%، أحدثت منذ خمس سنوات على الأكثر، كما أن 90% من هذه الشركات تم إحداثها في غياب دراسات قبلية، وأن 10 شركات تعرف صعوبات هيكلية.

يرى المجلس أن هذا النمط من التدبير، بالرغم من مجهودات السلطات العمومية من أجل إحداث ومواكبة هذه الشركات، مازال في حاجة إلى مزيد من الضبط ومازال في حاجة إلى مزيد من الترشيد، حيث لوحظ في بعض الحالات لجوء شركات التنمية المحلية إلى شركات خاصة من أجل إنجاز الأعمال المنوطة بها، مما يزيد من ارتفاع كلفة تدبير المرفق والخدمات المسندة إليه.

وفي هذا الصدد، يدعو المجلس إلى التأكد من جدوى إحداث شركات التنمية المحلية من خلال إجراء دراسات مالية واقتصادية دقيقة ودراسات مقارنة مع أنماط الاستغلال الأخرى، وكذا عبر تحديد الحاجيات على المدى البعيد، مع الأخذ بعين الاعتبار الوسائل والإمكانيات المتاحة.

كما يؤكد المجلس على ضرورة مواكبة الجماعات الترابية للرفع من أدائها على مستوى الجمعيات العمومية والمجالس الإدارية لهذه الشركات وأساسا على مستوى صياغة الاتفاقيات ذات الصلة وتتبعها.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين؛

إلى جانب تقييم الإصلاحات والمشاريع والبرامج الكبرى، تحرص المحاكم المالية أن تتضمن الأعمال الرقابية تقييم المواضيع التي تكون موضوع الاهتمام المباشر للساكنة، ومن خلال حث الأجهزة المعنية على تحسين الخدمات والتجهيزات العمومية. وفي هذا الصدد أعرض نتائج - كما قلت - مجموعة ثانية من التقييمات تندرج ضمن خدمات القرب تهم:

- المدارس الجماعاتية؛
- التكوين الأساسي في مهن الصحة؛

- صحة الأم والطفل؛
- المكاتب الجماعية لحفظ الصحة؛
- النقل الحضري وشبه الحضري بواسطة الحافلات؛
- ثم الأسواق الأسبوعية.

بخصوص المدارس الجماعاتية: اعتمدت الوزارة المكلفة بالتربية الوطنية، ابتداء من سنة 2009، هذا المشروع باعتباره نموذجا جديدا من المؤسسات التعليمية للسلك الابتدائي، يوفر داخليات وخدمات الإطعام والنقل المدرسي وسكنيات للأساتذة. الهدف هو تجميع التلاميذ المنتمين لنفس الجماعة داخل مدرسة تضمن ظروفا جيدة للتمدرس وجودة التعلمات.

اهتم المجلس بالإحاطة بمدى انسجام نموذج المدارس الجماعاتية، كما تم بلورته وتنزيله، مع الحاجيات والأهداف التي أحدث من أجلها.

وقد لاحظ المجلس أن هذا النموذج أمكن من تسجيل مؤشرات إيجابية على مستوى تطوير البنية التحتية التعليمية، حيث بلغ عدد المدارس الجماعاتية برسم السنة الدراسية 2021-2022، ما مجموعه 226 مدرسة، أي بنسبة 67% من مجموع المدارس التي تمت برمجتها، والبالغ 338 مدرسة جماعاتية، منها 188 مدرسة ضمن البرنامج الاستعجالي و150 ضمن برنامج توسيع شبكة المدارس الجماعاتية.

كما ساهم هذا الصنف من المدارس في تحسين ظروف تمدرس تلاميذ العالم القروي حيث بلغ عدد التلاميذ في هذه المدارس برسم نفس الموسم الدراسي ما مجموعه 60869 تلميذ، وهذا جد هام، تشكل منهم الإناث نسبة 47%؛ ويمثل هذا المجموع 3% من إجمالي تلاميذ السلك الابتدائي في المناطق القروية.

وعلى الرغم من ذلك، فإن بعض الأهداف المتوخاة بقيت جزئية، بعض المؤشرات: 33% من مجموع المدارس الجماعاتية المحدثة لا تتوفر على الداخليات و40% منها لا تتوفر على سكن وظيفي، كما أن إحداث المدارس الجماعاتية لم يمكن من تحقيق هدف التخلي عن الفرعيات، حيث لم يتحقق ذلك إلا بنسبة 8%.

لذلك، من أجل ضمان نجاح أكثر لهذا النموذج، يدعو المجلس إلى وضع إطار قانوني ملائم، مع بلورة استراتيجية خاصة، تترجم الأهداف المتوخاة وتحدد طرق التنزيل.

لهذه الغاية، يتعين مراجعة الإطار المرجعي للمدارس الجماعاتية مع مراعاة مرونة

الالتزام به حسب خصوصية كل أكاديمية، وكذلك ضرورة تأطير الانفتاح على المجالس الجماعية وعلى المجتمع المدني.

ومجال آخر، واعتبارا للدور الحيوي للموارد البشرية في قطاع الصحة، أنجز المجلس مهمة لتقييم **التكوين الأساسي في مهن الصحة** ومدى استجابته بشكل ملائم لاحتياجات النظام الصحي، وقد تم الرفع من الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التكوين التابعة للقطاعين العام والخاص بنسبة 85% بين سنتي 2011 و2022. وعلى سبيل الإشارة، عرف عدد المتخرجين ارتفاعا ملحوظا، حيث انتقل من 961 طبيبا سنة 2011 إلى 2221 سنة 2021. غير أنه لوحظ انخفاض لمعدل التأطير البيداغوجي للطلاب الذي انتقل من 7,2 طالبًا لكل أستاذ خلال السنة الدراسية 2010-2011 إلى ما يقارب 13 خلال السنة الدراسية 2021-2022، مع تسجيل مستويات متباينة بين الكليات، حيث يتراوح بين 9,2 و52,2 طالب لكل أستاذ.

وفي ما يتعلق بتكوين الممرضين وتقنيي الصحة، فإن نظام التكوين العمومي يشمل أساسا المعاهد العليا للمهن التمريضية وتقنيات الصحة التابعة لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية، حيث تتوفر هذه الأخيرة على 24 مركزا للتكوين. بالإضافة إلى هذه المراكز العمومية، تقوم العديد من الكليات والمؤسسات الشريكة والخاصة بتدريب الممرضين وتقنيي الصحة.

وتسعى الوزارة إلى الرفع التدريجي لعدد المقاعد المخصصة للتكوين على مستوى المعاهد العليا للمهن التمريضية وتقنيات الصحة، حيث بلغ هذا العدد 6200 مقعدا برسم السنة الدراسية 2022-2023، و يتوقع أن يصل إلى 7000 مقعدا في السنة الموالية، تماشيا مع البرنامج الحكومي لتعزيز كثافة مهنيي الصحة في أفق 2030.

ويطمح هذا البرنامج، الذي اعتمد في يوليوز من سنة 2022 إلى تحسين كثافة مهنيي الصحة في مجموع تراب المملكة ليتجاوز 23 مهنيًا لكل 10000 نسمة بحلول سنة 2025 و45 مهنيًا لكل 10000 نسمة بحلول سنة 2030.

وعلى فرضية استمرار التطور بنفس المنحى الحالي على مدى السنوات القادمة، يتوقع أن يصل العدد التراكمي للمتخرجين إلى 66351 مهنياً صحياً في أفق سنة 2030. ويبقى هذا العدد المتوقع غير كاف لتحسين تغطية السكان بمهنيي الصحة.

وقد خلص المجلس إلى أن الاستجابة للحاجيات المتزايدة والمتنوعة للمنظومة الصحية، خاصة في ظل انخراط بلادنا في الورش المجتمعي الكبير لتعميم التأمين

الصحي، يستدعي وضع نظام حكامة يضمن التنسيق بين جميع الأطراف المتدخلة في التكوين، وتوفير نظام تكوين فعال مزود بآليات للرصد وهندسة بيداغوجية قادرة على تطويره، وذلك من أجل تلبية الاحتياجات النوعية على المدى القصير والمتوسط. كما أن القطاعات الوزارية الموقعة على الاتفاقية الإطار لتعزيز كثافة مهنيي الصحة للفترة 2022-2030، مطالبة بالحرص على زيادة القدرة التكوينية لمنظومة التكوين في مهن الصحة، وبتسريع وتيرة التغطية المجالية بمؤسسات التكوين في المهن الصحية، واعتماد آليات فعالة لتوجيه الطلاب نحو القطاع والاختصاصات التي تعاني أكثر من العجز وبوضع آليات لضبط التوزيع المجالي للخريجين الجدد من الأطر الصحية قصد تدارك التفاوتات الجهوية القائمة.

وعلاقة بالأوضاع الصحية للساكنة، تعتبر **صحة الأم والطفل** إحدى الرهانات الأساسية للصحة العامة، حيث يعتبر معدل وفيات الأمهات والأطفال حديثي الولادة أحد مؤشرات قياس التنمية البشرية والاجتماعية. ومن المعلوم أن بلادنا انخرطت ومنذ سنة 2017، في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، خاصة فيما يتعلق بالقضاء، في أفق سنة 2030، على الوفيات الممكن تفاديها بالنسبة للرضع حديثي الولادة والأطفال دون سن الخامسة.

وفي هذا الشأن، قام المجلس بإجراء تقييم على مستوى عشر جهات بالمملكة، بهدف فحص الإطار الخاص بالمؤسسات الصحية المتعلقة بالتكفل بالنساء الحوامل على وشك الولادة وبالمواليد الجدد، بما في ذلك ثلاثة مراكز استشفائية جامعية.

وقد سجل المجلس التقدم الملموس في مجال صحة الأم والطفل، خصوصا فيما يتعلق بخفض وفيات الأمهات والرضع حديثي الولادة، فوفقاً للمسوحات الوطنية حول السكان وصحة الأسرة لسنة 2018، انخفض معدل وفيات الأمهات من 112 لكل 100000 مولود حي خلال 2009-2010 إلى 72 خلال الفترة 2015-2016 وينطبق هذا الانخفاض أيضا على نسبة وفيات الأطفال حديثي الولادة التي انتقلت خلال نفس الفترة من 21,7 لكل 1000 ولادة حية إلى 13,6.

وتعرف هذه المؤشرات تباينات بين الوسط الحضري والقروي. فوفقًا لمسح 2018، بلغ معدل وفيات الأمهات، 111 لكل 100000 مولود حي في المناطق القروية مقابل 44 في المناطق الحضرية. وينطبق نفس الأمر على مؤشر وفيات الأطفال حديثي الولادة، والذي بلغ 11,2 لكل 1000 ولادة حية في المناطق الحضرية، مقابل 16,3 في المناطق القروية.

بالإضافة إلى ذلك، سجل تحسن ملموس في المؤشرات المتعلقة بصحة الأم والطفل خلال الفترة 2011-2018، لا سيما من حيث عدد الفحوصات ما قبل الولادة التي بلغت 88,5% سنة 2018 مقابل 77,1% سنة 2011، ومؤشر التوليد تحت إشراف أطر مؤهلة، والذي انتقل من 74% إلى 86,6%، في حين بقيت فحوصات ما بعد الولادة، بصفة عامة، ثابتة في مستوى محدود لم يتجاوز 22%.

وعلى الرغم من التقدم الحاصل، فإن النتائج المسجلة مازالت دون مستوى تطلعات الخطط الاستراتيجية للوزارة الوصية، إذ إن التكفل بالنساء على وشك الولادة وفي طور الولادة والمواليد الجدد يشكو من نقائص ملحوظة تشكل عائقا هاما أمام المؤسسات الصحية في سعيها نحو تقديم العلاجات المناسبة لهذه الشريحة من الساكنة.

وفي هذا الصدد، يدعو المجلس إلى توفير الإطار والموارد اللازمة لتحسين مؤشرات الأداء المتعلقة بالتكفل بهذه الفئة إضافة إلى الحرص على إرساء إطار حكامة جيد، يتلاءم ونمط اشتغال المؤسسات الصحية. كما يعيد المجلس تأكيده على مواصلة تأهيل المؤسسات الصحية، من خلال تهيئة المباني وتزويدها بالمعدات والموارد البشرية والأدوية والمستلزمات الطبية اللازمة، وكذا بالعمل على احترام حلقات مراحل الرعاية الطبية الخاصة بالنساء الحوامل على وشك الولادة والمواليد الجدد، إضافة إلى وضع إطار للتدبير يمكن من ضمان أنسنة ظروف الرعاية الطبية والخدمات الصحية المقدمة.

وفي نفس السياق، تعتبر مجالات حفظ الصحة والنظافة وحماية البيئة ومحاربة عوامل انتشار الأمراض من أهم خدمات القرب التي تندرج ضمن الاختصاصات الموكلة للجماعات، من خلال **المكاتب الجماعية لحفظ الصحة**.

في بلادنا، تتوفر 192 جماعة، من أصل 1503 جماعة، على مكتب لحفظ الصحة، أي بنسبة تغطية لا تزيد على 13%، يعمل بها 1340 موظفا وعونا، من بينهم 24% فقط ينتمون لفئة الأطر الطبية وشبه الطبية. ولم تتجاوز نفقات الجماعات في مجال الوقاية وحفظ الصحة نسبة 1% من مجموع نفقات تسييرها.

ومن شأن استكمال البرنامج الوطني الهادف إلى إحداث 76 مجموعة جماعات خلال الفترة 2019-2024، من شأنه أن يساهم في تدارك الخصاص المسجل في مجال تقديم خدمات حفظ الصحة على صعيد الجماعات المستفيدة، ومن الزيادة بالتالي في نسبة التغطية لتصل إلى حدود 71% على الأقل من مجموع الجماعات (هذا تحدي جد، جد كبير).

وقد سجل المجلس بهذا الخصوص أن هذه المرافق، مرافق الصحة، تواجه العديد من الإكراهات التي تحد من أدائها، 41% من مكاتب حفظ الصحة تجد صعوبات في ممارسة معظم اختصاصاتها، 43% منها لا تمارسها قطعا، هذه المنظومة القانونية لمكاتب حفظ الصحة تتسم بالتعدد، حيث تم جرد أكثر من تسعين نصا قانونيا.

وإذا كانت السنوات الأخيرة قد عرفت إصدار عدد من المناشير والدوريات وكذا القرارات المشتركة الصادرة في علاقة بالموضوع، فإن الوضعية الراهنة للمكاتب الجماعية تبرز الحاجة إلى وضع إطار تشريعي وتنظيمي واضح ومتكامل ومحين ينظم هذه المكاتب، طبيعة تدخلاتها وعلاقاتها مع باقي المتدخلين.

وبخصوص **المهمة المنجزة حول النقل الحضري وشبه الحضري** بواسطة الحافلات، تسجل المعطيات المتاحة عند متم سنة 2022 أن عدد المرتفقين الذين استخدموا شبكات النقل الحضري بواسطة الحافلات ناهز 305 مليون شخص في إطار 33 عقدا للتدبير المفوض لهذا المرفق، تم إبرامها على المستوى الوطني من طرف الجماعات الترابية وهيئاتها، فيما بلغ عدد الفاعلين المفوض إليهم تدبير مرفق النقل الحضري وشبه الحضري بواسطة الحافلات على المستوى الوطني 10 شركات خاصة، تستغل 33 شبكة للنقل بطول 11000 كلم. وحققت هذه الشركات خلال سنة 2021 رقم معاملات يناهز 1,74 مليار درهم، واستثمارات تصل إلى 947 مليون درهم.

وقد وضعت السلطات العمومية خلال العقد الأخير عدة آليات لدعم هذه الشركات، شملت على وجه الخصوص التعويض عن الأسعار التفضيلية المخصصة للمتمدرسين والتعويض عن ارتفاع أسعار الوقود بالسوق الداخلي والدعم الذي قدم للتخفيف من آثار جائحة «كوفيد-19». وقد بلغ الدعم الإجمالي المقدم لهذه الشركات عن الفترة 2018-2022 ما يقارب 1,02 مليار درهم بالإضافة إلى مساهمة مالية للدولة في الاستثمارات المنجزة في إطار العقود الجديدة للتدبير المفوض التي فاقت 1,04 مليار درهم عن نفس الفترة.

وبخصوص آليات الدعم العمومي المخصصة من قبل السلطات العمومية لفائدة شركات الاستغلال، سجل المجلس أن التوازن الاقتصادي والمالي لعقود التدبير المفوض لهذا المرفق يواجه مجموعة من الصعوبات، كما تبقى النتائج المرجوة والأثر المتوخى من الإعانات الممنوحة، في هذا الإطار غير دقيقة، فضلا عن كون آليات تدبير وتتبع صرف دعم النقل المدرسي والجامعي تتسم بقصور على مستوى تأطير الإجراءات المتعلقة بالتتبع والمراقبة للوقاية من المخاطر ذات الأثر المالي.

وبخصوص الأسواق الأسبوعية، البالغ عددها على الصعيد الوطني 1028، والتي يوجد 94% منها في العالم القروي وتتمركز غالبيتها بنسبة تفوق 92% في أربع جهات (مراكش-آسفي، وسوس-ماسة، وفاس-مكناس، وبني ملال-خنيفرة)، فإنها تضطلع بدور بارز في الإسهام في تحقيق التنمية القروية، من خلال إحداث مجموعة من الأنشطة المعيشية المدرّة للدخّل. كما أن الموارد المتأتية من تدبير هذه الأسواق خلال السنة المالية 2022 بلغت ما مجموعه 384,5 مليون درهم. وتوفر الأسواق الأسبوعية موعدا أساسيّا لتصريف مختلف السلع والبضائع المتأتية من مختلف سلاسل الإنتاج سواء المحلية منها أو الخارجية.

وقد خلص المجلس في هذا الصدد إلى ضرورة سدّ العجز المسجّل على مستوى التجهيزات الأساسية المتوفرة بالأسواق الأسبوعية كمدخل أساسي للارتقاء بجودة الخدمات المقدمّة، ذلك أن:

- 37% من هذه الأسواق لا تتوفر على الربط بشبكة لتوزيع المياه أو الربط بخزان مائي؛
- 75% من هذه الأسواق الأسبوعية غير مرتبطة بنظام التطهير السائل؛
- 29% من هذه الأسواق غير محاطة بأسوار؛
- كما يقتصر وجود المرافق الصحية على 32% فقط من مجموع الأسواق الأسبوعية.

وفي هذا الصدد، سجل المجلس ضرورة مقاربة هيكلة الأسواق الأسبوعية في إطار منظور إصلاحي متكامل يغطي بشكل متواز ودامج أسواق البيع بالجملة للخضر والفواكه والمجازر، دون المساس بهويتها المحلية، وإعادة تأهيل بنياتها التحتية، وتبني أساليب التدبير الحديثة للرفع من جودة الخدمات، فضلا عن أهمية النهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني وصون التراث الثقافي اللاّمادي داخل الأسواق الأسبوعية، في إطار رؤية وطنية وترابية منسجمة ومتناسقة.

وتبعا لذلك، يدعو المجلس إلى وضع إطار قانوني خاص يغطي الجوانب المتعلقة بإحداث وتنظيم وإعادة توطين الأسواق الأسبوعية، وكذا التسريع باعتماد تصميم مديري وطني خاص بها، يرمي إلى إعادة هيكلتها وتطوير تجهيزاتها وفق نظام مرجعي يأخذ بعين الاعتبار تحسين أدائها خاصة في ما يتعلق بتفادي المخاطر الصحية المحتملة لبعض المنتوجات المعروضة. كما حث المجلس على جرد وصون التراث الثقافي اللامادي للأسواق الأسبوعية وخصوصياتها المحلية وأخذه بعين الاعتبار عند بلورة البرامج العمومية الهادفة لتحديثها، ومنها ما يرتبط بالسياحة القروية والجبلية.

السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون؛

بعد هذا التقديم لأهم نتائج وتوصيات المهمات الأساسية المتعلقة بمراقبة التسيير وتقييم البرامج والمشاريع العمومية، أود أن أشاطركم بعض المعطيات التي تخص **تتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات** والتي شملت المهمات الرقابية المنجزة برسم 2019-2020، وبلغت 6524 توصية.

بالنسبة **للتوصيات الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات**، والبالغ عددها 389 توصية، لم تتجاوز نسبة تنفيذ التوصيات المنجزة كليا 16% بينما بلغت نسبة التوصيات المنجزة جزئيا 49%، فيما لم يتم الشروع في تنفيذ 35% من التوصيات الصادرة عن الغرف القطاعية للمجلس الأعلى للحسابات.

فيما يتعلق **بالتوصيات الصادرة عن المجالس الجهوية للحسابات**، والبالغ عددها 6135 توصية (رؤساء الغرف ورؤساء المجالس الجهوية حاضرون معنا وهم يتابعون هاته الجلسة الموقرة)، وصلت نسبة التوصيات المنفذة لحسن الحظ إلى 52% مقابل 32% منجزة جزئيا و16% لم يتم الشروع فيها.

من بين أسباب التوصيات غير المنجزة، كون تنفيذ بعضها يتم بشكل تدريجي حسب الوسائل المالية المتاحة، أو يتطلب عدة مراحل للتنفيذ، كما يقترن تنفيذ بعض التوصيات بالحاجة إلى الإصدار التدريجي للنصوص القانونية ذات الصلة، أو تغيير الإطار القانوني بغرض تحديد نطاق تدخل الجهاز المعني بين مختلف الفاعلين.

كما عزت بعض الأجهزة تأخر تنفيذ بعض التوصيات إلى ارتباطها باكتمال إنجاز دراسات، فضلا عن محدودية الموارد المالية وصعوبة توفير الوعاء العقاري (وهذا تحدي نجده في كثير من الإشكاليات)، وكذا النقص على مستوى الموارد البشرية المؤهلة.

ويسجل المجلس الأثر الملموس لتنفيذ جانب من التوصيات، حيث مكنت التوصيات المنجزة من تحقيق أثر إيجابي على تدبير بعض من المرافق المحلية. على سبيل المثال فقط، انطلاقا من التوصيات التي أسفرت عنها مهمة التقييم حول تدبير النفايات المنزلية تم تسجيل تقدم في مسار تعديل القانون المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها وتقدم أيضا في إعداد المخططات المديرية الإقليمية. كما تم إغلاق 44 مطرحا غير مراقب وتهيئة 22 آخر مما مكن من ارتفاع نسبة طمر النفايات إلى 63%.

السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين؛

المحور الثالث لهذا العرض، يتعلق بالحصيلة القضائية ومراقبة التصريح بالممتلكات ومراقبة حسابات الأحزاب السياسية.

ففي مجال **التدقيق والبت في الحسابات**، أصدرت المحاكم المالية، خلال سنة 2022 وإلى حدود متم شهر دجنبر 2023، ما مجموعه 3213 قرارا وحكما تمهيديا، منها 2933 قرارا وحكما بإبراء الذمة، و280 قرارا وحكما تم بمقتضاها التصريح بعجز في الحسابات المدلى بها بمبلغ إجمالي قدره 33.250.393,47 درهم. كما سجلت المحاكم المالية استرجاع الأجهزة المعنية مبلغا إجماليا قدره 71.139.918,86 درهم على إثر توصل المحاسبين العموميين المعنيين فقط بمذكرات الملاحظات أو بالقرارات التمهيدية، أي قبل إصدار القرارات أو الأحكام النهائية بشأن هذه الحسابات، وهذا مؤشر جد إيجابي.

المخالفات في موضوع البت في الحسابات، تتعلق أساسا بحالات عدم اتخاذ الإجراءات الواجبة في مجال تحصيل المداخيل، مما ترتب عنها تقادم ديون عمومية، أو ترتب عنها عدم القابلية للتحصيل أو تتعلق بعدم مراقبة صحة حسابات التصفية في مجال النفقات.

وفي مجال **التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية**: أصدرت هذه المحاكم، خلال سنة 2022 وإلى حدود متم شهر دجنبر 2023، 135 قرارا وحكما بالغرامات والإرجاع، فاق مجموعها 17,8 مليون درهم. كما أحال الوكيل العام للملك لدى المجلس الأعلى للحسابات على الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض رئيس النيابة العامة 22 ملفا تتعلق بأفعال قد تستوجب عقوبة جنائية، ووضعيتها الآن حسب آخر ما تم التوصل إليه من رئاسة النيابة العامة، 21 ملفا في طور البحث وملف واحد في طور التحقيق.

وقد أظهرت ممارسة اختصاص التأديب المالي أن غالبية القضايا الرائجة تم رفعها من طرف النيابة العامة لدى المجلس الأعلى للحسابات، بناء على طلب هيئات داخلية بالمحاكم المالية.

ومن الإحالات الخارجية، انفردت وزارة الداخلية بكونها السلطة الوحيدة التي صدرت عنها طلبات رفع قضايا، حيث شكلت 13% من إجمالي الطلبات المرفوعة أمام النيابة العامة لدى المجالس الجهوية للحسابات.

وعموما، تتعلق أغلب المؤاخذات بالحالات ذات الصلة بعدم فرض وتحصيل المداخيل وعدم احترام قواعد تدبير الممتلكات وكذا حالات عدم التقيد بقواعد تنفيذ النفقات وبالنصوص المتعلقة بالصفقات العمومية.

وبهدف إشاعة قواعد حسن التدبير العمومي، حرص المجلس على إثارة الانتباه إلى مجموعة من الثغرات والاختلالات التي تشوب هذا التدبير قصد العمل على تفاديها. ويتعلق الأمر أساسا بالمخالفات المرتكبة ومسؤوليات المتدخلين في مجال تحصيل الموارد وتأدية النفقات، لا سيما في إطار الطلبيات العمومية.

وارتباطا باختصاص **التصريح الإجباري بالممتلكات**، تلقت المحاكم المالية خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير 2022 إلى متم دجنبر 2023، والتي تزامنت مع فترة تجديد تصاريح الملزمين، ما مجموعه 104.733 تصريحا. وبالتالي بلغ عدد التصريحات المودعة منذ سنة 2010 إلى متم دجنبر 2023 ما مجموعه 451167 تصريحا أي بمعدل 32226 تصريحا مودعا سنويا.

وفيما يتعلق بتتبع إيداع التصريحات بالممتلكات، بلغ عدد الملزمين المخلين بواجب التصريح، 4.563 ملزما من فئة الموظفين والأعوان العموميين، بالنسبة لفئة منتخبي المجالس المحلية والغرف المهنية، بلغ عدد الملزمين المخلين 3711، وقد مكنت إجراءات تبليغ الإنذارات المتخذة من طرف المحاكم المالية بتعاون في إطار اتفاقيات ملزمة مع مؤسسات وطنية فعالة، مكنت من تسوية وضعية 80% منهم.

وتجدر الإشارة إلى أن 34 موظفا مخلا بواجب التصريح، لم يسووا وضعيتهم بعد، على الرغم من إخبار السلطات الحكومية المعنية بالأمر وعلى الرغم من انصرام الآجال القانونية لتسوية وضعيتهم بعد توصلهم بالإنذارات.

وأخذا بعين الاعتبار خطورة العقوبة التأديبية المترتبة عن الإخلال بواجب التصريح بالممتلكات والمتمثلة في العزل من الوظيفة أو فسخ العقدة، قام المجلس ضمن مسعى إضافي أخير بتاريخ 28 دجنبر 2023، بمراسلة السلطات الحكومية المعنية قصد حث الملزمين المخلين التابعين لها على تسوية وضعيتهم، وكذا إخبار السيد رئيس الحكومة بهذه الوضعية.

وبخصوص مآل الإنذارات التي تم إرسالها للسلطات الحكومية المختصة بهدف تبليغها لموظفيها وأعوانها المعنيين بالأمر، لاحظ المجلس استمرار بعض أوجه القصور التي سبق له إثارتها في تقاريره السنوية السابقة، والمتمثلة أساسا في عدم تحيين

معطيات الملزمين في القوائم المحملة بالمنصة الإلكترونية المخصصة للتصريح الإجباري بالممتلكات، فضلا عن مجموعة من النقائص على مستوى إعداد هذه القوائم من طرف الأجهزة المعنية، لاسيما إدراج أسماء أشخاص بالقائمة عن طريق الخطأ أو تحميل بيانات خاطئة بشأن بعض الملزمين، علاوة على الملاحظات التي تم تضمينها أيضا في التقارير السنوية السابقة فيما يخص عدم الدقة في تحديد المهام، والسلط الموجبة للتصريح، مما أفضى إلى عدم تحديد المهام بالنسبة لـ 64% من المدرجين بقوائم الملزمين بالتصريح لدى المجلس، وعدم شمولية قوائم الملزمين من خلال إغفال العديد من الأشخاص والذين تتوفر فيهم معايير الإدراج فيها، وتباين معايير الإدراج ما بين أجهزة أو إدارات متماثلة، تابعة لنفس القطاع الحكومي.

وقد شرع المجلس خلال سنتي 2022 و2023 في فحص عينة من التصريحات المودعة لديه، قصد مراقبتها في شكلها الحالي للتأكد من مدى توفرها على المعطيات التي قد تمكنه من رصد حالات عدم الانسجام بين تطور ممتلكات الملزم ومداخيله.

وكشفت هذه العملية الدراسية أن البيانات الواردة في هذه التصاريح لا تتيح إمكانية البت بشكل موثوق في هذه الحالات، وذلك بالنظر إلى وجود نقائص على مستوى تعبئة التصريحات بالممتلكات، لاسيما نتيجة عدم وضوح المصطلحات والمفاهيم المستعملة في النموذج الجاري به العمل حاليا، ويقوم المجلس بإعداد تقرير شامل لتقييم حصيلة ممارسة المحاكم المالية لاختصاصاتها في ميدان التصريح الإجباري بالممتلكات منذ دخول المنظومة حيز التنفيذ في 2010، يضمن فيه أهم مستنتجاته.

في مجال تدقيق حسابات الأحزاب السياسية وفحص النفقات المتعلقة بالعمليات الانتخابية وبصرف الدعم السنوي الإضافي، قام المجلس بحصر وضعية إرجاع مبالغ الدعم غير المبررة إلى نهاية دجنبر 2023 والمتعلقة بالدعم السنوي أو بالاستحقاقات الانتخابية برسم 2021، حيث تكفل 20 حزبا ومنظمة نقابية واحدة بإرجاع مبالغ الدعم العمومي الممنوح لها بما مجموعه 37.07 مليون درهم. بينما تم حصر المبالغ الواجب إرجاعها، وإلى غاية نفس التاريخ، فيما قدره 28.27 مليون درهم، همت 17 حزبا ومنظمتين نقابيتين.

وبخصوص صرف الدعم السنوي الإضافي الممنوح للأحزاب السياسية لتغطية المصاريف المترتبة على المهام والدراسات والأبحاث، فقد تم صرف هذا الدعم السنوي الإضافي برسم سنة 2022 لفائدة سبعة (7) أحزاب سياسية بمبلغ إجمالي قدره 20,10 مليون درهم. ونظرا لقصر المدة الفاصلة بين تاريخ صرف الدعم السنوي

الإضافي (ما بين شهري شتنبر ونونبر 2022) ومتم شهر دجنبر من سنة 2022، فقد تعذر على الأحزاب المستفيدة استعماله خلال هذه الفترة الوجيزة. وتجدر الإشارة، إلى أن حزبين قاما بإرجاع إجمالي الدعم السنوي الإضافي الممنوح لهما إلى الخزينة لعدم استعماله بمبلغ يصل إلى 2,76 مليون درهم.

وبعد فحص مستندات الإثبات المتعلقة بصرف هذا الدعم الإضافي، وأخذا بعين الاعتبار تعقيبات الأحزاب المستفيدة على الملاحظات الموجهة إليها بشأن تبرير صرفه، وقف المجلس أيضا على عدة ملاحظات وصعوبات مرتبطة أساسا بتطبيق النصوص التنظيمية ذات الصلة، وسيتم نشر هذا الفحص قريبا ضمن التقرير حول تدقيق حسابات الأحزاب السياسية وفحص صحة نفقاتها برسم الدعم العمومي لسنة 2022.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين؛

تغطي التوجهات الاستراتيجية للمحاكم المالية كافة أعمالها انطلاقا من مجالات البرمجة ومناهج العمل والمعايير وإعداد التقارير، وتسهيل مقروئيتها وتوظيفها وجودة التوصيات والقرارات والأحكام وكذا تتبع تنفيذها، وإرساء سياسة عقابية ملائمة، مرورا بتأهيل الموارد البشرية والرفع من خبراتها، وإرساء الأسس الأولية من أجل الانخراط في التحول الرقمي.

وفي ممارسته لكل هذه المحاور، يسعى المجلس إلى تطوير مناهج العمل وإعادة النظر فيها بما يتلاءم والتحولات التي يعرفها السياق الوطني والدولي ويستجيب لتحديات المرحلة الراهنة وانتظارات الأطراف ذات العلاقة.

كما يواصل المجلس العمل على إرساء ثقافة الانفتاح على المحيط لدى القضاة لتتبع مستجدات التدبير العمومي والأوراش الكبرى لبلادنا، مسترشدا في ذلك بالتجارب الرائدة لدى الأجهزة العليا للرقابة على المستوى الدولي. ولهذه الغاية وإلى جانب تفعيل المخطط المديري للتكوين وبرامج التكوين الأساسي والمستمر، يعمل المجلس على تكثيف شراكاته وتعزيز التعاون مع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، سواء على المستوى الثنائي أو متعدد الأطراف، وذلك لمواكبة القضايا الناشئة التي تهم الرقابة على المالية العمومية وتبادل المعارف والتجارب والممارسات الفضلى مع الأجهزة الرقابية النظيرة.

ونعتبر اليوم بالمجلس الأعلى للحسابات أننا بصدد التأسيس لمرحلة جديدة، تستدعي إعادة النظر في نظام مسؤولية المدبرين العموميين ومراجعة مقاربة المساءلة

أمامه، انسجاما مع التحولات العميقة التي يشهدها التدبير العمومي وتشهدها المالية العمومية والمتمثلة أساسا في اعتماد التدبير القائم على النتائج، المتمثلة أيضا في اعتماد المحاسبة الخاصة في علاقة مع أصول الدولة، المتمثلة أيضا في ممارسة التصديق على حسابات الدولة وفي اعتماد التحول الرقمي.

ومن الأكيد أن مظاهر الاختلالات التي تطال التدبير العمومي لا تقترن فقط بمخالفة القوانين، بل قد ترتبط أحيانا بسلوكات مشينة وغير مسؤولة، تستلزم التصدي لها بالحزم والصرامة اللازمين وفي الوقت المناسب، اعتبارا للأضرار الناجمة والناشئة عنها. وفي هذا السياق، نستحضر جميعا دعوة **جلالة الملك نصره الله وأيده** وتأكيده وبصورة متواترة على تغليب المصلحة العامة للوطن وتعزيز ثقة المواطن في المؤسسات.

وبالتالي، يتعين علينا جميعا أن نستلهم من **التوجيهات السامية لجلالته** التدابير العملية الكفيلة بالارتقاء بمنظومة تدبير الشأن العام، لاسيما في الجوانب الأخلاقية، باعتبار هذه الجوانب من أهم مقومات تدبير عمومي فعال وذا وقع على الصالح العام.

وفقنا الله جميعا لما فيه خدمة بلدنا من أجل تحقيق ما يطمح إليه كافة مواطنيه من الرقي والتقدم والعيش الكريم، تحت القيادة الحكيمة **لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.**

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

ثانيا: مناقشة عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات أمام مجلس المستشارين

الجلسة العامة المنعقدة بمجلس المستشارين
يوم الإثنين 25 رجب 1445 ه الموافق ل 05 فبراير 2024م
برئاسة رئيس المجلس السيد النعم ميارة

مداخلة
المستشار السيد كمال آيت ميـك
عضو فريق التجمـع الوطني للأحـرار

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

السيد رئيس المجلس الموقر؛

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يطيب لي أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة تقرير المجلس الأعلى للحسابات برسم سنتي 2022 و2023، بعد العرض الذي قدمته السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات أمام البرلمان بمجلسيه، منوهين بمستوى التفاعل المؤسساتي الذي يُعَبر عليه الفاعل السياسي، حيث يعكس التوازن الإيجابي، بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية مع باقي المؤسسات الدستورية، فمن مسؤوليتنا جميعا أن نُمضِيَ بكل ثقة في تطبيق مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، وهي فرصة سانحة لنا في هذه المحطة السنوية المُؤَطرة بمقتضى الدستور لتقييم أداء المرفق العمومي، حيث تبقى في نظرنا آلية مهمة لترسيخ مبادئ الحكامة والشفافية ومراقبة تدبير المالية العمومية.

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار، نؤكد على ضرورة صيانة حرمة المال العام، والذي يشكل بالنسبة لنا مُقدسا وطنيا يستوجب المحافظة عليه عبر قطع الطريق على كل المفسدين وناهبي المال العام، أينما وجدوا، ومَنْعِهِم من تدبير كافة شؤون المؤسسات الدستورية الإدارية والمنتخبة.

وإذ نسجل بكل افتخار، داخل فريق التجمع الوطني للأحرار، منذ مجيء السيد الرئيس عزيز أخنوش، على رأس هذا الحزب، إصراره على صون المال العام من خلال مطالبته لكافة المسؤولين والمنتخبين بضرورة الحفاظ على نظافة اليد، مُعْلِنا بشكل رسمي على أنه لن يقف إلى جانب المفسدين وناهبي المال العام.

في هذا الإطار، نشيد بروح المسؤولية العالية التي تحلت بها الأحزاب الوطنية الجادة في تدبير النفقات المتعلقة بها وبالعمليات الانتخابية، أثناء صرف مختلف أنواع الدعم العمومي لها، حيث دبرت ميزانيتها وفق إمكانياتها المتاحة، لذلك كان من الأجدر على هذا التقرير أن ينوه بالأداء الشفاف والتدبير النزيه للأحزاب الوطنية، والذي لم تُثَرْ بشأنه أية ملاحظات، بل طور من قدراته التدبيرية، وذلك من أجل تشجيعها على المُضي في تجويد حكامتها وعلى رأسها حزب التجمع الوطني للأحرار.

وإذ نشدد على ضرورة نقاش مثل هذه التقارير داخل المؤسسات الدستورية المنتخبة، احتراما للمرجعيات القانونية والدستورية التي تؤطر الفعل السياسي المؤسساتي، نؤكد من هذا المنطلق حرصنا الدائم على التعامل معها بالمسؤولية والجدية اللتين طبعتا خطابنا السياسي، دائما داخل فريق التجمع الوطني للأحرار، استحضارا لفلسفة الدستور الجديد وروحِه التي مكنت من تقييم أداء المرفق العام من خلال هاته التقارير، والتي أسهمت بكل تأكيد في تحسين منسوب إصلاح الإدارة، تجسيدا للإرادة السامية لجلالة الملك نصره الله، ولإرادة الحكومة القوية في محاربة المفسدين وناهبي المال العام المضمنة بشكل صريح في البرنامج الحكومي، حيث تحرص هذه الحكومة حرصا شديدا على تنزيل مختلف التوصيات الصادرة عن هاته التقارير، مستحضرين في هذا الإطار بكل مسؤولية رسائل الحزب القوية، قَائِد هذه التجربة الحكومية المتميزة بالشجاعة والإبداع من خلال مواجهة مختلف الأزمات، التي تواجهها بلادنا، عبر عنها حزبنا في جميع المحطات التواصلية والتنظيمية التي ينظمها في جميع جهات المملكة، مؤكدا فيها على ضرورة القطع مع كل الممارسات التي تسيء إلى صورة الفاعل السياسي وللمجالس المنتخبة وللعملية السياسية برمتها.

إن مضمون التقريرأبرز بعض مظاهر قصور التدبير العمومي، حيث طغى عليه الطابع البيداغوجي، من خلال إبراز الممارسات الواجب تفاديها من طرف المدبر العمومي انطلاقا من القواعد المُسْتَنْبَطَة من قرارات وأحكام المحاكم المالية، حيث رصد التقرير إحالة 22 ملفا ذات صبغة جنائية ما بين يناير 2022 وأكتوبر 2023، وهو ما يعني بالنسبة لنا أن الدولة منخرطة بجدية في استئصال منابع الفساد والمفسدين، تجسيدا لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة.

وإن كان هذا الرقم يُقِرُّ بمحدودية الحالات التي تشوبها شُبُهَات الفساد، نؤكد داخل فريق التجمع الوطني للأحرار أننا نرفض رفضا قاطعا منطق التعميم، الذي يبخس عمل المؤسسات ويُدِب اليَأس في نفسية المدبر العمومي الصادق والمخلص لعمله، وهو

ما يؤكد أن بلادنا تمكنت من تحقيق تراكمات إيجابية على مستوى عقلنة وترشيد الإنفاق العمومي واعتماد إصلاحات جوهرية لمساطر تدبير المال العام، لا يمكن إنكارها أو تجاهلها.

إن الإسناد القانوني لهذه المتابعات الجنائية الذي اشتغل عليه التقرير يعود إلى عصر الثمانينات، فالدورة الاقتصادية تشهد اليوم تطورات كبيرة ساهمت في تفاقم الإشكاليات التدبيرية، فلا يعقل أن نقوم بإعداد هاته التقارير التي تستند على فيضان تشريعي مشتت على جميع القطاعات ومُتَجاوز في نفس الوقت، لأننا سنكون مُجحفين في حق هذا المدبر العمومي، هذا المدبر العمومي الذي وقع في فخ هذه الاختلالات، سواء كان سِيَاسِيا أو إدَاريا.

فأمام ثقل هذه القضايا ذات الطابع الجنائي رغم محدوديتها، إلا أن تأثيراتها السلبية والنفسية على المجتمع بارزة ومُؤثرة على الإدارة من خلال بُطئها وعدم مسايرتها للدينامية المجتمعية، وعلى السياسي كذلك الذي أضحى الحلقة الأضعف في هذه العملية، وهو ما يبرر ارتباط هذا الوضع الشَارِد بارتفاع العزوف على ممارسة الفعل السياسي من جهة، وتقاعس الإدارة عن الاجتهاد، ومن جهة أخرى توقف الدورة الإنتاجية، وفَرْملة عملية التنمية، علما أن بلادنا مقبلة اليوم على تحديات واستحقاقات كبيرة، تحتاج إصلاحات جريئة وشجاعة، لذلك ندعو من داخل فريق التجمع الوطني للأحرار إلى ضرورة الإسراع في مراجعة قوانين المحاكم المالية وكل القوانين المُؤطِرة لعمل المراقبة المالية.

هذا التقرير تزامن مع حدثين بارزين، تمثلا في زلزال الحوز واختيار المغرب لتنظيم مونديال 2030 بشكل مشترك مع كل من إسبانيا والبرتغال، حدثان يتطلبان تمويلات ضرورية لتحقيق ثورة تنموية على جميع الأصعدة، تُقابلها نجاعة تدبيرية تعتمد الرغبة والسرعة في تحقيق المنجزات، مستحضرين في هذا الإطار تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية والتضخم العالمي، وتوالي سنوات الجفاف وارتفاع أسعار المواد الأولية والطاقية في العالم.

تحديات أبانت عن صمود وقدرة ماليتنا العمومية في مواجهة كل هذه الصدمات المتعددة، وهو ما كان موضوع إشادة وتنويه من طرف السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، على أساس مواصلة الإصلاحات الجبائية والجمركية، مقرة صَوَابية اختيارات هذه الحكومة وإصلاحاتها الثورية.

في ما يتعلق بأوراش الإصلاحات الكبرى:

خَصص التقرير حيزا هاما لتتبع هاته الأوراش الإصلاحية، وعلى رأسها منظومة الحماية الاجتماعية، حيث طُرِحَت تحديات التمويل من أجل ضمانها عبر إقرار إصلاحات مالية وجبائية مُتواصلة.

لذلك، فإن فريق التجمع الوطني للأحرار، ينوه بما تقوم به هذه الحكومة بقيادة رئيسها الذي يُتابع بشكل دقيق تفاصيل هذا الورش، حيث تمكنت هذه الحكومة من تنزيله وِفْقَ الأجندة التي حددها جلالة الملك نصره الله، مما مكن مختلف شرائح مجتمعنا المغربي الاستفادة كذلك من التعويض عن مصاريف الاستشفاء والدواء، حيث انتقل عدد المؤمنين من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في ظرف سنة واحدة من 7.8 مليون إلى أزيد من 23.2 مليون فردا، وهو ما يشكل ثورة اجتماعية حقيقية لا يمكن إنكارها.

إن هذه المنجزات الحكومية التي تحققت تحتاج إلى تعبئة المزيد من الموارد المالية للميزانية العامة، من خلال إصلاح كافة المؤسسات العمومية لكي تساهم في الميزانية العامة، فلا يُعْقَل أن تساهم فقط أربع مؤسسات في الميزانية العامة للدولة من أصل 215 مؤسسة عمومية، حيث تفرض الظرفية إصلاح كافة المؤسسات العمومية لتعبئة كل الموارد المالية والضرورية لفائدة ميزانية الدولة.

خَلَص التقرير إلى أن ورش تفعيل الجهوية المتقدمة يتطلب المزيد من المواكبة لتفعيل اختصاصات الجهات واستكمال منظومتها القانونية.

من هذا المنطلق، نؤكد داخل فريق التجمع الوطني للأحرار، على أنه لا مجال لتضييع المزيد من الوقت دون المُضي بشجاعة نحو تكريس اللاتمركز الإداري، باعتباره مرجعا ثابتا وبعدا حاضرا في جميع الخُطَب الملكية السامية لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، حيث شكلت تلك الخُطَب السامية مرجعية ودعوة مباشرة وصريحة لضرورة التفعيل الكامل لميثاق اللاتمركز الإداري.

فإن المرحلة تقتضي المرور إلى السرعة القصوى لتنزيل هذا الورش عبر تحقيق وحدة عمل مصالح الدولة وترشيد النفقات، باعتماد مبدأ التعاضد في استعمال الموارد من خلال اعتماد الصيغة النهائية للتمثيليات الجهوية، وعبر إحداث أقطاب جهوية إدارية تمثل كل المصالح الإدارية بكل فاعليها وتعزيزها بالموارد البشرية الكفؤة، والموارد المالية الكافية، وذلك من أجل تسريع تنزيل هذا الورش وبما تقتضيه المسؤولية الوطنية والتفاعل السريع والإيجابي مع توجهات صاحب الجلالة.

أما في ما يتعلق بمحور الاستثمار:

نرى أنه من الواجب إبداع أساليب جديدة لتدبير عملية جَلْبِ وتنزيل الاستثمارات تتمثل في:

1 - إقرار نظام إداري مرن يجعل من الإدارة شريكاً رئيسياً لتعزيز فرص الاستثمار، لتفعيل أهداف ميثاق الاستثمار الجديد؛

2 - تبسيط المساطر الإدارية والقطع مع البيروقراطية؛

3 - ربط الاستثمار باللاتمركز لتحقيق العدالة المجالية ومحاربة التفاوتات الجهوية.

في الأخير، نؤكد على أن هذا التقرير قام بدوره الرقابي، لذلك فإننا مطالبون جميعا بالاجتهاد لإعادة النظر في كل القوانين المؤطرة لعمل المراقبة، مع تعديل كل القوانين المتقادمة التي لم تعد تساير رَكْب التنمية وتَخْلُق لنا إشكاليات كبيرة تُعِيق تطور مسار بلادنا، باعتبارنا مؤسسة تشريعية، يجب أن تساهم في تحسين المنظومة القانونية وتجويدها تسهيلا لعمل المؤسسات الدستورية، بما يخدم مصالح بَلَدنا العليا، تحت القيادة الرشيدة لمولانا أمير المؤمنين حامي هذا البلد الأمين، جلالة الملك محمد السادس حفظه الله ورعاه.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

مداخلة
المستشار السيد الخمار المرابط
عضو فريق الأصالة والمعاصرة

السيد الرئيس المحترم؛
السيد الوزير المحترم؛
السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين في هذه الجلسة الدستورية الهامة المخصصة لمناقشة التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم 2022-2023، من خلال هذا العرض الذي تفضلت السيدة الرئيس الأول بتقديمه أمام المؤسسة التشريعية، يوم الثلاثاء 30 يناير 2024، تطبيقا لأحكام الدستور والنظام الداخلي لمجلس المستشارين، بما يكرس الأدوار الدستورية الكاملة التي تلعبها المؤسسة التشريعية، وضمنها مجلسنا الموقر، مجلس المستشارين.

السيد الرئيس المحترم؛
السيد الوزير المحترم؛
السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

إن تعدد وظائف المحاكم المالية والتي تجمع بين المراقبة والتدقيق والتقييم وإحالة المخالفات، تجعل من النموذج المغربي في مجال الرقابة العليا على المال العام نموذجا فريدا على الصعيد الإقليمي والدولي، ولا يسعنا في الفريق إلا الإشادة بحياد المجلس الأعلى للحسابات، وبموضوعية تقاريره، وبمصداقية تحاليله، وسلامة تشخصيه ونجاعة اقتراحاته.

لذلك، مناقشتنا في فريق الأصالة والمعاصرة لهذا التقرير تنطلق بالضرورة من تذكير الجميع بأن المغرب تحت قيادة جلالة الملك محمد السادس نصره الله، استطاع أن يرفع التحديات وأن يحولها إلى فرص، في سياق دولي ووطني يعرف أحداث غير مرتقبة، بدءا بتجربة المغرب الرائدة في تدبير الأزمة الصحية المرتبطة بانتشار جائحة

كورونا، كما تعلمون، وكذا الملحمة الوطنية في مواجهة زلزال الحوز، والإبداع في مواجهة تداعيات الظرفية العالمية المتقلبة والانعكاسات المترتبة عن توالي سنوات الجفاف لسنوات عديدة، مع ما رافق ذلك من مقومات الصمود الوطني الذي يقوده جلالة الملك نصره الله، وكذلك تعمل، طبعا، الحكومة على حسن تنفيذه وتدبيره، وما يرافق ذلك من ارتياح شعبي بالإنجازات الاجتماعية المرتبطة بالأوراش والمشاريع الاجتماعية الكبرى من قبيل الدعم المباشر للسكن والدعم الاجتماعي المباشر والحماية الاجتماعية، ومجابهة الخصاص في الماء والطاقة والثورة الإصلاحية في مجال العدالة، وتعزيز كذلك القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات، والإصلاحات الهيكلية لقطاع التعليم والتعليم العالي.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشيد فريق الأصالة والمعاصرة بما تضمنه التقرير موضوع المناقشة من عشرين (20) خلاصة لأبرز الملاحظات والتوصيات، والتي تم إعدادها انطلاقا من تثمين مخرجات 259 مهمة رقابية، ونشيد أيضا بالمراقبة والمنهجية المتعلقة بإدراج مقتطفات من أجوبة الحكومة، مباشرة بعد الملاحظات المطابقة لها والتعليق عليها عند الاقتضاء، كما نثمن حرص المحاكم المالية عند تقديم الإصلاحات والمشاريع والبرامج الكبرى، أن تتضمن تقييم العمليات التي تكون موضوع الاهتمام المباشر للساكنة، وبالتالي الإسهام في إحداث الأثر على أرض الواقع، من خلال حث كذلك المؤسسات المعنية على تحسين الخدمات والتجهيزات العمومية والرفع من وقعها على مصالح المواطنين والمواطنات.

السيد الرئيس المحترم؛

وإذ نسجل عدم كفاية الزمن المخصص لفريقنا لمناقشة تقرير المجلس الأعلى للحسابات، والمتضمن سبعة فصول تعكس المهام الدستورية والقانونية للمجلس، فإننا سنتولى في فريق الأصالة والمعاصرة مناقشة المحاور المخصصة لمجلس المستشارين، في ما يخص حسن تطبيق مبدأ التناسق والتكامل مع مجلس النواب في مناقشة تقرير المجلس الأعلى للحسابات، والتي تخص:

- **أولا**: تتبع الأوراش والإصلاحات الكبرى، وخاصة على مستوى منظومة الحماية الاجتماعية؛
- **ثانيا**: مراقبة التسيير وتقييم البرامج والمشاريع العمومية، وخاصة على مستوى موضوع تفعيل الجهوية المتقدمة، الإطار القانوني والمؤسساتي والآليات والموارد

والاختصاصات؛

- **ثالثا**: القطاعات الإنتاجية والبنيات الأساسية وخاصة موضوع السياحة الداخلية.

أولا: على مستوى مناقشة موضوع الحماية الاجتماعية:

نعتبر أن الحماية الاجتماعية مشروع ملكي خالص، وهو مشروع مجتمعي إصلاحي طموح، ونسجل أن الحكومة انخرطت بجدية في هذا الورش، حيث اعتمدت القانون-الإطار 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية، وحددت خطة الإنجاز في الفترة الزمنية من 2021 إلى 2025.

وبهذه المناسبة، نثمن الدور الطلائعي للحكومة التي تشتغل بكل جدية ومسؤولية من أجل حسن تنفيذ التعليمات الملكية عبر إطلاق إصلاحات مؤسساتية، تجسدت في التوقيع أمام صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، على ثلاث اتفاقيات إطار من قبل مختلف القطاعات الوزارية المعنية، ليشمل التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، مجموعة من الفئات غير المستفيدة، يبلغ عددها حوالي 3 ملايين مواطن، مع إصلاح كذلك الإطار القانوني للحماية الاجتماعية من قبيل مراجعة القانون رقم 98.15، والمصادقة كذلك على 22 مرسوما تطبيقيا، وكما عملت الحكومة كذلك على تعبئة الميزانية العامة للدولة لتعميم الحماية الاجتماعية، عبر تخصيص مبلغ سنوي إجمالي قدره 51 مليار درهم.

وفي هذا الإطار، نثمن التوضيحات التي تقدمت بها الحكومة والمضمنة في متن هذا التقرير السنوي، والتي تهم التأكيد على أهمية الحماية الاجتماعية باعتبارها إحدى ركائز الدولة الاجتماعية التي تروم صون كرامة المواطن وضمان حقوقه.

كما نعتز في الفريق بالمجهودات التي تقوم بها الحكومة من خلال عملها المتواصل في ما يخص التنزيل السليم لورش الحماية الاجتماعية وملامسة آثاره الاجتماعية والإنسانية على المواطنين عبر مختلف أرجاء المملكة، بتسريع وتيرة تنزيل الإصلاحات التشريعية والهيكلية، وتوفير الموارد المالية اللازمة لتمويله، وكذا تعزيز مبدأ الحكامة لتجاوز الصعوبات التي تعاني منها أنظمة الحماية الاجتماعية السابقة.

وفي هذا الإطار، نسجل عاليا النتائج الإيجابية التي توقف عندها تقرير المجلس الأعلى للحسابات في هذا المجال، كما نشيد بتوصيات المجلس الأعلى للحسابات والخاصة بهذا الورش من قبيل تسريع وتيرة الإصلاحات التشريعية، وضرورة تطوير وتأهيل العرض الصحي الوطني، من حيث الموارد البشرية وعرض العلاجات وتجويد خدمات

القطاع العام، وكذلك ضرورة إعادة النظر في حكامة منظومة الحماية الاجتماعية بصفة عامة، وفي حكامة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بصفة خاصة.

ثانيا: على مستوى مناقشة موضوع الجهوية المتقدمة:

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة نعتبر أن الجهوية المتقدمة تشكل خيارا استراتيجيا لا رجعة فيه بالنسبة للمملكة المغربية، وهي كذلك ضرورة لتحقيق تنمية مندمجة تروم إرساء عدالة مجالية اجتماعية، وركيزة أساسية لتقريب الخدمات والمرافق من المواطنين.

ونعتبر في فريق الأصالة والمعاصرة أن المغرب توفق في مواكبة ورش الجهوية المتقدمة عبر تنزيل الإصلاحات الدستورية والقانونية والمؤسساتية المتعلقة بها، ونشيد بالملاحظات الهامة التي أتى بها التقرير خاصة على مستوى ضرورة استكمال المنظومة القانونية للاتمركز الإداري، وكذا عدم استكمال الإطار المؤسساتي للاتمركز الإداري، وخاصة التأخر في إحداث التمثيليات الإدارية المشتركة بين القطاعات الوزارية، سواء على مستوى الجهة أو على مستوى العمالات والأقاليم.

وبالإضافة إلى ما تم تسجيله بخصوص ضرورة تحسين آليات تفعيل الجهوية المتقدمة للرفع من إسهام الجهات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، لاسيما الآليات الإجرائية والمسطرية التي وضعتها الدولة لتمكين الجهات من تفعيل اختصاصاتها الذاتية والمشتركة، وكذلك آليات التعاقد مع الدولة لتنفيذ المشاريع التنموية، فضلا عن رصد الموارد المالية اللازمة لدعم قدراتها التدبيرية.

وبهذه المناسبة، نقترح في فريق الأصالة والمعاصرة على الحكومة الموقرة ضرورة العمل على ما يلي:

أولا: التسريع بالتنزيل الفعلي لميثاق اللاتمركز الإداري وإصدار المراسيم المتعلقة بالتمثيليات الإدارية الجهوية المشتركة للدولة؛

ثانيا: مواصلة نقل الاختصاصات إلى المصالح اللاممركزة، لاسيما تلك المتعلقة بالاستثمار؛

ثالثا: تزويد المصالح اللاممركزة بالموارد الضرورية لممارسة الإصلاحات المنوطة بها؛

رابعا: تقوية وظيفة الجهات في مجال التخطيط الاستراتيجي بغية بلورة برامج تنمية قابلة للتنفيذ الفعلي؛

خامسا: اعتماد إطار قانوني في ملاءمة الوظيفة العمومية الترابية.

ثالثا: فيما يخص موضوع السياحة الداخلية:

فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نثمن كذلك تناول تقرير المجلس الأعلى للحسابات موضوع السياحة الداخلية.

ونظرا لقلة الوقت، ختاما، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة ننطلق من اعتبار تقرير المجلس الأعلى للحسابات إضافة نوعية لتقييم السياسات العمومية، وإسهاما جديا في تخليق الحياة العامة وتحسين حكامة التدبير.

وشكرا السيد الرئيس.

مداخلة

المستشار السيد محمد زيدوح

عضو الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية

بسم الله الرحمن الرحيم؛

السيد الرئيس؛

السيد الوزير؛

السيدات والسادة المستشارين؛

حضرات السيدات والسادة؛

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة التعادلية للمساهمة في مناقشة عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات أمام مجلسنا الموقر، وذلك تفعيلا لمقتضيات الفقرة الأخيرة من الفصل 148 من الدستور.

وهي مناسبة لنتوجه بالشكر والتقدير للسيدة الرئيس الأول وقضاة وأطر المحاكم المالية الذين يضطلعون بدور هام ومركزي في الحفاظ على المال العام، وفي تحسين تدبير الشؤون المالية والإدارية للهيئات والمنظمات العمومية والوطنية والترابية وتدعيم دولة الحق والقانون، معربين عن اعتزازنا بالمجهودات المقدرة المبذولة لكسب رهان النجاعة والفعالية لنظام الرقابة العليا على الأموال العمومية بالمغرب.

حضرات السيدات والسادة؛

إن جلسة اليوم هي مناسبة يستحضر فيها الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية الإرهاصات الأولية لانبثاق المجلس الأعلى للحسابات منذ سنة 1960 (تاريخ إحداث اللجنة الوطنية للحسابات)، ومرورا بمختلف المحطات والأحداث والمواقف العظيمة والكبرى لكل القوى الحية للبلاد، والتي توجت بدسترة هذه المؤسسة بعد المذكرة التاريخية المشتركة لحزب الاستقلال وحلفائه المرفوعة إلى جلالة الملك الراحل الحسن الثاني، طيب الله ثراه، سنة 1991.

لذلك، نعتبر أن هذه المحطة الدستورية، لحظة أساس في مسار بناء وتعزيز الممارسة الديمقراطية ببلادنا ومحاربة الفساد، لما تتيحه من إمكانية لإثارة مبدأ المساءلة حول تدبير الشأنين العام والمحلي وتخليق الحياة العامة والسياسية، ومحاربة جميع أشكال

الفساد والريع، والإثراء غير المشروع، انسجاما مع المبدأ الخالد «من أين لك هذا؟»، الذي نادينا وناضلنا من أجل إقراره منذ السبعينيات.

إن قناعتنا هي قناعة راسخة أن عملية محاربة الفساد هي كل لا يتجزأ، وينبغي أن تعالج وفق استراتيجية شمولية مندمجة، دقيقة، واضحة المعالم، وإجراءات عملية ملموسة لرصد الاختلالات.

وهنا ينبغي العمل على تقوية أدوار المؤسسات والأحزاب السياسية والنقابات العمالية والهيئات المهنية للنهوض بأدوارها التأطيرية، بعيدا كل البعد عن تلك الصورة النمطية السلبية بشأن السياسة والسياسيين.

إن المدى التصاعدي للحملات التي تتعرض لها الأحزاب السياسية والنخب السياسية في سعي إلى اختزالها كمحور لأزمة السياسة، مسألة قد تزيد من العزوف السياسي وتنطوي على مخاطر الديمقراطية الكبرى، لأنه كما يقال «لا ديمقراطية بدون أحزاب سياسية».

لذلك، على الأحزاب السياسية والنقابات ومختلف الوسائط السياسية والاجتماعية تحمل مسؤوليتها في إصلاح أعطاب السياسة وتخليق الحياة والممارسة السياسية والحزبية في بعدها الأسمى، وتحفيز مختلف فئات المجتمع وتشجيع المواطنات والمواطنين على الانخراط في الأحزاب والنقابات والهيئات المهنية الفاعلة.

حضرات السيدات والسادة؛

إنه لمن الواجب أن نشيد ونثمن القيمة العلمية والعملية للتقرير والدراسات التي يقدمها المجلس، خصوصا وأنها لا تكتفي فقط برصد الاختلالات المالية، بل تشكل أرضية مهمة لإثراء النقاش العمومي حول التدبير الحكومي لمختلف الملفات الأساسية المرتبطة بالشأن العام والوقوف على فعالية ونتائج السياسات العمومية وعلى الاختلالات والصعوبات التي تعترضها.

حضرات السيدات والسادة؛

بالنظر لتعدد تدخلات المجلس وتعدد المجالات وهيئات المراقبة، وترشيدا للزمن الرقابي، ستقتصر مداخلة الفريق على بعض القضايا، والتي تحظى في تقديرنا بالأولوية، في مقدمتها ما يرتبط بملاحظات المجلس بخصوص تتبع أوراش الإصلاحات الكبرى التي انخرطت فيها بلادنا، والتي تظهر الحاجة الملحة إلى مواصلة وتسريع وتيرة الإصلاحات الكفيلة بتوفير هوامش مالية تسمح بمواجهة التحديات المطروحة،

لاسيما ما يتعلق بمنظومة الحماية الاجتماعية.

وهنا وجب التأكيد، على أن الفريق يتبنى جملة وتفصيلا ما ذهب إليه التقرير بشأن ضرورة الحرص على استقطاب جميع الأشخاص المستهدفين، والضبط الموثق للساكنة المستهدفة بالتأمين التضامني، والتقييم الدقيق للقدرة الفعلية للقطاع العمومي على استقطاب جزء هام من طلبات العلاجات، وتوفير القدرات التي يحتاجها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، مع مراعاة الأولويات واعتماد آليات التمويل والتقييم المواكب الكفيلة بضمان الاستدامة واستمرارية التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، وتمكين المؤمنين من حصة الملاءمة لتغطية تكاليف العلاجات.

حضرات السيدات والسادة؛

يبرز موضوع إصلاح منظومة الاستثمار في المغرب، الذي توفق التقرير، إلى حد كبير، في الوقوف على الإكراهات التي تكبح تحقيق النتائج المرجوة منه، والتي تستوجب العمل على ضمان التنسيق والتكامل بين كل الأطراف والمتدخلين، لاسيما بين الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية وصندوق محمد السادس للاستثمار.

كما يضم الفريق صوته لتوصيات المجلس، من خلال التأكيد على ضرورة تنشيط وتطوير عوامل تحفيز مناخ الأعمال للفترة 2023 إلى 2026، استنادا إلى توصيات المناظرة الوطنية لمناخ الأعمال، وما يستلزمه ذلك من عمل لضمان الانخراط والتعاضد في استعمال الوسائل، علاوة على تحيين مضامين القانون المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار لملاءمتها مع التطورات الإستراتيجية والمؤسساتية، وتمكين هذه المراكز من الإشراف الشامل على عملية الاستثمار في كل مرحلة ومن المساهمة في الرفع من نجاعتها.

حضرات السيدات والسادة؛

إن الفريق الاستقلالي يعتبر أن التطورات المسجلة بهذا الخصوص لا ينبغي أن تنسينا إشكالات والمعضلات الكبرى المرتبطة بالعجز المسجل في ما يخص إنجاز البرامج الاستثمارية، والذي يؤثر على التكلفة الإجمالية للمشاريع وفعاليتها.

وإننا لعلى يقين بأن الحكومة قادرة على الرفع من مردودية المشاريع، من خلال التسريع بتنزيل نظام التدبير المندمج للاستثمارات العمومية، بما في ذلك الممولة من أموال المساعدات الخارجية.

كما أننا نأمل من الحكومة وضع تصور يضمن تكامل الاستثمارات العمومية مع استثمارات القطاع الخاص، بالاعتماد على المنح المنصوص عليها في ميثاق الاستثمار الجديد.

وفي الإطار نفسه، ننتظر أن يشهد الاستثمار الخاص دفعة مهمة بفعل المقاربة المبتكرة للدعم التي جاء بها الميثاق الجديد للاستثمار، وكذا الاستقرار الضريبي والانخفاض المرتقب للضغط الضريبي في سياق توسيع الوعاء وتقوية العدالة الجبائية، فضلا عن الإصلاحات الأفقية والأخرى المرتبطة بتحسين مناخ الإعمال وإصلاح منظومة العدالة، وغيرها.

من جهة أخرى، وبالنظر لأهمية الملاحظات التي يقدمها التقرير بشأن إصلاحات المؤسسات والمقاولات العمومية، فإن الرهان المطروح اليوم هو كيفية تجاوز الإكراهات التي تحول دون مساهمة أكبر للمؤسسات والمقاولات العمومية في الميزانية العامة برسم موارد الاحتكارات والمساهمات.

ذلك أن توصيف واقع المؤسسات والمقاولات العمومية، يؤكد على أننا أمام نموذج استنفذ مداه، الدعم الحكومي المالي المباشر أو غير المباشر لمختلف هذه المؤسسات والمقاولات العمومية، في مقابل مردودية وإنتاجية جد ضعيفة.

وهو ما يظل بعيدا عن خارطة الطريق للإصلاح المنشود، خصوصا تلك الواردة في خطاب العرش بتاريخ 29 يوليوز 2020 والتي دعا فيه جلالة الملك نصره الله، إلى إطلاق الإصلاح العميق لقطاعات المؤسسات والمقاولات العمومية، إضافة إلى الأهداف التنموية والأهداف والمبادئ التي حددها القانون الإطار.

حضرات السيدات والسادة؛

وبخصوص ملاحظات التقرير بشأن إصلاح المالية العمومية، خصوصا على مستوى التحكيم في مستوى النفقات من أجل مواصلة تنفيذ مختلف الإصلاحات والبرامج والمشاريع المهيكلة التي انخرطت فيها بلادنا، فضلا عن ضبط نسبة الدين حتى تتوافق تدريجيا مع الأهداف التي تم وضعها في إطار برمجة الميزانية المتعددة السنوات (2024-2026) والتي تروم احتواء هذه النسبة في حدود 69.5 % من الناتج الداخلي الخام.

فإننا في الفريق نستثمر هذه المناسبة لكي ننوه بالمجهود الحكومي المتواصل من أجل تقليص عجز الميزانية لإرجاعه إلى المستويات التي كان عليها قبل الجائحة، وذلك دون اللجوء إلى الحلول السهلة، من قبيل إرجاء تنفيذ الأوراش الهيكلية المتعلقة بإرساء أسس الدولة الاجتماعية.

حضرات السيدات والسادة؛

وفي سياق التنزيل التدريجي للجهوية المتقدمة، فإننا نتفق مع التشخيص الذي يقدمه التقرير عندما اعتبر أن تقليص الفوارق بين الجهات وإرساء العدالة المجالية يبقى من أهم التحديات المطروحة، بل إنه يشكل تحديا مركزيا ومحددا لمستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية ببلادنا.

وهذا أمر يجرنا إلى الحديث عن المهام الذاتية المنجزة من طرف المجلس الجهوي للحسابات في مجال الماء، والتي سجل فيها عدم إنجاز بعض البرامج المضمنة في وثائق التخطيط والحكومات السابقة.

وبالرغم من أن معالجة الإشكاليات المرتبطة بالماء وتجاوز الإكراهات ورفع التحديات المطروحة، ستستغرق بالفعل وقتا طويلا لكي تؤتي ثمارها، غير أنه لابد أن نشيد بالمبادرات الخلاقة التي اتخذت مؤخرا.

وختاما، نجدد تقديرنا للعمل المنجز من قبل المحاكم المالية، ونؤكد على ضرورة تضافر إرادات الجميع من أجل تفعيل التوصيات المتضمنة في التقارير بما يسهم في تحقيق مكاسب جديدة على مسار التنمية، حتى نكون في مستوى اللحظة الفارقة التي تعيشها البلاد والمرحلة الجديدة التي دعا إليها جلالة الملك نصره الله.

والسلام عليكم ورحمة الله.

مداخلة
المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي
عضو الفريق الحركي

بسم الله الرحمن الرحيم؛

السيد الرئيس؛

السيدات والسادة الوزراء؛

السيد الوزير؛

السيدات والسادة المستشارين والمستشارات؛

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي بمجلسنا الموقر بمناسبة مناقشة تقرير المجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2022-2023، طبقا لأحكام الفصل 148 من الدستور والمادة 352 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، كمرجع أساسي يمكننا كبرلمان من ممارسة وظائفنا الدستورية، خاصة وظيفة تقييم السياسات العمومية ومراقبة العمل الحكومي، تجسيدا لتطوير مسار الرقابة العليا على تدبير وصرف المالية العمومية ببلادنا.

السيد الرئيس المحترم؛

وفي البداية، اسمحوا لي أن أتقدم بالشكر الجزيل والامتنان الموصول للسيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات ولقضاة وأطر المجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات على مجهوداتهم المبذولة من أجل إعداد هذا التقرير السنوي، وممارسة دورهم الرقابي في حماية المال العام وضمان صرفه وفق مبادئ الحكامة الجيدة والشفافية والمحاسبة، وهي فرصة سانحة لنا لنجدد التأكيد على مطالبة الحكومة بالرفع من الاعتمادات المالية المخصصة لهذه المؤسسة الدستورية، وتمكينها من المزيد من الموارد البشرية الكفؤة والكافية لممارسة مهامها الدستورية على أكمل وجه.

السيد الرئيس المحترم؛

نناقش اليوم هذا التقرير الهام مناقشة واقعية وموضوعية من زاوية المعارضة الحركية البناءة والمسؤولة والمبادرة المستمدة من مرجعيتنا كحركة شعبية، للوقوف على الإشكاليات القطاعية وعلى أهم النقائص والاختلالات والتوصيات والملاحظات الواردة في التقرير.

السيد الرئيس المحترم؛

بعيدا عن لغة التشخيص الذي فصل فيه هذا التقرير الهام، وفي إطار التفاعل الإيجابي مع المضامين والتوصيات الواردة فيه بخصوص منظومة الحماية الاجتماعية، وإذ نجدد تنويهنا بهذا الورش الملكي الاستراتيجي، نؤكد في الفريق الحركي على راهنية وإلحاحية ضمان استدامة تمويله، كما نؤكد على أن نجاح هذا الورش المجتمعي رهين بإيجاد مصادر قارة ومستدامة لتمويله بعيدا عن جيوب المقاولات والمواطنين، واعتماد حكامة مؤسساتية وقطاعية ومجالية ناجعة وفعالة في تدبيره.

وفي هذا الإطار، نعيد التأكيد على مقترحنا باعتماد عتبات جهوية لتحديد معايير الاستحقاق، بدل عتبة وطنية لا تستحضر خريطة الفقر والهشاشة ومؤشرات التنمية المتباينة حسب الجهات، وبين المناطق القروية والجبلية وبين المدن.

السيد الرئيس المحترم؛

تفاعلا مع مضامين التقرير دائما، ولأن إصلاح المالية العمومية هي اللبنة الأساسية لمختلف الإصلاحات الهيكلية الكبرى ببلادنا، نثمن المجهودات المبذولة في هذا الإطار والتي ترجمتها المستجدات التي جاء بها القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية المتمثل أساسا في التصديق على حسابات الدولة، واعتماد منهجية نجاعة الأداء، التي نسجل بشأنها ملاحظة اقتصار مجال تطبيقها على المرافق المسيرة بصورة مستقلة، متطلعين إلى بذل مجهودات لتشمل مختلف مكونات الميزانية، بما فيها الميزانية العامة والحسابات المرصدة لأمور خصوصية، دون إغفال أهمية ورش رقمنة الحسابات وتقديمها، كما نقترح إعداد تقرير حول نجاعة الأداء على مستوى الجهات.

السيد الرئيس المحترم؛

ولأن الشيء بالشيء يذكر، نسجل في الفريق الحركي ارتفاع مستوى الدين العمومي الداخلي والخارجي إلى ما يناهز 951 مليار درهم سنة 2022، وهو ما يشكل 71.6% من الناتج الداخلي الخام، آملين أن تبادر الحكومة إلى إبداع موارد جديدة لتمويل الميزانية بعيدا عن الاقتراض وأداء الديون بالديون.

أما بخصوص منظومة التقاعد، وانسجاما مع مضامين التقرير بشأنها، نسجل تأخر الحكومة في تقديم تصورها لإصلاح أنظمة التقاعد المقبلة على الإفلاس وفق تقارير عديدة من المؤسسات الوطنية، خصوصا وأننا على بعد سنة من تنزيل محور توسيع قاعدة الانخراط في أنظمة التقاعد وفق الأجندة الزمنية المخصصة لتنزيل ورش الحماية الاجتماعية، متطلعين إلى إصلاح بنيوي بعيدا عن جيوب المنخرطين.

السيد الرئيس المحترم؛

لأن الاستثمار هو المرتكز الأساسي لضمان مناعة الاقتصاد الوطني، نتفاعل في الفريق الحركي إيجابا مع التشخيص الذي قدمه التقرير حول منظومة الاستثمار، فالمقاربة القانونية لتحفيز الاستثمار على أهميتها تبقى غير كافية.

من هذا المنطلق، نتطلع إلى بلورة استراتيجية وطنية متكاملة ومندمجة بعيدا عن المقاربة القطاعية الضيقة، متطلعين أيضا إلى تعبئة أكبر للاستثمارات الخاصة الذي يشكل ثلث الجهد الاستثماري الإجمالي مقابل الثلثين للاستثمار العمومي، والتغلب على معيقات الاستثمار ذات الصلة بالعقار والتمويل ومأسسة القطاع غير المهيكل، وإقرار خيار التمييز المجالي الإيجابي والمنصف للجهات المطبوعة بالهشاشة التنموية.

السيد الرئيس المحترم؛

وإذ نستحضر أهمية الجهوية المتقدمة كخيار استراتيجي للمملكة، وانطلاقا من قراءتنا لتوصيات التقرير ذات الصلة، نسجل للأسف محدودية الوعي الجهوي لدى العديد من القطاعات الحكومية ذات البعد التنموي التي لازالت غارقة في التمركز والمركزية، مترددة في تنزيل الجيل الثاني من الجهوية، وندعو إلى تملكها الجرأة لرفع اليد عن الاختصاصات الذاتية ولنقل الاختصاصات المنقولة والمشتركة لمجالس الجهات مع مواكبة ذلك بنقل الموارد أيضا، عبر مدخل إصلاح حقيقي للجبايات المحلية.

السيد الرئيس؛

انسجاما مع مرجعيتنا في الحركة الشعبية التي تجعل من تنمية المناطق القروية والجبلية على رأس الأولويات، وانطلاقا من تقييم التقرير لتجربة المدارس الجماعاتية المحدثة منذ 2009، نسجل أهمية هذه المركبات التربوية الجامعة لمتطلبات الأستاذ والتلميذ من مدرسة وإطعام وإسكان، الضامنة لاستقرارهما، والتي ساهمت في تراجع نسبة الهدر المدرسي في الوسط القروي، متطلعين في هذا الإطار إلى تجاوز الإشكاليات المرتبطة بغياب الإطار القانوني المناسب لهذه البنيات، وغياب الدراسات القبلية المساعدة على تحديد الحاجيات منها، وغياب نمط تدبيري موحد، والخصاص في الأطقم الإدارية، وغيرها من الإشكاليات المتعددة التي تجعلنا نلح على وضع تقييم شامل لهذا النموذج المؤسساتي في أفق تعميمه في مختلف ربوع المملكة.

السيد الرئيس؛

وبخصوص قطاع السياحة، نسجل استمرار غياب العروض القطاعية الملائمة لتحفيز السياحة الداخلية المواكبة لدينامية القطاع، مستحضرين في هذا الإطار عدم الوفاء

بالالتزامات التعاقدية للأطراف المسيرة للمنتجعات المحدثة في إطار مخطط «بلادي» لتشجيع السياحة الداخلية، وعدم تفعيل آلية الشيكات السياحية، واستمرار التعامل مع السياحة الداخلية كمنقذ للقطاع في فترات الأزمات بدل بلورة سياسة قطاعية مستدامة لتحفيز السائح المحلي على غرار السائح الأجنبي، ونعتبر في هذا الإطار أن المدخل الأساسي للنهوض بالسياحة الداخلية هو تعزيز النقل الجوي الداخلي.

السيد الرئيس؛

أما في مجال سياسة التشغيل، وفي ظل ارتفاع مؤشرات البطالة، ومحدودية آثار البرامج الحكومية في مجال التشغيل، خاصة ذات الطابع المؤقت على غرار «أوراش» و«فرصة» و«انطلاقة»، نتطلع إلى ضرورة إدراج بعد التشغيل في مختلف الاستراتيجيات القطاعية وتشجيع الاستثمار، وتحفيز المقاولات كأكبر مشغل لليد العاملة.

السيد الرئيس المحترم؛

تلكم بعض ملاحظاتنا واقتراحاتنا التي ارتأينا أن نساهم بها في هذه الجلسة الدستورية السنوية، آملين أن تتفاعل معها القطاعات الحكومية المعنية إيجابا ومتطلعين إلى دينامية جديدة لتقوية الوسائط المؤسساتية ورد الاعتبار لها.

وفقكم الله جميعا.

وشكرا السيد الرئيس.

مداخلة
المستشار السيد يوسف أيذي
رئيس الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية

شكرا السيد الرئيس المحترم؛

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

تابعنا باهتمام بالغ، كفريق اتحادي بمجلس المستشارين، عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية، طبقا لمقتضيات الفصل 148 من الدستور، والمادة 100 من القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية.

وهي محطة دستورية أساسية تكشف بالملموس المنهج التشاركي الذي تقوم عليه هذه المؤسسة الوطنية، وتفعيلا لمهامها الدستورية المتمثلة في تدعيم وحماية مبادئ وقيم الحكامة الجيدة والشفافية والمحاسبة، والحرص على ممارسة كافة اختصاصاتها وفق منهجية شمولية متوازنة.

السيدات والسادة؛

نناقش اليوم هذا التقرير وفق الجدول الموضوعاتي المحدد سلفا، من مدخل المعارضة البناءة، مؤكدين للجميع أن المبدأ المتحكم في عملنا هو وفاؤنا لقيمنا الاتحادية ومنهجنا المتأصل، والمتمثل في الإشادة بكل ما هو إيجابي والوقوف على السلبيات والتفاعل النضالي المبدئي، من أجل تجاوز مكامن الخلل والمساهمة المواطنة في كسب كل التحديات التي تقف ضد تحقيق دولة القانون والكرامة والعدالة الاجتماعية.

السيدات والسادة؛

إن تفاعلنا مع هذا الموضوع الجبار والغوص في مضامينه وأسسه، يستدعي منا أن نثير المعالم البارزة للسياق العام الدولي والوطني الذي صيغ فيه هذا التقرير، نظرا

لواقع العولمة ولطبيعة العلاقة الجدلية بين السياقين، وما تفرزه من إكراهات وتحديات ومخاطر مهددة وفق ثنائية التأثير والتأثر.

نعيش اليوم، السيدات والسادة، وضعا دوليا غير مسبوق متسم بالمحاولات الجارية والحثيثة، هنا وهناك، من أجل النهوض بالجانب الاقتصادي للدول، جراء تداعيات التضخم العالمي، تضخم كرس الضعف والهشاشة الاقتصادية والترهل الاجتماعي ومدى الاتساع الصارخ والفاحش بين الطبقات الاجتماعية واتساع بنية الفقر وانهيار الطبقة المتوسطة حتى في الدول الكبرى، فما بالكم بالدول النامية أو الصغرى.

وفي ظل ما يعيشه العالم من أزمات التضخم والطاقة والتغيرات المناخية التي وضعت الكرة الأرضية في لحظة جنون مناخي يهدد مستقبل الإنسانية، نجد العدوان الإسرائيلي الهمجي على قطاع غزة والضفة الغربية بفلسطين الذي يقارب شهره الخامس، وما أسفر عنه من جرائم حرب سافرة في حق الشعب الفلسطيني.

وهنا لابد من توجيه التحية الخالصة للمبادرة الملكية السامية الداعية إلى عقد اجتماع لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية لبحث تدهور الأوضاع في قطاع غزة وبحث سبل إيقاف التصعيد، ودعم الحقوق المشروعة للدولة والشعب الفلسطينيين.

حضرات السيدات والسادة؛

في إطار وطني، لابد من الإشارة أولا إلى الورش الكبير الذي نعيش حيثياته اليوم والمتعلق بالحق في الحياة، وهو ورش الماء الذي خصص له جلالة الملك مؤخرا جلسة عمل لتتبع مدى التقدم في هذه المسألة الإستراتيجية في ظل العجز الملحوظ للتساقطات المطرية، وحالة الرصيد المائي المتدهور على مستوى سدود مملكتنا ومدى الإجهاد الذي تعرفه الموارد المائية.

ولا يسعنا إلا أن نعبر عن ارتياحنا للتوجيهات الملكية ذات البعد الاستباقي في ما يتعلق بتوفير الماء الشروب لكافة المغاربة، واعتماد الربط بين الأحواض المائية، وإنشاء محطات تحلية المياه، وإعادة استخدام المياه العادمة المعالجة، لكن في الوقت ذاته سنواجه الحكومة، من موقعنا في المعارضة الاتحادية، على كل تلكُّؤ في تنفيذ التوجيهات الملكية السامية، والإسراع في إنجاز العمليات المبرمجة في إطار السياسة العامة المائية.

وسنكون حريصين على ممارسة دورنا الرقابي للدفاع عن حق المواطن في الماء، لأن الأمر يتعلق بمرفق عمومي حيوي، يشكل أسس الأمن الغذائي.

وفي سياق الأوراش الكبرى، نسجل ارتياحنا الكبير للمبادرات الملكية السامية وعلى رأسها المرتبطة بالبعد الإفريقي من خلال المبادرة التي أطلقها خلال الخطاب الملكي لسادس نونبر الأخير، بمناسبة الاحتفال بذكرى المسيرة الخضراء المظفرة التي تتعلق برؤية تنموية مغربية نحو الدول الإفريقية الأطلسية، مع تمكين دول الساحل من الولوج إلى المحيط الأطلسي.

أما داخليا، فقد حث جلالة الملك نصره الله على تنزيل الحماية الاجتماعية ومراجعة مدونة الأسرة وتدبير إشكالات الفلاحة، الماء والطاقة.

إننا ورغم ما عبرنا عنه دائما من انخراطنا المبدئي مع كل المبادرات الملكية ومع التدابير الإيجابية للحكومة، إلا أننا نعبر اليوم، بكل وضوح، عن قلقنا الشديد من العجز السياسي والمؤسساتي والتواصلي الذي يعتري التدبير الحكومي في مواكبة هذه الأوراش الطموحة، وعدم قدرتها على تصريف التوافق المجتمعي حول الدولة الاجتماعية ومقتضياتها، بما يضفي النجاعة والفاعلية والتأثير المباشر على المواطن المغربي الذي يعاني من سوء هذا التدبير وهذا الغياب التواصلي.

ولعل التدبير الحكومي الذي هدد السلم الاجتماعي في قطاع التعليم وهدر الزمن التربوي، خير دليل على ما نقول حول التعاطي الحكومي مع القضايا الاجتماعية الحساسة، وافتقادها للكفاءة السياسية والتشريعية، حيث لم تستطع التخلص من الهيمنة التقنية، والرفع من إيقاع أدائها لمسايرة الثورة الاجتماعية الهادئة التي أطلقها جلالة الملك نصره الله.

حضرات السيدات والسادة؛

وعلى هذا الأساس، وبحسب التقرير، يمكننا أن نرى أن هناك العديد من الإشكاليات والتحديات التي تحتاج إلى حلول شاملة وفعالة.

أولا: نقص الموارد المالية في القطاعات الحكومية: هذا النقص الذي يؤثر على الخدمات التي تقدمها الحكومة للمواطنين، ما يؤدي إلى تدهور البنية التحتية والخدمات العامة، الأمر الذي يستوجب على الحكومة تحسين إدارة الموارد المالية وتحسين جودة الإنفاق العمومي.

ثانياً: ضعف الإطار القانوني والتنظيمي في القطاعات الحكومية: الذي يجرنا إلى عدم توافر مبدأ الشفافية والالتزام الجاد في العمل الحكومي، ويؤثر على جودة السياسات وتنفيذها، حيث لا يمضي يوم إلا ونجد المواطنين يعانون نفس الإشكالات

التي عانوها بالأمس، الأمر الذي يجيب على سؤال عدم رضاهم عن الحكومة، ولنا في الصناديق الوطنية للتقاعد خير مثال والتي تعاني من عدم الاستدامة، إضافة للإصلاحات الهيكلية اللازمة التي لم تَحدث على الرغم من الطابع الاستعجالي لهذا الإصلاح.

ثالثا: غياب استراتيجية وطنية للاستثمار: إذ في ظل الأزمة التي تعتري الاقتصاد الوطني نتيجة عدم وجود إستراتيجية وطنية للاستثمار، ما يؤثر على تنمية الاقتصاد ويؤدي إلى عدم استقرار الوضع الاقتصادي، خصوصا وأن ميثاق الاستثمار دخل حيز النفاذ، لكن أفق تنزيله يبقى مشمولا بالضبابية في ظل الإجراءات الحالية.

رابعا: إعادة النظر في حكامة الحماية الاجتماعية بشكل عام، وحكامة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بشكل خاص: حيث أن ما جاء في التقرير يبرز أن تنزيل منظومة الحماية الاجتماعية في بلادنا يعاني من العديد من المشاكل والتحديات، مثل قلة التغطية وعدم كفاية الخدمات المقدمة وعدم وجود ضمانات قوية لاستدامتها المالية.

شكرا.

مداخلة

المستشار السيد المخلول محمد حرمة

عضو فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب

شكرا السيد الرئيس؛

السيد الوزير؛

السيدات والسادة المحترمين؛

لي عظيم الشرف أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في هذه الجلسة الدستورية المخصصة لمناقشة مجلس المستشارين لعرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية الذي قدمته أمام الجلسة المشتركة بين مجلسي البرلمان، المنعقدة يوم الثلاثاء 30 يناير 2024.

لقد اخترنا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، أن نتدخل هذه السنة في محور: «منظومة الحماية الاجتماعية: تحديات ترسيخ حكامة فعالة وضمان التمويل لتحقيق الأهداف المقررة».

وتجدر الإشارة إلى أن فريقنا تناول الكلمة في الجلستين الدستوريتين اللتين عقدهما مجلسنا الموقر في 14 يونيو 2022 وكذا في 21 يونيو 2023، حيث تدخلنا على التوالي في الموضوع المتعلق «بالموارد البشرية العاملة بقطاع التربية الوطنية» وكذا موضوع «الصحة والعمل الاجتماعي».

وإن اختيارنا هذه السنة موضوع منظومة الحماية الاجتماعية يؤكد مركزية المسألة الاجتماعية لدى الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

وقبل أن نعبر عن بعض الملاحظات التفاعلية مع ما ورد في التقرير بخصوص منظومة الحماية الاجتماعية، نود أن نجدد تنويهنا بالعمل الذي تقوم به المحاكم المالية، وكذا بعمق وغنى التقرير موضوع مناقشتنا في شموليته، ولاسيما الجانب الذي خصصه التقرير لتتبع الأوراش الكبرى والتي تتضمن إلى جانب منظومة الحماية الاجتماعية، منظومة الاستثمار وقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية، إلى جانب الإصلاح الجبائي وإصلاح المالية العمومية.

وبخصوص ما تضمنه التقرير من تحليل عميق لمنظومة الحماية الاجتماعية، يهمنا كثيرا في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب التأكيد على الملاحظات التالية:

أولا: نجدد الاعتزاز بتنزيل هذا الورش الملكي الذي يسهر جلالة الملك محمد السادس شخصيا على متابعة تنفيذه، كما ننوه في هذا الإطار بحرص الحكومة على التقيد بالآجال التي حدده جلالته، وكذا تلك التي تضمنها القانون-الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية؛

ثانيا: نؤكد في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب أن الحماية الاجتماعية اليوم هي واقع في المغرب بإشراف ملكي وبمنظومة قانونية ومؤسساتية صلبة، وهو ما يجعلها إصلاحا اجتماعيا حقيقيا يعكس أن الإنسان المغربي اليوم في قلب الاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛

ثالثا: تنهض الحماية الاجتماعية في موضوع الاستهداف، غير أن الواقع أظهر صعوبات كبرى في هذا الموضوع، خصوصا ما يتعلق بارتفاع المؤشر الاجتماعي الذي تم إعداده بناء على منظومة أسئلة نعتقد أنه يتعين التفكير في مراجعتها وتجويدها بشكل لا يجعلها عامل إقصاء، فالآلاف من المواطنين الذين كانوا مسجلين في نظام «الراميد» (RAMED) تم إقصاؤهم من الانتقال إلى نظام «AMO تضامن»، وحتى أولئك الذين تمكنوا من الانتقال إلى هذا النظام الجديد تم إجبار العديد منهم على الانتقال إلى «AMO الشامل»، أي الأداء، رغم أن أوضاعهم هشة، والأدهى من كل ذلك أنه تم حرمانهم من التغطية الصحية رغم أن العديد منهم يعانون من أمراض مزمنة تتطلب عناية خاصة.

طبعا، نحن مع منطق الاستهداف ومع منطق الاستحقاق، ولكن لا يجب أن يتحول إلى إقصاء بدعوى ارتفاع المؤشر الاجتماعي؛

رابعا: لقد شكل انطلاق الدعم الاجتماعي لحظة اجتماعية قوية عكست أن الطريق نحو التوزيع العادل للثروة متواصل في بلادنا، خصوصا أنه جاء في ظل ظرفية صعبة تتميز باستمرار ارتفاع معدل التضخم، إلا أن العديد من المواطنين، وكذا من الأسر لم تستفد، وكانت أيضا ضحية لارتفاع المؤشر رغم أنها في وضعية هشة؛

خامسا: نحن نتفهم أننا بصدد مرحلة تأسيسية لمنظومة كبرى تتميز بتعدد المتدخلين، ولكن وبالنظر إلى أن العمليات الحسابية المرتبطة باحتساب المؤشر تندرج في إطار عملية تنزيل السجل الاجتماعي الموحد، فإن الحكومة مدعوة لإعادة النظر

في المراسيم والقرارات ذات الصلة، بما يمكن من ضمان استفادة كل من يستحق سواء الدعم الاجتماعي المباشر أو نظام «AMO تضامن»؛

سادسا: نقدر عاليا أهمية الإصلاحات القانونية التي عرفتها المنظومة الصحية والرفع من الاعتمادات المخصصة للقطاع، غير أننا ندعو إلى مراجعة التعريفة المرجعية بما يمكن المستفيدين من نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض من سلة علاجات مهمة، ومن تغطية كافية نفقات العلاجات.

ونؤكد أن نجاح الإصلاحات الجارية في القطاع لا يمكن أن يتم إلا من خلال التجاوب مع المطالب العادلة والمشروعة للشغيلة الصحية.

وفي هذا الإطار، نثمن مجريات الحوار الاجتماعي القطاعي، وندعو إلى الإسراع في حل المشاكل العالقة وإقرار منظومة الأجور والتعويضات المحفزة والمنصفة؛

سابعا: نثمن التوصيات التي تضمنها التقرير المتعلقة باستدامة تمويل الحماية الاجتماعية، وندعو الحكومة إلى التجاوب معها، ونؤكد أن عبء هذه الاستدامة لا يمكن أن يقع على عاتق الفئات الهشة من خلال فرض الأداء على غير القادرين، ولا على الطبقة المتوسطة من خلال المساس بصندوق المقاصة، بل إن الهوامش الميزانياتية للمساهمة في الاستدامة المالية يمكن أن يتم عبر التفكير في الضريبة على الثروة والضريبة التضامنية في إطار تنزيل القانون الإطار للإصلاح الضريبي.

وأخيرا، نجدد التنويه بمضامين عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، وكذا مضامين التقرير السنوي برسم 2022-2023، وندعو الحكومة وكافة المؤسسات المعنية بمضامينه إلى حسن استثمار التوصيات والملاحظات المهمة والقيمة التي يتضمنها.

وشكرا سيدي الرئيس.

مداخلة

المستشار السيد محمد عزيز بوسليخن

عضو فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب

بسم الله الرحمان الرحيم.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السيدة الوزيرة المحترمة؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

أتشَرَّف بأن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، بمناسبة مناقشة عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات.

في البداية، أودُّ أن أُعبّر عن تقديرنا للعمل الذي يقوم به المجلس الأعلى للحسابات في ممارسة المراقبة العليا على المالية العمومية وحماية مبادئ وقيم الحكامة الجيدة وننوه بالملاحظات والتوصيات التي قدمها المجلس حول ورش الحماية الاجتماعية الذي سيكون موضوع مداخلتنا.

ونود بالمناسبة أن نؤكد أننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، انخرطنا وبشكل مواطن ومسؤول، منذ عقود، في تنزيل وتمويل العديد من البرامج الاجتماعية، من أجل إرجاء إرساء منظومة حماية اجتماعية متكاملة ناجعة وفعالة.

السيد الرئيس المحترم؛

لقد أكد التقرير على أن إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية يواجه العديد من الإكراهات والتحديات، والتي يمكن اعتبارها في آن واحد عوامل نجاح رئيسية للإصلاح، وتتجلى خاصة في:

- التمكن من استقطاب جميع الأشخاص المستهدفين للانخراط في التأمين الإجباري الأساسي عن المرض؛
- الإلمام الدقيق بالساكنة المستهدفة بالتأمين التضامني وضبطها؛
- تعزيز قدرات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من أجل التمكن من

تحصيل الاشتراكات المستحقة والتدبير الفعال للكم الكبير من الملفات الناتجة عن تعميم التغطية الصحية الإجبارية.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السيدة الوزيرة المحترمة؛

لقد قام التقرير بمجموعة من الملاحظات بخصوص برنامج الحماية الاجتماعية، ودعا إلى تنزيل التوصيات المقدمة في هذا الباب، ونتساءل عن مآلها ونطلب توضيحات بشأنها، ومن أهمها:

- إحداث آليات مستدامة المناسبة لتمويل باقي مكونات الحماية الاجتماعية، خاصة التعويضات العائلية؛
- إعادة النظر في حكامة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بصفة خاصة، أخذا بعين الاعتبار المهام الجديدة التي أسندت إليه؛
- اعتماد آليات التمويل الكفيلة بضمان استدامة واستمرارية التأمين الإجباري الأساسي عن المرض؛
- تطوير وتأهيل المؤسسات الاستشفائية قصد توفير عرض العلاجات وتحسين جودة الخدمات الصحية.

وفي الختام، فإن الاتحاد العام لمقاولات المغرب يؤكد على أهمية هذه الملاحظات والتوصيات وضرورة العمل الحكومي على تنزيل مضامينها.

وسأحيل الكلمة لزميلي لاستكمال مداخلة الفريق في الشق الجبائي. وشكرا.

مداخلة

المستشار السيد محمد رضى الحميني

عضو فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

السيد الرئيس؛

السيدة الوزيرة المحترمة؛

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمون؛

استكمالا لمداخلة الفريق، أود أن أتفاعل مع ما جاء في عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، في ما يخص محور الإصلاح الجبائي.

فعلى مستوى المالية العمومية، لا يسعنا إلا أن نثمن عمل الحكومة في ما يخص تعزيز صمود اقتصادنا الوطني والتدبير المحكم لميزانية الدولة.

وفي هذا الإطار، لابد أن نُشيد بمواصلة الحكومة تنزيل القانون-الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي عبر اتخاذ تدابير ملموسة من أجل تحقيق عدالة ضريبية، بهدف توسيع الوعاء الضريبي وإعطاء رؤية واضحة ومستقبلية للمستثمرين والفاعلين الاقتصاديين.

السيد الرئيس؛

السادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

سجل المجلس استمرار التنزيل التدريجي لمقتضيات القانون الإطار للإصلاح الجبائي، فبعد التدابير التي جاء بها قانون المالية 2023، والتي همت خصوصا إصلاح الضريبة على الشركات، فإن قانون المالية لسنة 2024 جاء بإجراءات جديدة تخص إصلاح الضريبة على القيمة المضافة، وإدماج القطاع غير المهيكل.

مقابل ذلك، طالب المجلس بالشروع في إصلاح ورش الجبايات المحلية.

وفي هذا الإطار، فإننا نأمل منكم الشروع بإطلاق هذا الورش، وذلك وفقا للأهداف المسطرة في القانون الإطار والذي يعتبر ورشا مفصليا في المنظومة الجبائية الوطنية.

بحيث أن إصلاح هذه الجبايات من شأنه أن يولد فوائد إيجابية على إيرادات الدولة، من خلال دمج وجمع الجبايات المحلية في ضريبتين:

- ضريبة على العقار؛
- وضريبة على النشاط الاقتصادي.

كما أود أن أتوقف عند ما جاء في تقرير المجلس، في ما يخص الباقي استخلاصه (le reste à recouvrer) الذي يسجل ارتفاعا متواصلا بمعدل سنوي قدره 8% ونحن نأمل منكم العمل على حل هذه الإشكالية بالتخفيض من هذا الارتفاع، بما يساهم في تعبئة موارد إضافية تساهم في مواجهة تحملات الدولة.

وفي الختام، نعبِّر لكم عن استعدادنا التام في الاتحاد العام لمقاولات المغرب للتفاعل مع توصيات ومقترحات المجلس الأعلى للحسابات بهدف التنزيل الأمثل للأوراش الاستراتيجية لبلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله.

مداخلة
المستشارة السيدة زهرة محسين
عضو فريق الاتحاد المغربي للشغل

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة والسيد الوزير؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل للتفاعل مع ما جاء في مضامين العرض الذي تقدمت به السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2022-2023.

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل بداية نُنوه ونهنئ هذه المؤسسة الدستورية رئيسا وقضاة وأطرا، ونُقدِّر بشكل كبير قيمة العمل الذي تقوم به المحاكم المالية، والجُهد الذي يَبذله المجلس الأعلى للحسابات كهيئة عُليا لمراقبة المالية العمومية، طبقا لمضامين الدستور، حِرصا على مبادئ وقيم الحكامة المالية الجيدة وقواعد الديمقراطية، من خلال الوقوف على مدى تنزيل السياسات العمومية وتنفيذها، وفق مستلزمات النجاعة والفعالية.

فكل تَقارير المجلس الأعلى تعد مَرجِعا لنا وآلية أساسية للقيام بمهامنا الدستورية، ومناسبة لإسهامنا في تعميق النقاش العمومي حول مختلف الإشكالات المرتبطة بالسياسات العمومية والقطاعية، لتقديم الاقتراحات والبدائل الممكنة لضمان حكامة الإنفاق العمومي، بما يخدم التنمية والإقلاع الاقتصادي والسلم والعدالة الاجتماعيين.

لقد وقف التقرير عند العديد من القضايا المحورية التي لم نُفوت فرصة كمنظمة نقابية جماهيرية مستقلة، إلا وعبرنا عن مواقفنا إزاءها، سواء داخل المؤسسة التشريعية أو خارجها، ونبهنا أكثر من مرة كل الجهات المسؤولة والمعنية بضرورة العمل وجوبا بالتوصيات الصادرة عن هذه المؤسسة الدستورية.

وها هو التقرير الحالي، يقف على محدودية تنفيذها إذ لم ينفذ سوى 05% من التوصيات بشكل كلي، ولم تنفذ أخرى لأسباب كان من الممكن تجاوزها.

لقد كان المجلس جد موفق في حرصه على تتبع تنزيل أوراش الإصلاحات الكبرى ببلادنا، كإحدى أولوياته الرئيسية، وبما ينعكس على تجويد التدبير العمومي في مختلف تجلياته، وفي مقدمتها ورش الحماية الاجتماعية:

إذ رغم ما سجله التقرير من تطور ملحوظ، خاصة في مجال التغطية الصحية، فقد أكد على مجموعة من التحديات التي لا تزال تعترض التنزيل السليم لهذا الورش، كما أراد له صاحب الجلالة نصره الله، وهو ما سبق وأن نبه إليه الاتحاد المغربي للشغل ما من مرة سواء من حيث نطاقه أو مضمونه أو تمويله وحكامته، حيث أكد التقرير أن نسبة المسجلين لازالت بعيدة عن تحقيق الهدف المنشود، عددا كبيرا من المواطنات والمواطنين لم يشملهم بعد ورش الحماية الاجتماعية من تقاعد وتغطية صحية، منهم نشطاء غير أجراء، لغياب نظام فعال بمعايير ناجعة لاختيار الساكنة المستهدفة، ناهيك عن التأخر في اعتماد المنظومة القانونية، رغم كل المجهودات.

أكد التقرير كذلك أن تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض يظل رهينا بتطوير عرض العلاجات بالمستشفى العمومي باعتباره رافعة رئيسية لهذا النظام، فرغم الجهود المبذولة لازالت المنظومة الاستشفائية تواجه العديد من التحديات.

فإن كُنا نُسجل بإيجاب ما تقوم به الحكومة في ما يخص التغطية الصحية، والتي تعتبرها هي الحماية الاجتماعية، تظل مكونات الإصلاح غير مكتملة لأن الورش أسسه ركيزتان: التغطية الصحية والتقاعد، وهو الحلقة الأضعف، ما جعل المجلس يعيدُ تَوصيتهُ حول الإصلاح الهيكلي الكفيل بضمان ديمومة التقاعد.

إن كُل هاته الأوراش رهينة بضمان استدامة مالية لتمويل باقي مكونات الحماية الاجتماعية، كما جاء في أولى توصيات المجلس والتي لن تتأتى وكما أكد التقرير إلا:

- عبر الاستثمار كرافعة رئيسية للنمو الاقتصادي وخلق الثروات وفرص الشغل؛
- عبر إصلاح المؤسسات العمومية، ومكونات المحفظة العمومية، ومدى التزام الحكومة على الأقل وبشكل استعجالي في تنفيذ التوصيتين اللتين سبق للمجلس أن أصدرهما أكثر من مرة؛
- عبر الإصلاح الحقيقي للمنظومة الضريبية، كما دافعنا عليها في الاتحاد المغربي للشغل كمدخل أساسي لتحقيق، ليس فقط العدالة الضريبية، بل العدالة الاجتماعية، خاصة:

1- إصلاح الضريبة على الدخل مع جدولة زمنية محددة، ونُذَكِّر هنا بالتزامات الحكومة في إطار الحوار الاجتماعي، خاصة مراجعة النظام الضريبي على الأجراء المتقاعدين برسم الضريبة على الأجر؛

2- إجراء تقييم لدراسة نتيجة إصلاح الضريبة على القيمة المضافة، ومدى تأثيرها على انخفاض الأسعار.

على مستوى التشغيل:

أكد التقرير صحة طروحات الاتحاد المغربي للشغل، تشخيصا وتوصيات، سواء بما يتعلق بـ:

- مواكبة مناصب الشغل المحدثة للعَدَد المتزايد للسكان في سن العمل وارتفاع معدل البطالة بين الشباب؛
- انخفاض معدل نشاط الشباب وتدني جودة الشغل وتزايد حجم الشغل غير المهيكل؛
- عدم ملاءمة التكوين مع سوق الشغل والضبابية في الوساطة في التشغيل والتوجيه.

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل لنا اليقين، أن بلادنا على متن قطار التنمية، لكننا نعتبر أن الأولويات هي:

- الاستثمار الحقيقي في الإنسان؛
- توفير عالم عمل آمن ولائق؛
- تحقيق السلم الاجتماعي؛
- تقوية الطبقة الوسطى وعمودها الفقري الطبقة العاملة ليس فقط للحد من الفقر، بل أيضا لتحسين القدرة الشرائية وتحريك العجلة الاقتصادية؛
- وربط المسؤولية بالمحاسبة.

إنه الرهان الذي يمكن أن نعول عليه لتحويل كل التحديات والإكراهات إلى فرص حقيقية.

شكرا السيد الرئيس.
شكرا لإصغائكم.

مداخلة

المستشار السيد عبد الكريم شهيد

منسق مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير؛

السيدة الوزيرة؛

السيدات والسادة المستشارين؛

يشرفني أن أتدخل باسم مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي بمجلس المستشارين في مناقشة عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، حول عمل المجلس الأعلى للحسابات.

بداية وقبل الخوض في التفاصيل، لابد أولا أن نشيد بالأدوار الكبيرة والمهام التي يقوم بها المجلس، ولعل ما يقوم به في مجال الرقابة على تدبير المال العام وكشف مكامن الخلل في منظومة التدبير المالي العمومي، من شأنه الدفع نحو بناء دولة الحق والقانون وتجويد الخدمة العمومية، والذي سيمكننا من الوقوف على أهم التطورات والإشكاليات المتعلقة بالتدبير العمومي، والتي تكتسي راهنية كبرى، كما جاء عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات.

إننا اليوم في مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي بمجلس المستشارين، نعتبر هذا التقرير السنوي تفعيلا للمبدأ الدستوري ربط المسؤولية بالمحاسبة، وهو مناسبة لتعميق النقاش العمومي ببلادنا حول تنفيذ السياسات والبرامج العمومية وتقييمها، شأنه شأن كل التقارير الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات، والتي كان آخرها التقرير الموضوعاتي الأخير حول تفعيل الجهوية المتقدمة، هذا التقرير الذي حمل مجموعة من المعطيات الدقيقة، ولاسيما في الجزء المتعلق بعمليات تتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات وكذا المجالس الجهوية.

كما سلط الضوء على الأوراش والإصلاحات الكبرى، والتي تدخل في صلب اهتمام

المواطن المغربي كورش الحماية الاجتماعية، منظومة الاستثمار، قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية، الإصلاح الجبائي وإصلاح المالية العمومية، حيث سجلت هذه الأخيرة حسب تقرير سنة 2022 ارتفاعا في الموارد العادية بنسبة 20.80% مقارنة بنسبة 2021، إذ بلغت 336.5 مليار درهم بزيادة قدرها 17.3% عن توقعات قانون المالية.

هذا التفاوت الذي اعتبره التقرير، يؤشر على صعوبة التحكم في آليات التوقع في سياق متسارع ومضطرب، وهو الشيء الذي أكدته إنجازات سنة 2023، والتي إلى متم شهر نونبر بلغت الموارد العادية 275.1 مليار درهم بزيادة ضئيلة بنسبة 2.1% بالمقارنة مع نونبر 2022، بينما ارتفعت الموارد الضريبية بـ 4.4%، حيث بلغت 235.6 مليار درهم وتراجعت الموارد غير الضريبية بـ 11.6% حيث بلغت 36 مليار درهم.

كما اعتبر التقرير أن البعد الجهوي عاملا أساسيا في نجاح هذه الإصلاحات الكبرى، وأن الجهوية تشكل رافعة للنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية المندمجة والمستدامة، ولإرساء عدالة مجالية وتنمية الاستثمار الترابي المنتج للثروة والشغل وتقريب الخدمات والمرافق من المواطنين.

وبناء على هذه المرتكزات، قام المجلس بإنجاز تقييم للجوانب المؤسساتية للجهوية المتقدمة بشقها المتعلق باللاتمركز الإداري، وهو ما يبين المقاربة الدقيقة في تنزيل توجهات المخطط الاستراتيجي الذي اعتمده المجلس، والذي يجمع بين المراقبة والتدقيق والتقييم.

رغم أن الوقت لا يسعنا للتطرق لكل المحاور، لكن وبكل موضوعية التقرير يضع أمام البرلمان والحكومة معطيات جد دقيقة، يمكنها أن تنير طريقنا لاستكمال الإصلاحات في شتى المجالات، ودعم موارد الدولة لتمنيع المالية العمومية وتقوية الاقتصاد وبلوغ أهداف التنمية.

وما أثار انتباهنا كذلك هو أنه إلى جانب تقييم الإصلاحات والمشاريع والبرامج الكبرى، قيام المجلس بأعمال رقابية سنوية لتقييم العمليات التي تكون موضوع الاهتمام المباشر للساكنة، والتي شملت:

- المدارس الجماعاتية؛
- التكوين الأساسي في مهن الصحة؛
- صحة الأم والطفل؛

- المكاتب الجماعية لحفظ الصحة؛
- النقل الحضري وشبه الحضري بواسطة الحافلات؛
- الأسواق الأسبوعية.

حضرات السيدات والسادة؛

نؤكد أن قراءة التقرير وتحليله والتفاعل معه، يتطلب مدة زمنية كبيرة، تتماشى وحمولته، لكن الحيز الزمني المخصص لهذه الجلسة، يجعلنا نركز على بعض المحاور دون أخرى، وفي الوقت ذاته، أثير معكم اليوم موضوعا لطالما أثرناه في محطات سابقة، وهو إمكانية فتح باب الاستشارة أمام الآمرين بالصرف.

وفي الأخير، أجدد شكري للسيدة الرئيس الأول، ولكل السادة الرؤساء والقضاة بالمجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات على مضامين هذا التقرير الدقيق والمفصل.

وشكرا.

مداخلة
المستشار السيد لحسن نازهي
عضو مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير؛

السيدة الوزيرة؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

إننا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نتقاسم مع المجلس الأعلى للحسابات تشخيصه الموضوعي لواقع التدبير العمومي، ليكشف على مكامن الخلل وليبين أوجه القصور في تنفيذ العديد من المشاريع والأوراش الكبرى المهيكلة.

ونعتبر أن التوصيات التي أصدرها في إطار المهام الموكولة إليه تعد من بين مداخل الإصلاح لوضع أسس الحكامة الجيدة، وتفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، وبالتالي على الحكومة أن تتفاعل بكل الجدية اللازمة مع هذه التوصيات.

ومع صدور كل تقرير للمجلس تثار العديد من التساؤلات حول مآل تنفيذ التوصيات الصادرة عنه، وحول تمتع المتورطين في ما تكشفه هذه التقارير من ملفات فساد بحصانة تجعلهم في منأى عن كل محاسبة وعقاب، الأمر الذي يمس بمصداقية المراقبة العليا للمالية العمومية ببلادنا.

السيد الرئيس؛

يأتي تقرير المجلس الأعلى للحسابات لسنة 2022-2023 في سياق دولي ووطني محفوف بالأزمات الاقتصادية والتوترات الجيوسياسية وبالاحتقان الاجتماعي الناتج عن الارتفاع الاستثنائي لنسب التضخم واستمرار ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة.

لقد كشف تقرير المجلس عن وجود اختلالات في تدبير المال العام، وقد سبق لنا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أن أكّدنا على أن تدبير المالية العمومية بالمغرب تعتريه العديد من الاختلالات التي تضعف من نجاعتها وفعاليتها، وتحد من

أثر النفقات العمومية على الاقتصاد والمجتمع، وهي الوضعية التي تؤدي إلى عجز هيكلي للميزانية العامة، مما ينتج عنه ارتفاع متواصل للدين العمومي.

كما كنا دائما نعتبر العدالة الجبائية مدخلا مركزيا لتحقيق المواطنة والعدالة الاجتماعية، وأكدنا في مناسبات عديدة على أن السياسات الجبائية في المغرب تتميز بغياب العدالة الضريبية، وتكرس للتهرب الضريبي، ولازالت تبنى على الضغط الضريبي على فئة الأجراء والمواطنين، حيث أن حوالي 80% من المداخيل الضريبية يتم استخلاصها مباشرة من المنبع، فضلا عن الاختلالات التي تعرفها جباية الضريبة على الشركات، وكذا الضريبة على القيمة المضافة للمواد الغذائية الأساسية التي يستهلكها الشعب المغربي.

السيد الرئيس؛

السيد الوزير؛

السيدة الوزيرة؛

تواجه منظومة الحماية الاجتماعية العديد من المخاطر والإكراهات والتحديات، منها المتعلقة بتطوير عرض العلاجات بالقطاع العمومي وتأهيله، وتدعيم قدراته التدبيرية من أجل الرفع من موارده وتجويد العلاجات، ومنها المتعلقة بمؤشر العتبة التي أصبحت مبررا لعدم استفادة العديد من الشعب المغربي من حقهم في الصحة.

ولرفع التحديات التي تواجه إرساء منظومة مستدامة للحماية الاجتماعية يتعين التوجه نحو اعتماد آليات للتمويل تضمن الحق في الرعاية الاجتماعية بكيفية مستدامة وتكفل الوصول إلى العلاجات لكافة المواطنين والمواطنات على قدم المساواة.

وهو ما نبهنا إليه في مناسبات عدّة أن الحماية الاجتماعية تمثل تحدّيا يتعين مواجهته من حيث نطاقها أو مضمونها أو حكامتها، أو اعتماد آليات تمويلية كفيلة بضمان استدامة نظام التأمين الاجباري عن المرض.

السيد الرئيس؛

السيد الوزير؛

السيدة الوزيرة؛

كشفت المندوبية السامية للتخطيط أن معدل البطالة بين الفصل الثالث من 2022 والفصل الثالث من 2023 على المستوى الوطني انتقل من 11.4% إلى 13.5%، حيث بلغ عدد العاطلين 1.625.000 شخص.

إن البرنامج الذي أطلقته الحكومة من أجل امتصاص آفة البطالة، لم يحقق الهدف المنشود مما يؤكد أن تأثير السياسات العمومية على الشباب تبقى محدودة جدا، ويظهر ذلك من خلال الفشل الذريع الذي عرفه برنامج «أوراش»، باعتباره برنامجا يكرس الهشاشة في الشغل، واستمرار ظاهرة الاحتكار والفساد الذي حال دون نجاح معظم الشباب في برنامج «فرصة».

ختاما، نؤكد على أن تجويد الرقابة العليا على منظومة التدبير العمومي في كافة أبعادها، يستوجب تضافر الإرادات على جميع الفاعلين والمتدخلين من أجل تفعيل توصيات هذا التقرير، وتفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة لتحقيق العدالة الاجتماعية وبناء مغرب الديمقراطية والحرية.

شكرا السيد الرئيس.

مداخلة
المستشار السيد المصطفى الدحماني
منسق مجموعة العدالة الاجتماعية

بسم الله الرحمن الرحيم؛

السيد الرئيس المحترم؛
السيدة الوزيرة المحترمة؛
السيد الوزير المحترم؛
السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يسعدنا في مجموعة العدالة الاجتماعية أن نستهل مناقشتنا لتقرير المجلس الأعلى للحسابات برسم سنتي 2022 و2023 بالتذكير بالأدوار الاستراتيجية التي أناطها المشرع الدستوري بالمجلس الأعلى للحسابات، إذ يعتبر دعامة أساسية للسلطات العمومية في مجال الحكامة الجيدة والشفافية والمحاسبة، خاصة في ما يتعلق بدعم السلطات العمومية، سواء البرلمان أو الحكومة أو القضاء، في كل ما يتعلق بترشيد وتخليق سير الأموال العمومية، بالإضافة إلى ما أناطه الدستور بالمجلس الأعلى للحسابات من أدوار تتعلق بالمراقبة الحسابية للمالية العمومية.

وهي الأدوار التي يتعين على جميع السلطات العمومية الاجتهاد في تنفيذها، ويفرض على النخب المسيرة للشأن العام، سواء في الوزارات أو الإدارات أو الجماعات أو المؤسسات العمومية أو في المجالس البرلمانية، استلهام التوجيهات الملكية لتغليب المصالح العليا للوطن والمواطنين، ولتكن لنا في الرسالة الملكية الموجهة لنا في الذكرى الستين لانتخاب أول برلمان مغربي، خير منارة، حين دعا جلالته إلى ضرورة تغليب المصالح العليا للوطن والمواطنين على غيرها من الحسابات الحزبية، وتخليق الحياة البرلمانية، من خلال إقرار مدونة للأخلاقيات في المؤسسة التشريعية بمجلسيها، تكون ذات طابع قانوني ملزم، فتخليق الحياة العامة، رهان أساسي لكسب شرعية الفعل العمومي وزيادة منسوب الثقة في المؤسسات المنتخبة والمدبرة للشأن العام، وهو كذلك ضمانة لتحقيق أهداف السياسات العمومية بفعالية ونجاعة.

ومن هذا المنطلق، فلابد أن نشيد بمجهودات السادة قضاة المجلس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية للحسابات لدورهم الفعال في ترسيخ ثقافة وإنتاج تقارير متضمنة لقواعد جد واضحة للتدبير الرشيد، تسهم في تعزيز كفاءة المدبرين العموميين وترتقي بالنقاش حول التقارير من نقاش الأفراد والحسابات الضيقة إلى نقاش القواعد والممارسات الفضلى في التدبير.

كما تسهم تقارير المجلس في تدقيق مسؤوليات المدبرين والمنتخبين وتذكيرهم بالالتزامات الرقابية التي يخضعون لها، خاصة بعد ظهور بوادر تفعيل المسؤولية الجنائية بإحالة الملفات المتضمنة لأفعال مجرمة على القضاء.

كما ننوه بجودة التقارير التي تسهم في تعزيز المراقبة السياسية التي يختص بها البرلمان بالنسبة للحكومة وللمجالس التداولية بالنسبة للجماعات الترابية والمؤسسات العمومية.

كما ننوه بمواكبة المجلس للأوراش الاستراتيجية للدولة من قبيل الحماية الاجتماعية والاستثمار وإصلاح المالية العمومية والإصلاح الجبائي وإصلاح محفظة الدولة من المؤسسات العمومية والمقاولات العمومية، بما يسهم في تكريس قيم الحكامة الجيدة وتحسين الأداء الكفيل بتحقيق الغايات التي تصبو إليها بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده.

وفي هذا الإطار، ندعو إلى وضع رزنامة واضحة لتتبع تنفيذ التوصيات الواردة في هذه التقارير بما يحقق الغايات التي أناطها الدستور بهذه التقارير، حيث قرر في الفصل 148 ضرورة نشر جميع أعمال المجلس بما فيها التقارير الخاصة والمقررات القضائية، حتى يتسنى للمواطنين والمواطنات الإطلاع بشكل شفاف على حصيلة تدبير مختلف الإدارات والمؤسسات والجماعات الخاضعة للمراقبة.

كما نستخلص من هذا التقرير مجموعة من الخلاصات الأولية التي يتعين التوقف عندها لتسريع معالجتها، ومن ضمنها ما يتعلق باستكمال وتيرة الإصلاحات التشريعية والتنظيمية، عبر الالتزام بالآجال المعقولة في إصدار النصوص التطبيقية المنصوص عليها في القوانين التي بذل البرلمان مجهودا مقدرا في إخراجها إلى حيز الوجود، تثمينا للزمن التشريعي وتبعا للضرورات المستعجلة وتحقيقا للمصلحة العامة الراهنة، في وقت تتأخر فيه الحكومة في إصدار النصوص التنظيمية اللازمة لتمتيع المواطنين والمواطنات بما تتضمنه هذه القوانين من مقتضيات تخدم الصالح العام.

فعلى مستوى تتبع تنفيذ أوراش الإصلاحات الكبرى، فنسجل بداية أن البرلمان ساهم بشكل فعال في وضع القوانين الإطار للإصلاحات الكبرى التي تروم تحديث الدولة خلال العشرية الحالية، كما يتفاعل بشكل سريع مع مختلف الإصلاحات التشريعية التي تقدمها الحكومة لإصدار القوانين أو مراسيم القوانين اللازمة لتنفيذ هذه الإصلاحات الكبرى، كما نشط أدوات المراقبة السياسية للحكومة والتي نبهت مرارا إلى الصعوبات التي تعترض تنزيلا فعالا لهذه الأوراش الإصلاحية الكبرى.

ففي ما يخص مشروع الحماية الاجتماعية الذي واكبه البرلمان بإصدار النصوص التشريعية اللازمة وتخصيص أشكال مختلفة للرقابة أثيرت خلالها الإشكاليات الأساسية التي تعترض النجاح الكامل لهذا المشروع الاستراتيجي، وخاصة إشكالية الديمومة وضمان التمويل التي يتعين الإبداع في سبل تعبئة الموارد وتقليص كلفة تسيير الأنظمة المتعددة، ومشكلة إدماج كل الفئات غير المشمولة بالحماية الاجتماعية والتسريع بتفعيل المنظومة المعلوماتية للسجل الوطني الموحد، كما نبه البرلمان مرارا للخصاص في البنيات الصحية العمومية وضرورة تعزيز العرض العمومي وضمان جاذبيته، فمن الملاحظات المقلقة أن ثمار اتساع الحماية الاجتماعية تتجه بالخصوص إلى مؤسسات القطاع الخاص التي شهدت اتساعا كبيرا، في حين ما زالت تعويضات الملفات الاستشفائية في القطاع العمومي ضعيفة، وهو ما يهدد الديمومة المالية للمؤسسات الصحية للقطاع العمومي.

كما نسجل استمرار التشتت القطاعي للحماية الاجتماعية بين وزارة الصحة والحماية الاجتماعية ووزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة التي تشرف على مؤسسات الرعاية الاجتماعية ووزارة الاقتصاد والمالية التي تشرف على أنظمة التعاضد... وهو ما يقتضي البحث عن نموذج حكامة يضمن التقائية تدخلات هذه الأطراف.

وفي ما يخص منظومة الاستثمار، فقد ساهم البرلمان في إخراج النصوص اللازمة للإطار التشريعي لإصلاح وضعية الاستثمار ببلادنا، سواء في ما يتعلق بالقانون الإطار ميثاق الاستثمار أو قوانين تبسيط المساطر أو قوانين المراكز الجهوية للاستثمار، بالإضافة طبعا لقوانين الإصلاح الجبائي وقوانين إصلاح منظومة المؤسسات والمقاولات العمومية.

ومع ذلك لابد أن نسجل استمرار العديد من الإشكالات المرتبطة بالنصوص التطبيقية، وخاصة معايير تحديد الأقاليم والمناطق ذات الأولوية وتأخر الدولة في تنفيذ العديد من البنيات التحتية اللازمة للاستثمار وتغطية الأقاليم بالمناطق الصناعية واللوجيستيكية

وحل إشكالية العقار الموجه للاستثمار، كما نرصد استمرار الإشكالية الجوهرية المرتبطة بالتناسب بين مجهود الاستثمار وعائده في مناصب الشغل، ولعل أفصح مثال على هذا الإشكال هو حصيلة الاجتماعين الأولين للجنة الوطنية للاستثمارات، حيث تمت المصادقة على 40 مشروعا بقيمة استثمارية 107.5 مليار درهم، ولكن عائدها في سوق الشغل لن يتجاوز 42 ألف منصب مباشر وغير مباشر، وهو ما يعني أن استثمارا بمبلغ 2.6 مليون درهم يحدث منصب شغل واحد فقط. وهو ما يفرض مراجعة معايير المصادقة على الاستثمارات الكبرى للتشجيع على الاستثمارات المحدثة لمناصب الشغل، فالتوازن بين المردودية الاقتصادية والمردودية الاجتماعية والمردودية البيئية مهم جدا للسياسة التنموية ببلادنا.

وندعو في هذا الإطار إلى استحضار التوجيهات الملكية السامية المتعلقة بهذا الموضوع، منها ما جاء في الخطاب الذي وجهه جلالة الملك نصره الله بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية الحادية عشرة، حيث دعا جلالته إلى «تحقيق نقلة نوعية في مجال النهوض بالاستثمار».

كما نستحضر رهان جلالة الملك على الاستثمار المنتج كرافعة أساسية لإنعاش الاقتصاد الوطني، وتحقيق انخراط المغرب في القطاعات الواعدة؛ لأنها توفر فرص الشغل للشباب، وموارد التمويل لمختلف البرامج الاجتماعية والتنموية.

وهو ما يفرض تبني اختيارات واضحة لمعالجة عوائق الاستثمار المنتج وزيادة جاذبية المناخ الاقتصادي الوطني لجلب الاستثمارات الخارجية وتحفيز الاستثمارات الداخلية بمختلف مستوياتها، بما يؤسس لاستثمار مرتكز أساسا على اختيارات واضحة في ما يتعلق بسيادة قيم الديمقراطية والمساواة ودولة الحرية الاقتصادية والانفتاح الاقتصادي والسياسي والقطع مع جميع أشكال اقتصاد الريع والاحتكار.

كما يفرض علينا توجيه سياسة الدولة في مجال الاستثمار لمعالجة العوائق الأساسية للاستثمار في بلادنا، ويمكن التوقف هنا عند العوائق التالية:

- العوائق القانونية المرتبطة باستمرار العديد من القيود القانونية التي تعود لسنوات اعتمدت فيها بلادنا على سياسات حمائية وتدخلية، وخاصة في مجالات المحروقات والنقل والتعدين والصيد البحري... وهي قطاعات ما زالت تعتمد أنظمة ريعية من قبيل المأذونيات وغيرها...
- العوائق الضريبية المرتبطة بنظام ضريبي لا يراعي خصوصيات الجهات

الترابية ولا يلائم خصوصيات القطاعات الاقتصادية ولا يحفز على الاستثمار في الجهات الصعبة؛

- العوائق المؤسساتية المرتبطة بتعدد المتدخلين وثقل المساطر الإدارية وضعف مستوى الرقمنة؛

- العوائق الاجتماعية المرتبطة بكفاءة الموارد البشرية وكلفتها وإنتاجيتها والحاجة إلى تعزيز تكوين الموارد البشرية والتكوين المستمر؛

- العوائق الثقافية وهي من أخطر المعيقات التي تؤثر على حافزية المغاربة للاستثمار ونظرتهم للمستثمرين، فتصحيح هذه الرؤية يحتاج إلى مشروع تربوي تلعب فيه المدرسة والإعلام دورا مركزيا لتعزيز قدرة المغاربة على المبادرة الاستثمارية وتعزيز صورة المستثمر لدى جمهور المغاربة.

إن القانون - الإطار للاستثمار من شأنه أن يشكل إطارا لمعالجة هذه العوائق، ولكن السعي إلى جعله إطارا لتوزيع الدعم العمومي قد يؤدي فقط إلى تكريس ثقافة الريع والعلاقات غير الواضحة بين الإدارة والمستثمرين.

كما أن إعادة النظر في حقيبة الاستثمار العمومي في ضوء إحداث مؤسسات استراتيجية جديدة من قبيل صندوق محمد السادس للاستثمار والوكالة الوطنية لتدبير مساهمات الدولة، من شأنه ترشيد الاستثمار العمومي وارتكازه على النجاعة الاقتصادية والاجتماعية، وتوظيفه كقاطرة للاستثمار الخاص في قطاعات ناشئة.

في ما يخص إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية، فرغم مصادقة البرلمان على القانون - الإطار وإصداره في الجريدة الرسمية، لازالت الخطوات التنفيذية لإعادة هيكلة محفظة الدولة جد محتشمة، كما أن التوجه نحو تجميع المؤسسات المشابهة والمتكاملة لم يشهد أية خطوات معتبرة، بل استمرت الحكومة في تقديم مشاريع قوانين إحداث مؤسسات جديدة، حيث تم إحداث العديد من المؤسسات العمومية الجديدة، ولعل مجال مؤسسات الأعمال الاجتماعية يعكس توجه الحكومة نحو تناسل وتكاثر المؤسسات العمومية المشتغلة على الأعمال الاجتماعية للموظفين، لدرجة أن بعض الوزارات تتوفر على عدة مؤسسات للأعمال الاجتماعية في الوقت الذي يمكن فيه تجميع هذه المؤسسات لتحقيق خدمات أفضل على وجه المساواة بين الموظفين العموميين وتقليص كلفة التسيير الخاصة.

كما يشهد مجال التعليم العالي تكاثرا غير مبرر لمؤسسات التعليم العالي غير التابعة للجامعات والتي تستنزف إمكانات مهمة للتسيير ولا تسهم في تحسين مؤشرات

البحث العلمي الخاصة بالمؤسسات الجامعية الوطنية، فإجراءات بسيطة لنقل هذه المؤسسات إلى الجامعات ستسهم في زيادة الإنتاج العلمي المصنف لهذه الجامعات وتسهم في تقليص كلفة التسيير وتحسين جودة التأطير بالجامعة المغربية.

فعلى مستوى التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية، يتعين العمل على مراجعة السياسة العقابية للمجلس لضمان الفعالية والنجاعة والتوازن بين المخالفات والجزاءات، وعدم إثقال المحاكم المالية بملفات تأخذ سنوات من أجل مبالغ هزيلة.

وعلى مستوى التدقيق والبت في الحسابات، ندعو الحكومة إلى ملاءمة الإطار القانوني لهذا التدقيق مع التحولات الجديدة في مجال التدبير العمومي وضمان فعاليته.

على مستوى تقييم ومراقبة تسيير البرامج والمشاريع الكبرى:

وفي ما يخص تثمين السدود وبالنظر إلى الأزمة المائية الحالية التي تعيشها بلادنا على إثر قلة التساقطات والتي أدت إلى نقص حاد في المخزون المائي، مما ينذر بتأثر التزود العادي والمنتظم سواء بالماء الصالح للشرب والمياه الموجهة للسقي، فإن الأمر يقتضي إعمال أقصى درجات الترشيد والحكامة في تدبير الموارد المائية المتوفرة، وتعتبر السدود من المنشآت المائية الرئيسية التي يفترض أن تحقق ذلك، غير أنه للأسف الشديد وقف التقرير على العديد من الملاحظات السلبية المتعلقة بتثمين السدود، من ضمنها كون 94% من السدود الصغيرة لم يتم استثمارها بالشكل المطلوب وأصبحت منشآت مهجورة، وعدم وضع مجموعة من البرامج المرتبطة بتثمين السدود ولاسيما برنامج إعادة تأهيل قنوات نقل المياه انطلاقا من السدود وضعف التجهيز الداخلي للقطع الفلاحية بمعدات الري الموضعي، بالإضافة إلى زيادة تكلفة مشاريع السدود مقارنة بالتوقعات، وتأخر إنجاز مشاريع تثمين هذه المنشآت.

ولا شك أن الإشكالات المسجلة ستساهم في شدة تداعيات تأخر التساقطات المطرية على الاقتصاد الوطني وعلى التزود الدائم والمنتظم بالماء الصالح للشرب والمياه المخصصة للسقي.

أما في ما يخص تدبير استغلال مقالع الرمال وعلى الرغم من كونه من الأنشطة الاقتصادية المربحة للمستغلين، إلا أن عائدها على الاقتصاد الوطني يظل ضعيفا مقارنة بالإمكانات المتوفرة.

ومن أهم أسباب ذلك، ضعف مستوى ضبط معطيات القطاع ومحدودية الرؤية

الاستراتيجية وتعقد مساطر فتح المقالع وضعف آليات تتبع أنشطة المقالع وخاصة الكميات المستخرجة والتتبع البيئي للمقالع ومحدودية منظومة المراقبة، وهي من مؤشرات ضعف حكامة تدبير هذا القطاع، وهو ما يقتضي العمل على إصلاح الإطار القانوني لهذا النشاط.

ونختتم كلمتنا بإعادة التأكيد على ضرورة الانخراط الجماعي في محاصرة جميع شبهات الفساد، سواء في اتجاه المنتخبين أو الإداريين، وضرورة التسريع بتعزيز الحصانة التشريعية للمال العام ومحاربة الإثراء غير المشروع وتحسين منظومة مراقبة التصريح بالممتلكات وتنسيق الجهود بين أجهزة مراقبة المال العام، سواء القضائية أو المحاكم المالية أو الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، أو المفتشيات العامة للإدارات العمومية، وتمكين كل هذه الأجهزة من الشروط المادية والتنظيمية الكافية للقيام بمهامها دون تجاهل دور المجتمع المدني والصحافة المهنية الاحترافية في تحقيق غايات النزاهة والشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة.

ونختتم كلمتنا بإعادة التأكيد على ضرورة الانخراط الجماعي في محاصرة جميع أشكال شبهات الفساد، سواء في اتجاه المنتخبين أو الإداريين وضرورة التسريع بتعزيز الحصانة التشريعية للمال العام ومحاربة الإثراء غير المشروع وكل أشكال الريع وتعارض المصالح.

وشكرا.

مداخلة

المستشارة السيدة لبنى علوي

عضو غير منتسب لأي فريق أو مجموعة برلمانية

السيد الرئيس؛

السيدة الوزيرة؛

السادة الوزراء المحترمين؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أتناول الكلمة، كممثلة عن الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين، في إطار هذه الجلسة التي تنعقد في سياق الرسالة الملكية السامية التي وجهها جلالة الملك، حفظه الله، للبرلمان بمناسبة الذكرى الستين لقيام أول برلمان منتخب، والتي دعا فيها جلالته إلى ضرورة تغليب المصالح العليا للوطن والمواطنين على غيرها من الحسابات الحزبية وتخليق الحياة البرلمانية، من خلال إقرار مدونة للأخلاقيات في المؤسسة التشريعية بمجلسيها، تكون ذات طابع قانوني ملزم.

وأغتنم هذه الفرصة للتنويه بعمل قضاة المجلس الأعلى للحسابات وجميع العاملين فيه، مشددين على ضرورة تمكينهم من جميع وسائل العمل التي ستمكنهم من تجويد عملهم.

منظومة الحماية الاجتماعية:

لقد انخرطت بلادنا في ورش اجتماعي مهم يتمثل في تعميم الحماية الاجتماعية، ولذلك لابد من الانتباه إلى أهمية الاستقرار الاجتماعي ودوره في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، ومن هنا لابد من تسريع إصلاح أنظمة التقاعد، في أفق بلوغ قطبين دون أن يكون ذلك على حساب الشغيلة.

كما يقتضي الأمر أيضا مراجعة تشريعات الشغل، مدونة الشغل، مدونة التعاضد ومأسسة الحوار الاجتماعي المركزي والقطاعي ومأسسة حقيقية وحماية العمل النقابي والممارسة النقابية والتسريع بإخراج قانون النقابات وتنفيذ الالتزامات.

الجهوية المتقدمة:

إن تفعيل ورش الجهوية يقتضي تقوية دور الجهة في صنع السياسات العمومية واحترام الاختصاصات المخولة لها دستوريا والإسراع بإخراج التصاميم المديرية للاتمركز الإداري من أجل تمكين وحدات اللاتركيز الإدارية والترابية من القيام بأدوارها على أكمل وجه.

السياحة الداخلية:

لقد أظهرت جائحة كورونا أهمية الاستثمار في السياحة الداخلية للحفاظ على استقرار هذا القطاع إزاء التقلبات الدولية والحفاظ على استقرار مناصب الشغل، وهو ما يقتضي الاستثمار أكثر في تشجيع السياحة الداخلية من خلال برامج خاصة ومحفزة، تتناسب مع القدرة الشرائية للمواطنين.

وفي هذا السياق، فإن أزيد من مليون مغربي يقصدون عطلتهم الصيفية بدول أخرى بسبب العروض التي تقدمها هذه الدول لزوارها، بالإضافة إلى حوالي 50 وجهة دولية أخرى بدون تأشيرات شرعت في جلب السياح المغاربة، وهو ما يقتضي متابعة التطبيق السليم لخارطة الطريق والحفاظ على المال العام وتشجيع السياحة الداخلية بكل أنواعها من خلال تقديم شيكات سياحية للمغاربة، خاصة أن الوزارة أكدت سابقا أن المرسوم الخاص بهذه الآلية يوجد في طور المصادقة منذ 2021.

تشغيل الشباب:

يحظى الشباب بعناية خاصة من طرف جلالة الملك، حفظه الله، فهو ما فتئ يدعو إلى ضرورة النهوض بأوضاع الشباب، باعتبارهم ثروة وطنية حقيقية.

وفي هذا السياق فقد سبق أن حذرنا كاتحاد وطني من إقبار اللجنة الوزارية للتشغيل، وهو ما نبه له تقرير المجلس الأعلى للحسابات.

ونحن نعتقد أن المدخل الأساسي لإدماج الشباب هو ضمان ولوجهم لتعليم عال ذي جودة ومنصف، من خلال الاستمرار في إحداث الأقطاب الجامعية، فتكاليف التنقل والسكن وغيرها من التكاليف التي تضطر الأسر لتحملها من أجل متابعة أبنائهم للدراسة الجامعية قد تكون سببا مباشرا في انقطاع عدد كبير من الطلبة والطالبات عن الدراسة.

شكرا السيد الرئيس.

مداخلات
السيدات والسادة أعضاء الحكومة

مداخلة
السيدة نادية فتاح
وزيرة الاقتصاد والمالية

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

السادة الوزراء المحترمون؛

يسعدني ويشرفني أن أتقدم أمام مجلسكم الموقر لمناقشة التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2022-2023، وبالخصوص المحاور الرئيسية ذات الصلة باختصاصات هذه الوزارة التي تضمنها التقرير المذكور والتي تشمل ما يلي:

- إصلاح المالية العمومية؛
- الإصلاح الضريبي؛
- قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية؛
- المالية العمومية؛
- تنفيذ قانون المالية 2021؛
- تدبير تحصيل الديون الضريبية بالمديرية العامة للضرائب؛
- تحصيل الديون المستحقة لفائدة إدارة الجمارك والضرائب؛
- تفعيل الجهوية المتقدمة؛
- الإطار القانوني والمؤسساتي لآليات والموارد والاختصاصات؛
- تعبئة الملك الخاص للدولة لفائدة الاستثمار.

ولابد لي في البداية من الإشادة بمضامين التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات، والذي يشكل أرضية متكاملة لتجويد السياسات العمومية ويجسد الأدوار الإيجابية والمحورية لهذه المؤسسة الدستورية، ونغتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى المجلس الأعلى للحسابات بالعناية التي خصصها لإدراج معظم النقط التي قدمتها هذه الوزارة.

السيد الرئيس؛

نظرا لأهمية هذا الموضوع ولعدد هذه النقط، سوف أتطرق لبعض منها أمام مجلسكم الموقر في هذه الجلسة، وسنمدكم بمداخلة مفصلة كتابية من بعد ذلك.

فالمحور الأول يتعلق بإصلاح المالية العمومية، مضمون التوصية هو وضع الآليات الكفيلة بضمان التجانس بين البرامج المعتمدة في مشاريع نجاعة الأداء من جهة والاستراتيجيات.

وفقا للإطار المرجعي لمنهجية نجاعة الأداء، والذي أعدته وأصدرته وزارة الاقتصاد والمالية، يتعين على القطاعات الوزارية والمؤسسات المنخرطة في مقاربة نجاعة الأداء، تنزيل البرامج الميزانياتية، انطلاقا من الاستراتيجيات القطاعية وعند الاقتضاء، وفي ظل افتقار بعض القطاعات الوزارية والمؤسسات إلى استراتيجية قطاعية خاصة، من مخطط العمل القطاعي المتعدد السنوات.

وفي هذا الصدد، عملت الوزارة على مواكبة عدد من القطاعات الوزارية، قصد تكريس الانسجام بين برامجها الميزانياتية واستراتيجياتها القطاعية، لاسيما قطاعي التربية الوطنية والتعليم الأولي والتكوين المهني، وذلك قصد مواءمة برامجها الميزانية مع محاور الاستراتيجية للقانون - الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي.

مضمون التوصية الثانية، مواصلة ضبط عدد الأهداف والمؤشرات المتعلقة بالبرامج المحددة في إطار مشاريع نجاعة الأداء.

بخصوص هذه المؤشرات، فيتوجب الإشارة أنها تهم السياسات القطاعية المنوطة بمختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات المنخرطة في ورش نجاعة الأداء على اختلاف مجالات عملها، لذا يتعين أن تتم مقاربة عدد المؤشرات من منظور متوسط الأهداف حسب البرامج وكذا المؤشرات حسب الأهداف، والمحددين تواليا في ثلاثة أهداف وثلاثة مؤشرات.

منظوم التوصية إلى اهتمام خاص لمراقبة التسيير بغية تحسين تنفيذ نجاعة الأداء في الأنشطة الحكومية وضمان تحقيق الأهداف المحددة لها، تبعا لتداول مصادقة مجلس الحكومة المنعقد يوم الخميس 25 رجب 1444 (موافق 16 فبراير 2023) على مشروع صدر بالجريدة الرسمية، المرسوم المتعلق بإرساء منظومة مراقبة التدبير بالقطاعات الوزارية.

ويهدف هذا المرسوم إلى وضع إطار تنظيمي موحد لإرساء منظومة مراقبة التدبير على مستوى القطاعات الوزارية، تستجيب لمبادئ الشفافية.

وجدير بالذكر أن في إطار التدابير التمهيدية لورش إرساء منظومة مراقبة التدبير على مستوى القطاعات الوزارية، أجرت وزارة الاقتصاد والمالية دراسة حول واقع حال وظيفة مراقبة التدبير، همت 10 قطاعات وزارية، حيث رصدت خلاصات هذه الدراسة بشكل خاص تفاوتا في مستويات التفعيل وتباينات من حيث المهام وأدوات وأساليب الاشتغال.

على ضوء هذه الخلاصات، اعتمدت الوزارة مخطط عمل يرمي إلى إرساء منظومة مراقبة التدبير على مستوى القطاعات الوزارية والمؤسسات، يشمل بالإضافة إلى اعتماد النصوص التنظيمية اللازمة توفير المراجع والنماذج المنهجية اللازمة لوظيفة مراقبة التدبير واعتماد مخطط تكوين خاص.

وتواكب الوزارة، في إطار تفعيل هذا المخطط، 21 قطاعا وزاريا، عبر مساندة تقنية خاصة، تستهدف إرساء وتجويد منظومة مراقبة التدبير الخاص.

المحور المتعلق بالإصلاح الضريبي: فعملت الحكومة منذ إصدار القانون 69.19 المتعلق بالإصلاح الضريبي على التنزيل الفعلي للأهداف المسطرة في القانون - الإطار، وفق مقاربة تدريجية بموجب قوانين المالية لسنوات 2022، 2023 و2024، حيث تم في إطار قانون المالية لسنة 2022 الشروع في إصلاح أسعار الضريبة على الشركات وإصلاح بعض أنظمة فرض الضريبة على الدخل، وكذا ترشيد بعض التحفيزات الضريبية، ثم تم استكمال تنزيل الإصلاح الشامل للضريبة على الشركات في إطار قانون المالية لسنة 2023 من أجل توحيد أسعار هذه الضريبة بشكل تدريجي في أفق سنة 2026، وكذا من أجل تحسين مساهمة بعض المقاولات الكبرى، مع تخفيض أسعار للحد الأدنى للضريبة وسعر الحجز في المنبع على الأرباح الموزعة.

كما واصلت الحكومة نهج الإصلاح في إطار قانون المالية لهذه السنة 2024 الذي أعطى الأولوية لإصلاح الضريبة على القيمة المضافة، وفق نفس المنهجية التدريجية من أجل ضمان وضوح واستقرار النظام الضريبي في أفق 2026، وبالطبع ستعمل الحكومة على مواصلة الإصلاح المذكور في إطار مشاريع القوانين المالية المقبلة.

في ما يتعلق بالضريبة على القيمة المضافة، بخصوص تأثير الإعفاء دون الحق

في الخصم على حياد الضريبة على القيمة المضافة وتقييم الأثر المنتظر للتغيرات المزمع إجراؤها على أسعار هذه الضريبة على مستويات الائتمان والتواصل بشأن هذا التقييم، يجب التذكير بأنه من الناحية النظرية، طبقا للقواعد والمعايير الدولية والممارسات الفضلى المعمول بها في مجال الضريبة على القيمة المضافة، فإن الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة يكون دائما دون الحق في الخصم، أما الإعفاء مع الحق في الخصم فيمنح فقط لبعض العمليات المتعلقة خصوصا بالتصدير أو المرتبطة بالتجارة الدولية أو العمليات المماثلة لها، وذلك من أجل تكريس مبدأ حياد الضريبة على القيمة المضافة وترشيد التحفيزات الجبائية.

في ما يتعلق بالإعفاءات من الضريبة على القيمة المضافة المقترحة التي نص عليها قانون المالية لهذه السنة 2024، فلن تمس بحيادة هذه الضريبة ويتوقع لها أثر إيجابي على القدرة الشرائية للأسر للاعتبارات التالية: نذكر بالنسبة للأدوية والماء المخصص للاستعمال المنزلي، فنص القانون المالي لسنة 2024 على الإعفاء الكلي من الضريبة على القيمة المضافة مع الحق في الخصم، وبالنسبة للأدوات المدرسية كذلك الإعفاء الكلي من الضريبة على القيمة المضافة حين الاستيراد وفي الداخل دون الحق في الخصم للأدوات المدرسية والمنتجات والمواد الداخلة في تركيبتها.

بخصوص أهمية إجراء تقييم الأثر المتوقع للتغيرات التدريجية التي تؤثر على أسعار الضريبة على القيمة المضافة على ميزانيات الأسر وعلى مستويات الأثمان، تجدر الإشارة في البداية أنه من المرتقب أن يترتب عن إصلاح الضريبة على القيمة المضافة منح الإعفاء الكلي ابتداء من فاتح يناير 2024 لبعض المواد الأساسية ذات الاستهلاك الواسع والتي تخضع حاليا لسعر 14% أو 7%، وكذا التخفيض التدريجي لسعر بعض المنتوجات الأخرى إلى 10% بدل 14%، مما يؤدي إلى تحسين القدرة الشرائية للأسر، من خلال تخفيض كلفة هذه الضريبة في بنية الأسعار وبالتالي تخفيضها.

أما بخصوص التدبير المتعلق بالزيادة التدريجية في أسعار الضريبة على القيمة المضافة على بعض المنتجات، فالهدف المتوخى ليس هو تحقيق مداخيل إضافية للخزينة أو الزيادة في الأثمان على الأسر، بل تنزيل أهداف توصيات المناظرة الوطنية الثالثة للجبايات التي وقع الإجماع عليها من طرف جميع مكونات المجتمع المغربي، والتي أدرجت في القانون - الإطار الذي صادق عليه البرلمان، والتي تتعلق خصوصا بتحقيق حياد هذه الضريبة بالنسبة للمقاولات لتفادي وضعية المصدم (Le Butoir).

في ما يخص إصلاح الضريبة على الدخل، فالحكومة التزمت في إطار مناقشة قانون المالية لسنة 2024 أمام البرلمان بإدراج إصلاح شامل للضريبة على الدخل في مشروع قانون المالية لسنة 2025، وبدراسة مختلف السيناريوهات لمراجعة الجدول التصاعدي لأسعار هذه الضريبة.

فيما يخص التوصية التي تتعلق بالتقييم الدوري للآثار الاقتصادية والاجتماعية للتحفيزات الضريبية، وجب التذكير أن النفقات الضريبية بلغت 35 مليار درهم سنة 2023، مقابل 37 مليار درهم سنة 2022، مسجلة انخفاضا بنسبة 6.6%، ويعزى ذلك بالأساس إلى تراجع النفقات الضريبية الخاصة بالضريبة على الشركات بنسبة 60 %، وذلك على إثر حذف 14 تدبيرا بتكلفة قدرها 3 مليار درهم، وقد استفادت الأسر في سنة 2023 من أكبر حصة من النفقات الضريبية بمعدل 53.9%، تليها الشركات بحصة 40% من النفقات الجبائية.

في ما يخص المحور المتعلق بقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية، لا يخفى عليكم الأهمية الاستراتيجية لورش إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية، والذي تم تحديد معالمه الكبرى طبقا للتوجيهات الملكية السامية التي تضمنتها عدة خطب لجلالة الملك، نصره الله، خاصة خطاب عيد العرش بتاريخ 29 يوليوز 2020، والذي دعا فيه جلالته إلى الإسراع بإطلاق إصلاح عميق للقطاع العام ومعالجة الاختلالات الهيكلية للمؤسسات والمقاولات العمومية.

ويجب التذكير أن التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات سنة 2022-2023 يهدف إلى تقييم التقدم الذي تحقق في تنزيل ورش إصلاح قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية. وأغتنم هذه المناسبة، للتأكيد لحضراتكم أن التدابير التي اتخذتها الحكومة مكنت من تحقيق نتائج إيجابية وتقدم ملموس على مستوى تنزيل جميع هذه التوصيات.

بالنسبة للوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية، فقد تم تفعيلها إثر انعقاد جهازها التداولي خلال شهر شتنبر 2022، علما أن الإجراءات جارية لاستكمال تأليف المجلس الإداري عبر تعيين الأعضاء المستقلين.

كما تم تسريع التدابير اللازمة للموافقة على التوجهات الاستراتيجية للسياسة المساهماتية للدولة وعلى أجرأة هذه السياسة، علما أنه يتم وضع الإجراءات القانونية

والمؤسساتية والمالية اللازمة للشروع في عملية نقل ملكية المساهمة المملوكة للدولة لفائدة الوكالة.

أما بالنسبة لصندوق محمد السادس للاستثمار، فقد وافق مجلسه الإداري على التوجهات الاستراتيجية ومخططه التنموي، علما أن الإجراءات جارية لاستكمال تأليف هذا المجلس، كما قام الصندوق باختيار 17 شركة لتدبير الصناديق القطاعية والموضوعاتية، خاصة في مجال الصناعة والسياحة والفلاحة والنقل والخدمات اللوجيستية.

أما في ما يخص تحديد التركيبة المستهدفة لعمليات إعادة الهيكلة بما يشمل محفظة المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، فتجدر الإشارة إلى أن المصالح المختصة لوزارة الاقتصاد والمالية قد قامت بتسريع المشروعات والدراسات من أجل توضيح التصور حول عمليات إعادة الهيكلة المزمع تنفيذها.

وترتكز المقاربة المتبعة في ما يتعلق بتحديد عمليات إعادة الهيكلة على رؤية قطاعية مقرونة باستراتيجية تنموية لكل قطاع على حدة، من شأنها تحديد الأهداف والوسائل والتنظيم المؤسساتي والعملياتي لتنزيل هذه الاستراتيجية، بما في ذلك مخطط إعادة هيكلة المؤسسات والمقاولات العمومية التابعة للقطاع.

وقد مكنت الأشغال المنجزة إلى حد الآن من تحديد برنامج شامل لعمليات إعادة الهيكلة يخص أكثر من 100 مؤسسة ومقاولة عمومية.

وكخلاصة لما سبق تفصيله، فإن وزارة الاقتصاد والمالية تتوفر على رؤية إصلاحية ذات أبعاد متعددة، تروم تنزيل مختلف المحاور، وفق مقاربة إصلاحية شاملة ومندمجة وإرادية وتشاركية، أخذا بعين الاعتبار الإكراهات وتعدد الشركاء وضرورة اللجوء إلى الخبرات الضرورية.

ويبقى الهدف المنشود من الإصلاح توطيد مكتسبات بلادنا في إطار مقاربة إصلاحية شاملة مندمجة وإرادية وفي خدمة الرهانات الكبرى لبلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله.

وشكرا لكم.

مداخلة السيد عبد الوافي لفتيت
وزير الداخلية

(ألقاها بالنيابة عنه السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة)

بسم الله الرحمن الرحيم؛

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين؛

يطيب لي أن أقدم أمامكم، حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين، تدخل السيد وزير الداخلية في مناقشة تقرير المجلس الأعلى للحسابات.

السيد الرئيس المحترم؛
السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛
حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

انطلاقا من الأهمية التي تعطيها وزارة الداخلية لتقارير المجلس الأعلى للحسابات والمتعلقة بتقييم عمل القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية، والمساهمة في تجويد أدائها، فإنه يسعدني أن أقدم لكم بعض التوضيحات بخصوص الملاحظات الواردة في تقرير هذا المجلس برسم سنة 2022 - 2023، والتي تهم قطاع الداخلية.

فمنذ انطلاق تجربة الجهوية المتقدمة، قامت وزارة الداخلية، بتعاون وتنسيق وتشاور مع كافة الفاعلين المعنيين، بتنفيذ مستلزمات هذا الورش المهيكل والاستراتيجي، حيث تم على وجه الخصوص:

- استكمال الترسانة القانونية والتنظيمية المتعلقة بالجهوية المتقدمة داخل الأجل المحدد في 30 شهرا؛
- مواكبة مجالس الجماعات الترابية في مرحلة تأسيس هياكلها سواء المنتخبة منها أو الإدارية؛

- دعم آليات التعاقد بين الدولة والجهات ومواكبة هذه الأخيرة في تنزيل برامجها التنموية، وكذا إعداد مشاريع التصاميم الجهوية لإعداد التراب؛
- تحويل الاعتمادات الملتزم بها مع الجهات في إطار مقتضيات أحكام الفقرة الأولى من الفصل 141 من الدستور والمادة 188من القانون التنظيمي المتعلق بالجهات؛
- دعم التعاون والشراكة على المستويين الوطني والدولي، وكذا آليات تنفيذ المشاريع؛
- مواكبة الجهات في مجال إعداد وتنزيل التصاميم المديرية الجهوية للتكوين المستمر؛
- مواكبة الجماعات الترابية في إرساء وتفعيل آليات الحوار والتشاور؛
- تنزيل الورش المتعلق بتفعيل ممارسة الجهة لاختصاصاتها الذاتية والمشتركة؛
- تفعيل الميثاق الوطني للاتمركز وتنزيل التصميم المديري للاتمركز الإداري الخاص بوزارة الداخلية.

وفي ما يتعلق بتقييم تجربة الجماعات ذات نظام المقاطعات، وعلى ضوء التحديات العملية التي أصبح يثيرها هذا النظام، فقد أضحى من الضروري إعادة النظر في مجموعة من المقتضيات القانونية والتنظيمية المؤسسة له، وذلك من خلال فتح هذا الورش للنقاش والتشاور من جديد بمناسبة ورش تعديل القوانين التنظيمية للجماعات الترابية.

وعلى صعيد آخر، ووعيا من وزارة الداخلية بالأهمية التي تكتسيها المكاتب الجماعية لحفظ الصحة في المحافظة على صحة وسلامة المواطنين تم اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات للنهوض بهذا المرفق أهمها:

- إنجاز برنامج لتأهيل المكاتب الجماعية لحفظ الصحة التابعة لإحدى عشرة جماعة كبرى بكلفة إجمالية بلغت 158 مليون درهم، بتمويل مشترك مع المجالس الجماعية المعنية؛

- إحداث 76 مجموعة الجماعات الترابية لبناء وتجهيز وتدبير المكاتب الجماعية لحفظ الصحة لفائدة 793 جماعة موزعة على 28 إقليما، بكلفة إجمالية قدرها 608 مليون درهم، تتحمل فيها الوزارة نسبة 50%، وسيمكن هذا البرنامج، بعد إتمامه نهاية سنة 2024، من رفع التغطية الترابية لهذه المرافق إلى 71%، علما أن هذه النسبة لم تكن تتجاوز 18% سنة 2018؛
- توفير الموارد البشرية المختصة الكافية والمؤهلة لأداء مختلف المهام المسندة لمكاتب حفظ الصحة وتحفيزها بشكل ملائم، حيث تم تخصيص 79 مليون درهم،

لهذه العملية.

وارتباطا ببرامج واتفاقيات التنمية الترابية المندمجة، تحرص وزارة الداخلية، أثناء إعداد اتفاقيات الشراكة، على ما يلي:

- التأكد المسبق من القدرة المالية للشركاء على الوفاء بالالتزامات في تمويل مختلف البرامج والمشاريع التنموية؛
- ضرورة تحديد الجدولة الزمنية لتحويل مساهمات مختلف الشركاء، والتنصيص المسبق على وسائل تعبئة المصاريف الإضافية التي قد تنتج عقب إسناد الصفقات ومراجعة أثمان الأشغال؛
- اعتبار تصفية الوضعية القانونية للعقار شرطا مسبقا لبرمجة المشاريع العمومية والشروع في تنفيذها.

وفي سياق آخر، تعمل وزارة الداخلية على مواكبة الجماعات الترابية لتأهيل الأسواق الأسبوعية من خلال توفير الدعم المالي والتقني خاصة بالنسبة للجماعات التي تعرف نقصا حادا في تجهيز هذه المرافق، حيث تم تقديم ما يناهز 135,7 مليون درهم خلال الفترة الممتدة من 2021 إلى 2023 كدعم مالي بهذا الخصوص.

وبالنظر لأهمية الإطار القانوني الخاص بمرفق السوق الأسبوعي، يتم حاليا وبتنسيق مع جميع الفاعلين الترابيين على تأطير الجوانب الأساسية لهذا المرفق من قبيل مساطر إحداثه أو حذفه أو إجراء تعديلات على مكان أو مواقيت انعقاده، كما يتم مواكبة الجماعات الترابية من أجل تبني أنماط جديدة لتدبيره من قبيل آلية «التدبير المفوض» أو «إحداث شركة التنمية المحلية»، مع ضرورة التوفر في هذا المجال على دراسات جدوى قبلية تهم الجوانب التقنية والقانونية والمالية.

وفي سياق متصل، تقوم وزارة الداخلية بالمواكبة التقنية والقانونية والمالية للجماعات الترابية من أجل تدبير المحطات الطرقية للمسافرين، وتتجلى هذه المواكبة في التأكد من :

- اختيار نمط التدبير أو التسيير الملائم من أجل ضمان ديمومة المرفق؛
- إنجاز دراسة الجدوى والتوقعات المالية (business-plan)؛
- اعتماد اتفاقية أو عقد مضبوط ومتوازن؛
- وضع آليات التتبع والمراقبة الضرورية.

كما تقدم وزارة الداخلية الدعم المالي والتقني لمجالس العمالات والأقاليم في مجال النقل المدرسي خاصة تلك التي تعرف عجزا ماليا، وذلك من أجل تحسين حكامة هذا المرفق وضمان استمرارية خدماته وتجويدها، مع التشجيع على اعتماد أنماط تدبيرية تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل عمالة أو إقليم، كما تقوم حاليا بعملية تشخيص حول تدبير مرفق النقل المدرسي بالمجال القروي على المستوى الوطني، في أفق إعداد دليل خاص يوضح إجراءات وطرق التدبير والتسيير المالي لهذا المرفق، وكذا المعايير والمقتضيات الواجب احترامها وفق القوانين والأنظمة المعمول بها عند إبرام اتفاقيات التعاون والشراكة.

السّيد الرّئيس المحترم؛

السّيدات والسّادة المستشارون المحترمون؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

إن دور وزارة الداخلية يتمثل في صرف التمويل العمومي لفائدة الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية وفق المعايير والقواعد المحددة قانونا مع الحرص على تنفيذ التوصيات الموجهة إلى هذه الوزارة من لدن المجلس الأعلى للحسابات، الذي يعتبر الجهة التي أناط بها الدستور والقوانين الجاري بها العمل بصفة حصرية مهمة تدقيق حسابات الأحزاب السياسية وفحص النفقات المتعلقة بالعمليات الانتخابية للأحزاب السياسية والمنظمات النقابية، وكذا مصاريف المترشحين، مع العلم أن هذه الوزارة حريصة على اتخاذ الإجراءات اللازمة لإرجاع الهيئات السياسية والمنظمات النقابية المعنية لمبالغ الدعم التي تلقتها ولم تستعملها للغاية التي منحت من أجلها.

أما في ما يتعلق بالدعم السنوي الإضافي، الذي يندرج في إطار تنفيذ التعليمات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، الداعية إلى الرفع من الدعم العمومي للأحزاب، مع تخصيص جزء منه لفائدة الكفاءات التي توظفها في مجالات التفكير والتحليل والابتكار، فإن دور وزارة الداخلية يقتصر في هذا الباب على صرف الدعم المذكور لفائدة الهيئات السياسية المعنية وفق القواعد المقررة قانونا.

وفي هذا السياق، ينبغي التوضيح أنه تطبيقا للمقتضيات الجاري بها العمل، فإن الدعم السنوي الإضافي لا يصرف برسم السنة الموالية لفائدة الأحزاب المعنية إلا بعد تصريح المجلس الأعلى للحسابات بمطابقة استعمالها للمبالغ التي استفادت منها خلال السنة السابقة للغاية التي منحت من أجلها. وتأسيسا على ذلك، فقد تعذر سنة 2023 صرف الدعم الإضافي، في انتظار صدور تصريح المجلس الأعلى للحسابات حول

مدى مطابقة استعمال الأحزاب المعنية للدعم الذي تلقته سنة 2022 للغاية التي منح من أجلها.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير وطننا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وأقر عينه بولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن، إنه سميع الدعاء.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مداخلة

السيد محسن الجزولي

الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية

(ألقاها بالنيابة عنه السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة)

السيد الرئيس المحترم؛

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

بداية، اسمحوا لي أن أذكر أن بلادنا تراهن على الاستثمار المنتج كرافعة أساسية للتنمية في كل المجالات الترابية، وفي هذا السياق أكد صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، على مواصلة التنزيل الفعلي للإصلاحات الهيكلية التي تم إطلاقها لتحرير كل الطاقات والإمكانات الوطنية وتشجيع المبادرة الخاصة وجلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، حيث أبرز تقرير المجلس الأعلى للحسابات تطورا ملموسا وإنجازات كبرى تم تحقيقها بالنهوض بالاستثمار من خلال ثلاثة محاور، تتمثل في تحسين الإطار المؤسسي والاستراتيجي واعتماد إطار يحفز الاستثمار، بالإضافة لتحسين مناخ الأعمال وإزالة المعيقات التي تعرقل عملية الاستثمار.

ويعتبر ميثاق الاستثمار الجديد من أبرز المكتسبات التي تم تحقيقها، خاصة وأنه يضع أنظمة للدعم تهم كل فئات المشاريع الاستثمارية، والحكومة معبأة لإتمام تفعيل هذه الأنظمة في أقرب الآجال.

وبخصوص التوصيات المهمة التي سجلها المجلس:

أولا، التوصية الأولى وتتعلق بتسريع اعتماد استراتيجية وطنية للاستثمار، وفي هذا السياق قامت الوزارة بشراكة مع كل الفاعلين على المستويين الوطني والجهوي ببلورة استراتيجية وطنية لتنمية الاستثمارات الخاصة، حسب البعدين الجهوي والقطاعي، تهدف لتنزيل الأهداف التي حددها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله.

واليوم، الحكومة تتوفر على رؤية دقيقة بخصوص أهداف الاستثمار الخاص في كل جهة من جهات المملكة، كما أنها تعمل على تطوير مرصد للاستثمار لضمان تتبع

فعال لكل مراحل تنزيل هذه الاستراتيجية.

ثانيا، أما بخصوص التوصية الثانية فتهم إضفاء الطابع الرسمي على جهود التنسيق والتكامل المبذولة من طرف كل الفاعلين، لا سيما بين الوزارة وصندوق محمد السادس للاستثمار.

وفي هذا الصدد، تم إحداث لجنة الاستراتيجية والاستثمار برئاسة وزارة الاستثمار والتقائية وتقييم السياسة العمومية، بموجب قرار للمجلس الإداري لصندوق محمد السادس للاستثمار لتعزيز التكامل ما بين برنامج عمل الصندوق والمبادرات الحكومية للنهوض بالاستثمار، وهنا أؤكد أن الالتقائية بين كل المتدخلين شرط أساسي لإنجاح التموقع الجديد لبلادنا كأرض مفضلة للاستثمارات الوطنية والأجنبية.

أما بخصوص التوصية الثالثة، والتي تتعلق بتحيين مضامين القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللجن الجهوية الموحدة للاستثمار، وكمرحلة أولى في إطار هذا الإصلاح، باشرت الوزارة الاشتغال على المواءمة الاستراتيجية للمراكز الجهوية للاستثمار لتحديد التموقع الجديد للمراكز الجهوية للاستثمار، وأيضا لتنزيل خطة الطريق المتعلقة بالإصلاحات الجديدة المرتقبة، مع تعزيز المكتسبات التي تم تحقيقها في إطار القانون رقم 47.18، والحكومة ستواصل تعزيز دور المراكز الجهوية للاستثمار، تنفيذا للتعليمات الملكية السامية بتغيير القانون رقم 47.18 لتمكينها من الإشراف الشامل على عمليات الاستثمار وجعلها محركا للتنمية على المستوى المحلي وفاعلا أساسيا للترويج للمؤهلات التي تزخر بها المجالات الترابية.

أما بخصوص التوصية الرابعة والتي تهم وضع حكامة ملائمة وضمان تتبع محكم لتنزيل خارطة الطريق الاستراتيجية 2023-2026 لتحسين مناخ الأعمال.

ففي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال تسهر على حكامة استراتيجية لخارطة الطريق الخاصة بمناخ الأعمال، تحت الإشراف المباشر للسيد رئيس الحكومة، وبالتنسيق مع مختلف المتدخلين من القطاعين العام والخاص، حيث تم خلق مجموعة من هيئات القيادة التي ستشرف عمليا على ضمان تفعيل أفضل وتتبع دقيق لتنزيل خارطة الطريق، وتجدر الإشارة إلى أن 70% من المبادرات التي تتضمنها خارطة طريق تحسين مناخ الأعمال تم إطلاقها سنة 2023.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

مداخلة
السيد نزار بركة
وزير التجهيز والماء

بسم الله الرحمن الرحيم؛

السيد الرئيس المحترم؛
السيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين؛
السيدة والسادة الوزراء؛
حضرات السيدات والسادة؛

يشرفني أن أتناول في ما يلي عرضا توضيحيا حول بعض المحاور التي جاءت في عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، مشكورة، يوم الثلاثاء الماضي، والذي تهم وزارة التجهيز والماء.

فبالنسبة لموضوع تثمين السدود، فلابد من التذكير بالدور الفعال لهذه المنشآت المائية في تأمين حاجيات بلادنا من مياه الشرب والمساهمة الفعالة في السقي وإنتاج الطاقة الكهرمائية والتكيف مع الظواهر القصوى التي تعيشها بلادنا من جفاف قد يدوم لسنوات، كالذي نعيشه منذ 6 أعوام، ومن فيضانات.

وتطبيقا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، قمنا بتسريع المشاريع المهيكلة لتعبئة الموارد المائية الاعتيادية وغير الاعتيادية والتي من بينها السدود الكبرى، حيث شرعنا في استغلال أربعة (4) سدود كبرى للسنة الماضية، وسيتم الشروع في استغلال ثلاثة (3) سدود كبرى أخرى خلال هذه السنة، وسنواصل إنجاز 18 سدا كبيرا، بالإضافة إلى السدود المتوسطة والصغيرة.

وتطلبت منا الوضعية الحالية للموارد المائية التي تتسم بنقص حاد في المياه، ضرورة تطبيق تدبير مندمج للمنشآت المائية بعالية الأحواض وسافلتها، وعلى هذا الأساس فإن تثمين السدود يعتبر ركيزة من أهم ركائز استراتيجية الوزارة في قطاع الماء، كما أخذت بعين الاعتبار جل التوصيات الواردة في تقرير المجلس الأعلى للحسابات، والذي جاء كذلك في عرض السيدة الرئيس الأول بهذا الخصوص، ونخص بالذكر مشروع الربط بين الأحواض المائية، حيث تم إنجاز شطر استعجالي من هذا المشروع المتعلق بربط حوض سبو بحوض أبي رقراق.

وتقوم الوزارة حاليا بدراسة سبل تمويل المراحل المتبقية بين سد المنع سبو وسد سيدي محمد بن عبد الله ومن تم لسد المسيرة، وبذلك سيتم تحويل فائض مهم لهذه المناطق التي تعاني من نقص في المياه.

وسيمكن كذلك البرنامج الوطني للتزويد بالماء الصالح للشرب ومياه السقي 2027-2020 الذي تم رفع غلافه المالي إلى 143 مليار درهم، من إنجاز جل السدود المقترحة في الاستراتيجية الوطنية للماء لسنة 2009، حسب نتائج الدراسات التقنية المحينة، مع العمل على تقليص مدة إنجازها وكذلك العمل على تطوير الإمكانيات المتاحة في هذا المجال، وخصص استثمارات مهمة للرفع من مردودية قنوات توزيع مياه الشرب وعصرنة وإعادة تأهيل قنوات نقل المياه المتعددة الأغراض، كما عملت الوزارة على تحسين جودة دراسة الجدوى الاقتصادية للسدود، من خلال مراجعة شروط إنجازها وتكوين لجان لتتبعها والمصادقة عليها، تضم مختلف المتدخلين.

تطرق تقرير المجلس الأعلى للحسابات إلى توحل السدود، فكما تعلمون التوحل ظاهرة طبيعية لا يمكن تفاديها، وتؤخذ بعين الاعتبار عند تصميم السدود بتخصيص حجم ميت لتخزين حجم التوحل، ولكن رغم ذلك فإننا قمنا بتوقيع اتفاقية مع الوكالة الوطنية للمياه والغابات من أجل التخفيف على حدتها وآثارها من خلال تشجير هذه السدود، ونعمل كذلك على مضاعفة أعمال الصيانة الخاصة بالسدود والاعتمادات المرصودة لهذا الغرض.

بالنسبة لإنجاز النظام المعلوماتي الوطني المتعلق بالماء، فإن الوزارة شرعت في إنجازه، ومرتقب أن يكون مفعلا في غضون السنة المقبلة.

في ما يخص التثمين السياحي للسدود، فهو من بين العناصر المهمة التي نوليها اهتماما خاصا، وفي هذا المجال سنعمل على مراجعة اتفاقية الإطار الموقعة مع وزارة السياحة سنة 2016 من أجل تطوير السبل والآفاق الممكنة بهذا الخصوص.

كما أن مجمل الملاحظات والتوصيات التي جاءت في تقرير المجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2022-2023 المتعلقة بالماء، قد تم إدراجها وأخذها بعين الاعتبار في مشروع المخطط الوطني للماء، الذي سيتم تحيينه حاليا، أخذا بعين الاعتبار كذلك توصيات النموذج التنموي الجديد.

حضرات السيدات والسادة؛

السيد الرئيس؛

بخصوص قطاع الموانئ، أود أن أشير إلى أنه جاء التقرير السنوي المتعلق بأنشطة المجلس الأعلى للحسابات بعدة توصيات مهمة، لا يسعنا إلا أن نثمنها وننخرط فيها، ويتعلق الأمر:

أولا، بتقدم أوراش الإصلاحات، أخبركم أنه في إطار القانون رقم 50.21 المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية، قامت الوكالة الوطنية للموانئ بإنجاز دراسة حول التحول المؤسساتي للوكالة، وذلك بتنسيق كامل مع المتدخلين المعنيين، ومن بين أهم مهمات هذه الدراسة التقييم الاستراتيجي للقطاع والمواكبة والمساعدة على تنزيل التحول المؤسساتي للوكالة.

وبخصوص نتائج مراقبة تسيير وتقييم البرامج والمشاريع العمومية وتتبع التوصيات التي تناولت حكامة قطاع الموانئ، فإنه استلزم بعض التعليقات والتوضيحات.

بالنسبة لحكامة قطاع الموانئ، في ظل التطورات التي عرفها محيطها، فإن مصالح الوزارة تقوم بإطلاق دراسة تقييم استراتيجي لقطاع الموانئ بمنهجية تشاركية مع جميع المتدخلين وخصوصا مع الجهات، لبلورة رؤية استراتيجية جديدة لتنظيم وحكامة هذا القطاع مع برامج عمل وآليات تتبع لتنزيل منظومة متطورة وحديثة في هذا الإطار.

في ما يتعلق بالحكامة الاستراتيجية وتتبع تنفيذ السياسة الحكومية في مجال الموانئ، فإن الوزارة قامت كذلك بتقييم احتياجات الموانئ المغربية من بنيات الربط تم دراستها، حيث تندمج في إطار مخططات البنيات التحتية للربط، «المخطط السككي المغربي في أفق 2040» و«المخطط الطرقي 2035»... إلخ، وسيتم إنشاء هيئة إدارية مخصصة لتتبع الربط المتعلق بالموانئ.

حضرات السيدات والسادة؛

بالنسبة لتدبير المقالع، فبالطبع مع دخول القانون رقم 27.13 حيز التنفيذ أعيد النظر في ملفات الإعلان عن المنافسة المتعلقة بإنجاز هذه المخططات لضمان التوافق والعرض والطلب، وفي هذا الإطار يمكن القول بأنه تمت مراقبة استغلال المقالع، والمساطر تم تقليصها إلى 60 يوما وتم تشكيل لجان وطنية إقليمية في هذا الإطار.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

مداخلة

السيدة فاطمة الزهراء عمور

وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

(ألقاها بالنيابة عنها السيد وزير التجهيز والماء)

السيد رئيس المجلس المحترم؛

السيدتان والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

أود في البداية أن أتقدم بخالص الشكر للسيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات عن العرض القيم الذي قدمته أمام مجلسكم الموقر وعن التوصيات الهامة التي تضمنها والتي تهم القطاع السياحي.

وكما تعلمون فالسياحة الداخلية تمثل قبل الأزمة حوالي 30% من ليالي المبيت بالفنادق المصنفة، ووصلت إلى نسبة 69% في سنة 2021 وخلال سنة 2023 تم تسجيل 8.600.000 ليلة مبيت، وهو ما يمثل 33% من مجموع ليالي المبيت بالفنادق المصنفة، وهو دليل على الإقبال المتزايد للمغاربة على السياحة الداخلية.

وللتطوير المستدام للسياحة الداخلية، بادرت الوزارة إلى جعل السياحة الداخلية من أولويات خارطة الطريق الاستراتيجية لقطاع السياحة 2023-2026، التي اعتمدت تصورا جديدا للعرض السياحي، يتمحور حول تجربة الزبون عبر 9 سلاسل موضوعاتية و5 سلاسل أفقية، منها سلسلة السياحة الداخلية في الشاطئ وسلسلة السياحة الداخلية في الفضاءات الطبيعية، وكذلك تم وضع ضمن خارطة الطريق العديد من المشاريع كقاطرة مثل «دينو بارك» والمنتزه الطبيعي لإفران وتوبقال، وغيرها.

ومن بين المحاور الأساسية التي ستمكن كذلك من تطوير السياحة الداخلية:

- تشجيع الاستثمار في المنتوج السياحي الأكثر طلبا من طرف السياح المغاربة؛
- إحداث منتجات سياحية ملائمة من حيث المنتوج والأسعار، تأخذ بعين الاعتبار

القدرة الشرائية للسائح المغربي وتحسين جاذبية المنتوج السياحي الوطني؛

- وكذلك أخيرا، يتم في إطار هيكلة القطاع السياحي تم استصدار المرسوم رقم 80.14 المتعلق بالمؤسسات السياحية وأشكال الإيواء السياحي الأخرى الذي ينظم الإيواء عند الساكنة، مما سيساهم في تخفيض بعض أثمنة الخدمات السياحية، كما أنه في خارطة الطريق تم وضع نظام حكامة على عدة أصعدة، نذكر منها لجنة القيادة، تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة، لجنتين مركزيتين خاصتين بالمنتوج والنقل الجوي ولجان جهوية تحت رئاسة السادة الولاة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

مداخلة
السيد شكيب بنموسى
وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة

بسم الله الرحمن الرحيم؛

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

أود في البداية أن أعبر للمؤسسة التشريعية الموقرة عن خالص شكري على هذه الدعوة التي تندرج في إطار مناقشة العرض الذي تقدمت به السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، بتاريخ 30 يناير 2024.

وتفاعلا مع ما ورد في تقرير المجلس الأعلى للحسابات في ما يخص القضايا المرتبطة بمجال التربية والتكوين، ولاسيما ما يتعلق بالمدارس الجماعاتية، يسعدني أن أقدم أمامكم بعض المعطيات حول ما ورد في هذا التقرير، الذي نعتبر خلاصته وتوصياته دعامة أساسية لإعمال مبادئ وقيم الحكامة الجيدة والشفافية والنجاعة في بلورة وتنفيذ السياسة العمومية وفي تنزيل البرامج الإصلاحية في مجال التربية والتكوين.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

لقد تضمن تقرير المجلس الأعلى للحسابات تقييما لنموذج المدارس الجماعاتية، التي عملت الوزارة على توسيع شبكتها منذ 2018، تفعيلا لبرنامج العمل الملتزم به أمام صاحب الجلالة، نصره الله، وتنزيلا لتوصيات الميثاق الوطني للتربية والتكوين ورؤية استراتيجية للإصلاح 2015-2030.

ويقوم هذا النموذج الجديد من المدارس الابتدائية على تجميع تلاميذ المدارس والأقسام الفرعية التابعة لنفس الجماعة داخل مدرسة كبيرة الحجم، تضمن ظروفا جيدة للتعلمات وتتوفر على بنية تحتية أساسية وتقدم الدعم الاجتماعي اللازم.

وارتباطا بتوصيات المجلس الأعلى للحسابات حول بلورة استراتيجية وطنية خاصة بالمدارس الجماعاتية ووضع إطار قانوني ملائم لها وكذا مراجعة الإطار المرجعي لهذا النموذج من المدارس، أود الإشارة إلى أن الاستراتيجية الخاصة بالمدارس الجماعاتية ترتكز على مبادئ القانون الإطار، وخاصة ما يتعلق بتحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص في ولوج التربية والتكوين.

وعليه، فقد سجل ارتفاع واضح في عدد هذه المدارس، إذ انتقل من 134 مدرسة سنة 2018-2019 إلى 306 مدرسة جماعاتية خلال موسم 2023-2024، وبالمقابل يجب التأكيد على أن حصيلة المدارس الجماعاتية ومردوديتها تسجل اختلافات كبيرة حسب المناطق ودرجة انخراط والتزام الفاعلين المعنيين، كما أن جودة هذه المؤسسات تبقى رهينة بالخدمات المندمجة التي يجب أن توفرها وبطاقتها الاستيعابية وبمساهمتها الفعلية في القضاء على الفرعيات.

ومن أجل الارتقاء بنموذج المدارس الجماعاتية التي يتطلب المزيد من الالتزام المحلي وسياسة القرب وإعادة النظر في بعض المعايير المرجعية لهذه المؤسسات، قامت الوزارة بإعادة توجيه مشروع الشراكة مع البنك الأوربي للاستثمار نحو أولوية تحويل الفرعيات المكتظة إلى مدارس جماعاتية توفر شروط استقبال جيدة للتلاميذ وخدمات اجتماعية ذات جودة، وذلك بتنسيق تام مع السلطات المحلية والجماعات الترابية.

ومن هذا المنطلق، فإنه قد تم برمجة إحداث 150 مدرسة جماعاتية ممولة من طرف البنك الأوربي للاستثمار.

ومن أجل ضمان نجاح نموذج هذه المؤسسات التعليمية وتحقيق الأهداف المتوخاة منه، تعكف الوزارة حاليا على وضع إطار مرجعي للمدارس الجماعاتية، يقترح إطارا مفاهيميا جامعا، يتماشى مع احتياجات السكان والظروف الجغرافية والاجتماعية والثقافية من حيث الخدمات المقدمة وأساليب الإدارة والتزامات مختلف الأطراف والجمع بين التعليم الأولي والابتدائي والإعدادي والجذع المشترك حسب الحاجة، وذلك انسجاما مع القانون - الإطار.

كما أعدت الوزارة أيضا مشروع القانون المتعلق بالتعليم المدرسي، الذي سيمكن من مأسسة المدارس الجماعاتية وتعريفها لأول مرة كمؤسسة للتعليم العمومي في المناطق القروية، وسيتم تدبير هذه المدارس بشكل مبتكر، يرتكز على الانخراط الفعال للجماعات الترابية والمجتمع المدني وباقي المتدخلين الذين سيساهمون في تجويد واستدامة الخدمات المندمجة بها.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أجدد التنويه بالعمل المتميز الذي ينجزه المجلس الأعلى للحسابات وبالدور الكبير للمؤسسة التشريعية الموقرة في مجال المساءلة والتقييم، مما يدعم ركائز الحكامة الجيدة، ويعزز عوامل النجاح في تنزيل الإصلاح التربوي.

شكرا.

مداخلة
السيد خالد آيت طالب
وزير الصحة والحماية الاجتماعية

السيد الرئيس المحترم؛
السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛
رجال الإعلام؛
أيها الحضور الكرام؛

في إطار مناقشة ما تضمنه التقرير السنوي الأخير للمجلس الأعلى للحسابات عن الفترة 2022-2023 من ملاحظات وتوصيات رصينة، والتي همت في ما يخص قطاع الصحة والحماية الاجتماعية منظومة الحماية الاجتماعية.

واستحضارا للرهانات الكبرى التي تشتغل عليها الوزارة مع باقي الفاعلين والشركاء لإنضاج كافة شروط تنزيل الإصلاح الهيكلي للمنظومة الصحية الوطنية وتوسيع مجال الحماية الاجتماعية، وفقا للتوجيهات الملكية السامية لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، والمترجمة من خلال بنود القانون - الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية، والمدرجة كذلك كمحاور رئيسية في برنامج العمل الحكومي، فقد اعتبرنا في الوزارة أن صدور تقرير المجلس في هذه الفترة يعد فرصة سانحة لتدعيم أسس ومرتكزات التنزيل السليم لورش تعميم الحماية الاجتماعية، باعتباره ورشا ملكيا بامتياز وثورة اجتماعية حقيقية يقودها جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، بهدف تقليص الفقر ومحاربة كل أشكال الهشاشة ودعم القدرة الشرائية للأسر وتعميم التأمين الصحي الإجباري عن جميع المواطنات والمواطنين وتعميم التعويضات العائلية والتعويض عن فقدان الشغل وتوسيع نظام التقاعد.

تراهن الحكومة اليوم على تسريع وتيرة الإصلاحات التشريعية والهيكلية لتنزيل ركائز الدول الاجتماعية وتأمين الموارد المالية اللازمة لها وضمان ما أمكن من الحكامة خلال التنزيل، قصد ملامسة الآثار الفعلية لهذا الإصلاح الجوهري على كافة المواطنات والمواطنين.

وتنفيذا لذلك، حددت الحكومة أولوياتها وبرنامج عملها بالنظر إلى هذه الأجندة الاجتماعية، وذلك في ثلاثة محاور أساسية:

- تعميم الحماية الاجتماعية لفائدة الفئات التي لم تكن تستفيد منها حتى الآن؛
- إخراج السجل الاجتماعي الموحد؛
- إعادة تأهيل المنظومة الصحية.

لقد تم لحد الآن إخراج كل القوانين المؤطرة للمنظومة الصحية الوطنية، في انتظار تقديم المراسيم التطبيقية لها، وتم إرساء آليات توسيع التغطية الصحية عبر التحول التلقائي للمسجلين في النظام السابق للمساعدة الطبية «راميد» (RAMED)، نحو النظام الجديد الموحد، وكذا إدماج باقي الفئات والشرائح التي لم تكن تتوفر على تأمين صحي، إلى جانب تعزيز الترسانة القانونية اللازمة لتأطير منظومة الحماية الاجتماعية، بإصدار القوانين الأربعة (4) المنظمة لنظام التغطية الصحية الإجبارية ونظام المعاشات الخاصين بالعمال غير المأجورين، بالإضافة إلى 40 مرسوما وقرارين وزاريين، تتعلق جميعها بتطبيق هذه القوانين إلى جانب القانون الخاص بالتأمين الإجباري عن المرض رقم 27.22 المعدل للقانون رقم 65.00 و3 مراسيم و4 قرارات وزارية تتعلق بتطبيق هذا القانون والاتفاقيات ذات الصلة، والقانون رقم 60.22 المتعلق بالتأمين الإجباري عن المرض الخاص بالأشخاص القادرين على تحمل واجبات الاشتراك، الذين لا يزاولون أي نشاط مأجور أو غير مأجور.

إضافة إلى نصوص أخرى مغيرة ومتممة للقانون رقم 98.15 ومراسيم تطبيقية في ما يخص القيمين الدينيين ومشاريع النصوص التطبيقية للقانون رقم 60.22 السالف الذكر والتي توجد قيد الإعداد.

واستكمالا للتأطير القانوني لنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، تمت المصادقة على 28 مرسوما تطبيقيا، تتعلق بفئة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، وقد تمت تعبئة وتفعيل مجموعة من الوسائل اللازمة بتنسيق مع كافة الشركاء، من أجل تسجيل المنخرطين وتحصيل اشتراكاتهم وتمكينهم من تحمل أو استرجاع مصاريف الاستشفاء، إذ بلغت نسبة المسجلين إلى حدود الأسبوع الأخير من شهر يناير 2024، 11.3 مليون منخرط من الأشخاص غير القادرين على تحمل واجبات الاشتراك المستفيدين من «AMO تضامن»، منهم 3.9 من أرباب الأسر و7.4 من ذوي الحقوق، 3.8 مليون منخرط من الأشخاص غير الأجراء،

منهم 1.8 مليون منخرط رئيسي و1.9 من ذوي الحقوق، تشكل منها 4 فئات أكثر من 87% من المنخرطين، تشمل الفلاحين، المقاولين الذاتيين، الحرفيين والأشخاص الخاضعين لنظام المساهمة المهنية الموحدة: 6.2 مليون منخرط في إطار نظام «AMO الشامل».

وقد بلغت نسبة استخلاص الاشتراكات إلى غاية التاريخ المشار إليه آنفا 29% أي 1.6 مليون درهم من حصة استخلاص الاشتراكات المقدرة بـ 4.9 مليون درهم.

وبسبب عدم انتظام فئات مهمة من الخاضعين لهذا النظام في أداء واجبات اشتراكهم وتراكم الديون والزيادات ومصاريف المتابعات والغرامات عليهم، وتجنبا لاختلال التوازن المالي للنظام برمته، تم إصدار القانون رقم 41.23 يقضي بإلغاء كل تلك الديون المستحقة لفائدة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي برسم نظام التأمين الاجباري الأساسي عن المرض الواجبة على فئة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.

ولتوسيع قاعدة المنخرطين الجدد ينتظر إخراج النصوص الخاصة بفئات أخرى كذلك.

وتوالت جهود مباشرة الإصلاح العميق للمنظومة الصحية بإخراج ترسانة مكونة من 10 نصوص قانونية مؤطرة ومهيكلة للمنظومة الصحية الوطنية، في انتظار تنزيلها الفعلي من خلال عرض مراسيمها التطبيقية خلال النصف الأول من هذه السنة.

شكرا.

مداخلة

السيد يونس السكوري

وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات

-بتصرف-

السيدة الوزيرة؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

بالنسبة لتقرير المجلس الأعلى للحسابات 2022-2023، بالفعل هناك عدة ملاحظات مهمة وأساسية، وستتضمن أجوبتنا العديد من الجوانب التي عالجناها، وأخرى قيد التنفيذ.

أولا، ارتباطا بالملاحظة الخاصة بضرورة وضع استراتيجية متعددة الأبعاد ضمن المقاربة المعتمدة في التنفيذ والتتبع والتقييم وضبط الإحصائيات في ما يخص موضوع تشغيل الشباب، فيتعين القول أن الإحصائيات الأخيرة المتوفرة - والتي سبق أن أدلينا بها داخل المجلس- تفيد بكون 74 % من مناصب الشغل المحدثة في القطاع المهيكل برسم سنة 2022 قد استفاد منها شباب تقل أعمارهم عن 34 سنة، في حين تظل النسبة غير مشرفة في القطاع غير المهيكل، مما يستدعي الإلتقائية على مستوى السياسات العمومية، حيث أن عدد الشباب غير المتواجدين في حالة تمدرس أو شغل أو تمرين (NEET) يقارب 1.5 مليون، وهذا يفرض إعمال سياسة إرادية.

في هذا الإطار انصب عمل الوزارة على مجموعة من المحاور، منها الشروع في وضع استراتيجية وطنية للتشغيل في أفق 2035، استغرقت منا حوالي السنة، وسنعلن عن منجزاتها قريبا على مستوى رئاسة الحكومة، وتتجلى مرتكزاتها الأساسية الثلاثة في:

- أولا، تسريع خلق مناصب الشغل وحماية مناصب الشغل القائمة، والمجهود الحكومي إنصب خلال العامين الماضيين في هذا الإتجاه، ذلك أن تصاعد وتيرة النزاعات الإجتماعية ينعكس سلبا على مناصب الشغل؛

- ثانيا، ضمان ولوج أفضل إلى مناصب الشغل (le ciblage)، خصوصا بالنسبة للنساء وللشباب، من خلال تحسين وساطة الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، عبر إخضاعها لإعادة هيكلة شاملة، برفع عدد مديرياتها من 3 إلى 6 بأهداف جديدة،

وكذا تعزيز إمكانياتها المادية، مع استهداف 800 ألف مستفيد من مختلف برامجها عبر عقد برنامج؛

- ثالثا، تحسين جودة مناصب الشغل القائمة والجديدة، وهي مسألة أساسية ومرتبطة بالحوار الاجتماعي وبالإصلاحات الهيكلية التي أشرنا إليها، وتبقى أهم نقاطها احترام الحد الأدنى للأجور على مستوى أكثر 300.000 مقاولة نشيطة مصرحة لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وهنا يرتكز عمل الوزارة على مستويين:

- مستوى تفتيشيات الشغل، الذي أنجزنا بخصوصه برامج موضوعاتية أعطت نتائجها التي تبقى غير كافية في ظل غياب وسائل قانونية ردعية على مستوى مدونة الشغل، وهذا هو الموضوع الذي سوف نباشره بعد الانتهاء من التداول في القانون التنظيمي المتعلق بشروط ممارسة حق الإضراب كحق دستوري، ونحن الآن بصدد الجولات الأخيرة من مناقشته مع شركائنا الاجتماعيين والاتحاد العام لمقاولات المغرب.

- بالنسبة للوساطة على صعيد المقاولات، فقد سبقت الإشارة إلى وضع عدد من البرامج على مستوى الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، لإيلاء عناية للتشغيل في القطاع المهيكل، حيث أن إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط تفيد أنه قد ارتفع من 175.000 منصب شغل إلى 621.000 منصب مصرح به لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي خلال السنة الماضية، دون إغفال الدور التحسيسي لبرامج أخرى، من قبيل برنامج التكوين التعاقدي وبرنامج «تأهيل»، «إدماج» وما إلى ذلك.

- تجدر الإشارة هنا أن برنامج «أنا مقاول» قد شرع في إعطاء ثماره ب 100.000 مقاولة ومقاول في ما يمكن تسميته «المقاولات الشعبية»، التي أنشأتها أناس عاديون كان جزء منهم ينضوي في إطار القطاع غير المهيكل، فهؤلاء مثلا نؤدي عنهم سومة الكراء.

في ختام كلمتي، أذكر أن النسخة الثانية من برنامج «أوراش» حققت قفزة نوعية بخلق 200.000 منصب شغل خلال السنتين الأخيرتين ويبقى أمامنا هدف 50.000 منصب شغل طويل الأمد، تحقق نصفها وسط 130 مقاولة، مع اشتراط احترام الحد الأدنى للأجور (SMIG).

وشكرا السيد الرئيس.

مداخلة

السيدة غيثة مزور

الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم؛

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

بمناسبة مناقشة العرض الذي ألقته السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية سنة 2022-2023 أمام مجلسي البرلمان بتاريخ 30 يناير 2024، يشرفني في البداية أن أنوه بالعمل الجاد الذي قام به المجلس حول عمل المحاكم المالية وكذا بالتوصيات النيرة بشأن تنفيذ مختلف الإصلاحات والبرامج والمشاريع الهيكلية التي انخرطت فيها بلادنا، ولاسيما ما يتعلق بورش اللاتمركز الإداري، الذي يعتبر رافعة أساسية لورش الجهوية المتقدمة.

وتفاعلا مع ما جاء في تقرير المجلس الأعلى للحسابات على مستوى المحور الخاص بتفعيل الجهوية المتقدمة، الإطار المؤسساتي، الآليات والموارد والاختصاصات، ولاسيما الملاحظات المتعلقة باستكمال المنظومة القانونية لورش اللاتمركز الإداري، يشرفني أن أعرض بعض المستجدات المتعلقة بتنزيل هذا الورش الاستراتيجي، فكما تعلمون فإن تنزيل ورش اللاتمركز الإداري يعتمد على خارطة طريق تحدد رؤية شمولية واضحة لتنزيل متدرج لهذا الورش الهام والتي ترتكز على 5 محاور أساسية تهم المجالات التالية:

- **أولا**: مراجعة النصوص التنظيمية للقطاعات الوزارية، وذلك بغاية تنفيذ مضامين التصاميم المديرية للاتمركز الإداري، التي تنص على نقل الاختصاصات التقريرية لفائدة المصالح اللاممركزة، وفي هذا الإطار عملت اللجنة المعنية بتنظيم الهياكل الإدارية على دراسة وإصدار العديد من النصوص التنظيمية بالجريدة الرسمية، ويتعلق الأمر بـ 8 وزارات: الداخلية، التجهيز والماء، النقل واللوجيستيك، الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية، الشباب، الصحة، الاقتصاد والمالية، إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة.

كما تقوم اللجنة حاليا بمواكبة باقي القطاعات الوزارية لإعادة ملاءمة هياكلها المركزية واللاممركزة وفق المقتضيات الجديدة لتنزيل ورش اللاتمركز الإداري؛

- **ثانيا**: مراجعة قواعد تنظيم إدارات الدولة وتحديد اختصاصاتها، من خلال مشروع مرسوم يمثل الإطار العام لتنظيم القطاعات الوزارية، ويحدد البنيات الأساسية على المستويين المركزي واللاممركز، وقد تم إعداد هذا المشروع المرسوم والموافقة عليه من طرف اللجنة الوزارية خلال اجتماعها بتاريخ 19 يونيو 2023؛

- **ثالثا**: في ما يتعلق بمنظومة التفويض، فقد صدر بشأنها المرسوم رقم 2.22.81 بتاريخ 17 أبريل 2023، يتعلق بتفويض السلطة والإمضاء والذي سيمكن من تأطير وتوسيع عملية التفويض لتشمل تفويض السلطة لفائدة رؤساء المصالح اللاممركزة؛

- **رابعا**: فيما يتعلق بإحداث التمثيليات الإدارية المشتركة، والتي تعتبر أولوية بالنسبة لتنظيم المصالح اللاممركزة على المستوى الجهوي، بغاية ترشيد وتعاضد استعمال الموارد البشرية والمالية واللوجيستيكية، فقد وافقت اللجنة الوزارية المذكورة على تجميع التمثيليات الإدارية المشتركة والقطاعية على المستويين الجهوي والإقليمي في أقطاب تعمل في شكل مصالح إدارية مندمجة كما يلي:

- قطب الإنتاج الصناعي والاستخراجي والخدماتي والإدماج الاقتصادي، والذي يتضمن قطاعات الصناعة والتجارة والانتقال الطاقي والتنمية المستدامة والإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات والتكوين المهني؛
- قطب التجهيز والبنيات التحتية، ويتضمن قطاعي التجهيز والماء والنقل واللوجيستيك؛
- قطب السياحة والشباب والثقافة، ويتضمن قطاعات السياحة والشباب والثقافة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني والاتصال؛
- بالإضافة إلى قطبين قطاعيين: قطب المالية الذي يتضمن شبكة المديريات الترابية التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية والمديرية الجهوية الخاصة بقطاع الصيد البحري.

وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة التقنية المكلفة بتتبع تنزيل مضامين ميثاق اللاتمركز الإداري منكبة حاليا على إعداد مشاريع المراسيم المتعلقة بالمديريات الجهوية المعنية، بعد إنهاء دراستها بتنسيق وإشراك كافة القطاعات المعنية؛

- **خامسا**: في ما يخص منظومة القرارات الإدارية اللازمة لإنجاز مشاريع الاستثمار، التي أوصت اللجنة الوزارية بنقلها في مرحلة للمصالح اللاممركزة، يتم حاليا التنسيق مع الإدارات المعنية من أجل تسريع وتيرة نقل هذه الاختصاصات في أقرب الآجال.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

نظرا لمكانة ورش اللاتمركز الإداري، وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية الخاصة بهذا الورش الاستراتيجي، فإن الحكومة منكبة على تتبع تنزيل هذا الورش بكامل الوعي والمسؤولية، آخذة بعين الاعتبار التوصيات الصادرة عن المجلس لتفعيل الإجراءات المبرمجة في خارطة الطريق لتنفيذ الميثاق الوطني للاتمركز الإداري، وذلك من خلال استصدار النصوص المواكبة لتنزيل هذا الورش ودعم عملية التنسيق بين كافة القطاعات الوزارية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.